

بسم مولانا بن خيرة

نهاية حرب التحرير في الجزائر

انقلابيات أفغان

تعريب

الحسن زغدار

محل العين جبالتي

مراجعة

عبد الحكيم بن الشيخ الحسين



ديوان المطبوعات الجامعية



بن يوسف بن خدة

إتفاقيات ايفيان

تعريب

لحسن زغدار

محل العين جبائلي

مراجعة

عبد الحكيم بن الشيخ الحسين



ديوان المطبوعات الجامعية

الجزائر

سَمِيعٌ عَلِيمٌ

الفهرس

| | |
|----|--|
| 7 | تمهيد |
| 9 | مقدمة |
| | أهداف جبهة التحرير الوطني وتباين وجهات النظر بين |
| 11 | الجزائر وفرنسا |
| 17 | اختلاف بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وديغول |
| 17 | تقرير المصير (16 سبتمبر 1959) |
| 18 | فشل لقاء مولان (25-29 جوان 1960) |
| 20 | لقاء لوسيرن (20 فيري 1961) |
| 22 | الصحراء محور المحادثات |
| 26 | المرحلة الأخيرة من المفاوضات |
| | ان نجاح المفاوضات مرهون بوحدتنا |
| 29 | لقاء بال الأول (28-29 أكتوبر 1961) |
| 31 | لقاء بال الثاني (9 نوفمبر 1961) |
| 33 | لقاء دحلب جوكس (9 ديسمبر 1961) |
| 36 | محادثات ليروس (11-19 فيفري) |
| | اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية وإعلان وقف إطلاق النار |
| 37 | (19 مارس 1962) |
| 39 | اتفاقيات ايفيان انتصار عظيم للشعب الجزائري |

الملاحق

- 44 - ميلاد جبهة التحرير الوطني
- 49 - قيادة جبهة التحرير الوطني (1956 / 1962)
- 55 - رسالة الوزراء الخمسة المعتقلين تؤيد اتفاقيات إيفيان
- المجلس الوطني للثورة الجزائرية يصوت على لائحة وقف إطلاق النار
- 56 (1962/2/27/22)
- 60 - توزيع الولايات
- 61 - مخطط هيرسان لتقسيم الجزائر (1957)
- 63/62 - مخطط بيرفيت لتقسيم الجزائر (1961)
- 64 - رأي الرئيس جوزيف بروز تيتو في اتفاقيات إيفيان
- 65 - رأي الوزير الأول الكومسي فينال كاسترو في الاتفاقيات
- 67 - رأي الرئيس الصيني شوان لاي في المفاوضات الجزائرية-الفرنسية
- 72 - استجواب سعد دحلب لجريدة «أفريك آكسيون»
- 85 - نص اتفاقيات إيفيان
- 129 - الهيئة التنفيذية المؤقتة
- 130 - التسلسل الزمني للأحداث الهامة

تمهيد

لقد استغرقت الحرب الجزائرية التي خاضها الشعب الجزائري من أجل انتزاع استقلاله ما يناهز الثمانية اعوام ، وهذه المدة الطويلة من الكفاح تبرزها طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر التي حولتها فرنسا الى مستعمرة استيطانية تحكمها اقلية من الأوروبيين باحكامها المطلقة وتستغل البلاد لصالحها فقط .

ان افريقيا الجنوبية واسرائيل قد ولدتا نتيجة التوسع الاستعماري الأوروبي الذي تمخض عنه هذا النموذج المجد .

رانه في ظل مستعمرة استيطانية تكون ظروف تحقيق عملية التحرير الوطني أصعب منها في ظل المستعمرات التقليدية القائمة على اساس تجاري (الماركانتية) . ذلك أن الامر في المستعمرة الاستيطانية يتعلق باقتلاع اقلية تم غرسها من الخارج وتمتلك البلاد امتلاكاً تاماً . وتتمتع بالمساندة المطلقة التي يقدمها الوطن الأم ، وبمساعدة بعض الدول العظمى .

ولمقاومة هذه «الجزائر الفرنسية» ، خاض الشعب الجزائري إحدى معاركه الأكثر طولاً والأكثر دموية في هذا القرن ، والتي جعلها موقع الجزائر الاستراتيجي أكثر شراسة ، اذ تعد الجزائر مفتاح المغرب العربي ومحور التقاء بين حوض البحر الابيض المتوسط من جهة وبين العالم العربي والقارة الافريقية من جهة

أخرى . وقد أحرز الشعب الجزائري في النهاية الانتصار ، رغم ضعف وسائل الكفاح لديه ، ويعود الفضل في ذلك الى وحدة صفوفه وإيمانه بالاستقلال في إطار المبادئ الإسلامية ، كما يعود هذا الفضل الى أدواته في الكفاح : جبهة التحرير الوطني التي عرفت كيف تنظم وتكافح على جبهات متعددة : عسكرية واقتصادية وسياسية ودبلوماسية ، والتي لم تغلق الباب أبدا أمام المفاوضات مع الخصم ؛ انه تاريخ هذه المفاوضات التي شرع فيها بقيادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وهو ما يتناوله هذا الكتاب الموجز ، انها المفاوضات التي تمخض عنها اعتراف فرنسا رسميا باستقلال وسيادة الجزائر ، في إطار وحدة ترابها بما في ذلك الصحراء ، وذلك في يوم 3 جولية 1962 .

وما النصر إلا من عند الله ، فالحمد والشكر له على نعمه

ربيع الاول 1407 / نوفمبر 1986

/: أشكر السيد عبد الكريم رمضاني على مساهمته في تعريب بعض فقرات الكتاب .

مقدمة

كانت اتفاقيات ايفيان مسك الختام الذي أنهيت به الحرب ، فهل يكون معنى ذلك أنها باعت الثورة بأرخص الأثمان ؟ لقد كانت هذه الاتفاقيات نتيجة مفاوضات طويلة وشاقة ، لم يدون تاريخها حتى الآن . فهل يمكن أن نعتبرها مجرد وسيلة لتشكيل استقلال ممنوح ؟ أم هي تتويج باهر لاستقلال انتزع انتزاعا ؟ وبعبارة أخرى : ماهو المعنى البعيد ، وماهو المدى المديد لاتفاقيات ايفيان ؟ هل كانت أرضية لاستعمار جديد ؟ أم مساهمة كبرى فى تصفية استعمار ؟ لقد بقي الذين صاغوا هذه الاتفاقيات من الجانب الجزائري محتفظين بآرائهم الى حد الآن ، وقد حان الوقت للخروج من هذا التحفظ ، واطلاع الرأي العام عن حقيقة ما جرى في هذا الشأن . لقد بذلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الساهرة على سيادة الشعب الجزائري المكافح جميع مافي وسعها لتحقيق الأهداف الأساسية التي حددها إعلان فاتح نوفمبر 1954 وإرسالها على مائدة المفاوضات ؛ حتى تكون نتائج ايفيان ، فى نهاية الأمر ، مساوية لتضحيات شعب بأكمله وتكون قد استجابت لأمانيه الغالية ، هذا ماسجله أكثر من عشرين سنة من التنمية المستقلة ، والسيادة الكاملة التي لايعروها التباس .

ان الانتقادات المغرضة والتهجمات الصادرة من بعض محترفي السياسة ، التي كانت هذه الاتفاقيات غرضا لها ووسيلة اليها في آن واحد ، لم تكن لتفلح فى تحريف الحقائق ؛ فليس فى هذه النصوص أي شيء يعتبر من الناحية القانونية

تنازلا لأرجوع فيه ، أو بشكل عائقا لا-حل له ، مادامت المبادئ سليمة ، فكل ما بشي يؤول الى قضية مبادرة ودينامكية ثورية .

ان قوة الثورة الجزائرية لا تتمثل في إرغام الفرنسيين على التفاوض فحسب ، بل لأنها ألدعت على مر السنين روحا وسلوكا خاصين بها كان أساس انتصار ايفيان .

ان للثورة الجزائرية استراتيجيتها وتكتيكها . لقد كانت ثورة راشدة تعبر عن المستوى الرفيع للمنتج الذي وصلت اليه الجماهير . وحين فرضت نفسها مقاوضا مستقلا . كانت تستعد مبادئها من قواها الخاصة دون الرجوع الى سلطة أخرى غير سلطتها . واذا كانت أصالة أية ثورة تقاس بمدى استقلال قرارها السياسي ، فهل هناك ثورة تستطيع أن تنخر بأنها أكثر أصالة من ثورتنا ؟ هذه المعطيات الأساسية هي التي جعلت من ايفيان شيئا ممكنا . ان فرنسا لم تتنازل للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني الا لأنها وجدت فيها طيفا جديرا بالثقة . هذه المفاوضات الثنائية هي التي جعلت - تلقائيا - كل وساطة طرف آخر لاجدوى منها أو بالأحرى قضت على كل خطر يؤدي الى تدويل القضية الجزائرية . واذا كانت جبهة التحرير الوطني تتمتع بأنواع قوية من الدعم عبر العالم فأنها لم تكن معنية من أحد . وكانت إراء جاراتها وأصدقائها وحلفائها تؤكد دائما على استقلالية لاهوادة فيها . فلم تشرك الجبهة أية حكومة - مهما تكن قريبة منها - في مفاوضاتها مع فرنسا . لقد بقيت بهذا الانجاز ، سيدة نفسها مالكة زمام أمرها حتى بلغت بها نهايتها ، بعيدة عن أي تدخل خارجي . ومن دون أن تطلب أدنى مساعدة في وضع قراتها واعداد ملفاتها . كل هذه الأسباب جعلت الثورة الجزائرية تتبنى اتفاقيات ايفيان وتعتز بها اعتزازها بمنعراتها التاريخية الأخرى سواء بسواء . واذا كانت هناك دروس وعبر يجب استخلاصها ، فذلك ما عمدت الى ابرازه في النصفحات التالية . ولا أزعم أنني قدمت دراسة شاملة وافية ، لكنني حاولت أن أسلط الأضواء على بعض المراحل الحاسمة للتفاوض . وحرصت أن أضعها في إطارها السياسي القائم آنذاك .

وإذا أقدم اليوم هذه الأفكار ، فأنا واثقٌ كل الوثوق بأن سيؤوليات التي تحملتها في وحدة فكرية تامة وشعور مشترك مع كل أعضاء حكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عند بحث المفاوضات، ثم البلوغ بها الى نهايتها .

وسيشهد التاريخ - فيما يتعلق بهذا الفصل الأخير من حرب الجزائر - بشجاعة مندوبينا في ايفيان - الأدبية ورباطة جأشهم ، وقد أثبتوا أنهم كانوا في مستوى مجاهدي جيش التحرير الوطني ، ومناضلي المنظمة السياسية لجبهة التحرير الوطني وكل أفراد شعبنا ؛ وعرفوا كيف يميرون بصدق عن ارادة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، حين لاءموا بين الصرامة والواقعية وبين التفاوض والثورة .

وبهذا الصدد أود أن أشكر الآخرين : سدد دحلب ورضاه ، اللذين كانا من العاملين الأساسيين في هذه المفاوضات ، على ما تفضلا به من قراءة لهذا النص وتقديم توضيحات وتحسينات مفيدة جدًا .

وإذا كان هذا النص يحتوي على بعض الأخطاء ، رغم الاحتياطات التي اتخذت ، فأنني أتمنى أن يتقدم الذين يلاحظونها بالتصحيحات اللازمة فيساهموا بذلك في كتابة تاريخنا الوطني .

لقد ألحقت بهذا النص وثائق ، بعضها لم ينشر من قبل ، وترتيباً زمنياً للأحداث أقدمه خاصة لشبابنا الذين يلاحظونها بالتصحيحات اللازمة فيساهموا بالأحداث الهامة التي ميزتها ، والتي من بينها اتفاقيات ايفيان .

ان تطبيق هذه الاتفاقيات الذي شرع فيه يوم 19 مارس 1962 - تاريخ وقف إطلاق النار - قد وضع حدا لحرب بين الجزائر وفرنسا دامت سبع سنوات ونصفاً ، وفتحت طريق الاستقلال والسيادة الوطنية .

انه لنصر عظيم حصل عليه الشعب الجزائري اللهم اننا نشكر لك هذا النصر ، وما النصر الا من عندك ، فقد قدرت لشعب صغير أن يتصر على دولة عصرية عظمى وأن يزيل نبرها عن كاهل شعبنا بعد احتلال دام 132 سنة .

أهداف جبهة التحرير الوطني وتباين وجهات النظر بين الجزائر وفرنسا

ان المعركة حول بساط المفاوضات لاتقل خطورة عن الحرب المسلحة ، فهي لها قواعدها وأهدافها واستراتيجيتها وتكتيكها ، ويمكن للعدو أن يستعملها لضرب الوحدة ، وتحطيم المعنويات ، وإضعاف المقاومة ، وتنمية روح المداراة والاستسلام ، خاصة أن تاريخ الاستعمار مملوء بأمثلة من هذا النوع من وقف اطلاق النار واتفاقيات سلام ، والتزامات كلها لم تحترم ، أمثلة قدمت من أجلها شعوب المستعمرات ثمنا باهظا ، من هنا كانت اليقظة والانتباه مما يستوجبه هذا الظرف بالضرورة . كل مفاوضة تعد مساومة ، فهي تقتضي تنازلات ، ولكن لاتقبل المساس بأي مبدأ من المبادئ التي لايمكن المس بها في نظرنا ومنها :

- الوحدة الترابية
- وحدة الأمة الجزائرية .
- السيادة الجزائرية .
- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

ان التنازل عن نقطة من هذه النقاط لايمس قاعدة نضالنا فحسب بل يؤدي الى إثارة استنكار مآله الانشقاق ، ولهذا ، فان كان هناك ما يستوجب المحافظة عليه فهو الوحدة ، انها قوتنا الوحيدة ازاء خصم قوي يجمع بين الإمكانات العسكرية والوسائل النفسية والسياسية ، لهذا لم يسمح بارتكاب أي خطأ سواء لدى الشعب ، أو الاطارات التي ستشرف فيما بعد على تطبيق وقف اطلاق النار ، وخاصة على مستوى القمة . وتعد موافقة الوزراء الخمسة للحكومة المؤقتة للجمهورية

إلى شهر أفريل عام 1956 حيث تم اللقاء بين مبعوث منديس فرانس (Mendès France) وعبان رمضان وبين يوسف بن خدة في الجزائر العاصمة (1) ولقاء محمد خيضر في القاهرة مع فورس (Gorce) وبيقارا (Begarra) مبعوثي في مولي (Guy Mollet) رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك ، والأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي . كما جرت لقاءات أخرى جمعت بين امحمد يزيد وأحمد فرانسيس وبيير كومين (Pierre Comnin) الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يرأسه في مولي (Guy Mollet) وذلك يوم 1956/07/21 في بلغراد وكذلك التقى امحمد يزيد ومحمد خيضر وعبد الرحمن كيوان مع هيربو (Herbaut) وكازيل (Cazelles) يوم 2 و 3 سبتمبر 1956 في روما . ثم لقاء خيضر وكومين بالقاهرة ، وبريوني (Brioni) فيما بعد ، وهذا بقطع النظر عن مؤتمر بلدان المغرب العربي بتونس ، والذي ألغي بعد اختطاف طائرة الخمسة يوم 22 أكتوبر 1956 بواسطة الطيران الفرنسي (2) .

وكانت هذه اللقاءات بالنسبة للحكومة الفرنسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني عبارة عن جس النبض أو مناورات تهدف الى مواصلة الحرب أو اجتياز مرحلة صعبة . وكانت المواقف متباعدة جدا حتى لدى الناطقين باسم جبهة التحرير الوطني الذين كانت مواقفهم ، مختلفة ، ففي القاهرة مثلا يتكلم خيضر عن تكوين مجلس تأسيسي جزائري ذي سيادة بينما يؤكد عبان رمضان في الجزائر : أنه لامفاوضات قبل الاعتراف المسبق بالاستقلال ؛ أما من جهة الفرنسيين فانهم لم يتجاوزوا فكرة الواقع الوطني الجزائري التي نادى بها في مولي . وأما مسألة المفاوضات والتحديد الدقيق لشروط وقف إطلاق النار فيعود طرحها الى قرارات مؤتمر الصومام :

(1) لقاء الجزائر هذا نظم بفضل الأستاذ أندري مندور (André Mandouze) الذي كان ماضيا منذ زمن طويل للفضة الجزائرية .

(2) والأعضاء الخمسة لجبهة التحرير الوطني المختطفون هم : حسين آيت أحمد ، أحمد بن بلة ، محمد بوضياف ، محمد خيضر ومصطفى الأشرف ، ويجب عدم الخلط بين الوزراء الخمسة المشار اليهم أعلاه حيث ذكر رابع بيطاط لامصطفى الأشرف .

- الاعتراف بالأمة الجزائرية الموحدة وحدة لا تتجزأ .
- سيادة الجزائر في كل المجالات بما في ذلك الدفاع الوطني والشؤون الخارجية .
- اطلاق سراح كل المعتقلين .
- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري .
- ورفضت فكرة المائدة المستديرة ، أي جمع كل التيارات حول مائدة المفاوضات (1) . وعقب تعديل لجنة التنسيق والتنفيذ - بتاريخ 20 الى 27 أوت 1957 ، انظر الملحق الثاني (2) - تخلت هذه اللجنة عن اشتراط الاعتراف القبلي بالاستقلال وأعلنت أنها مستعدة للتفاوض على أساس الاستقلال .
- ولكن لم تصبح المفاوضات حقيقة الا مع ديغول وبعد خطابه حول تقرير المصير إذ عرفت منذ ذلك الخطاب منعطفات عديدة والتواءات كثيرة .

(1) وهذا يعني اشراك الحزب الشيوعي الجزائري ، والحركة المصالية التي أسست في ديسمبر 1954 وغير ذلك من الفئات والشخصيات في المفاوضات .

(2) لجنة التنسيق والتنفيذ هي : قيادة جبهة التحرير الوطني المعينة من قبل مؤتمر الصومام في اوت 1956 .

اختلافات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و ديغول

مبدأ تقرير المصير (16 سبتمبر 1959)

ان النضال البطولي لشعبنا والضغط الدولي ألزما ديغول باقتراح إجراءات ملموسة لحل القضية الجزائرية التي أصبحت تكلف فرنسا أكثر فأكثر وتهدها في صميم وحدتها الوطنية . لكن على أي شكل ؟ عن طريق تقرير المصير ، يعني تنظيم استفتاء يتضمن ثلاثة اختيارات : اما الاستقلال ، واما المشاركة مع فرنسا ، واما الفرنسة .

رفض ديغول الاستقلال والفرنسة واختار المشاركة بحيث تكون «حكومة الجزائريين من الجزائريين واتحاد وثيق معها (أي فرنسا) فيما يتعلق بالاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية» (1) ؛ أي الحكم الذاتي الذي يعني السيادة المحدودة ، وبما أن هذه السيادة لا يكتفي بها ديغول فعمد الى تجزئة الأمة لضعافها . يتصور ديغول مناطق ذات حكم ذاتي على أساس مجموعات عرقية مبنية على نظام فيديريالي . كما يقول ديغول : «تجد هذه المجموعات المختلفة : الفرنسية والعربية والقبائلية والمزابية الخ ، التي تتعايش في هذا البلد ، ضمانات تتعلق بحياتها الخاصة وإطارا للتعاون فيما بينها» . ذلك هو النظام الفيدرالي الذي هو امتداد للقانون الأساسي لـ لانيل (Laniel) ، 1958 ، الذي يهدف في الواقع الى تجزئة الجزائر .

(1) خطاب الجنرال ديغول حول تقرير المصير (16 سبتمبر 1959) .

وازاء هذا المفهوم المجزئ واجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بمفهوم الأمة الجزائرية المكونة من شعب واحد منذ عصور عديدة ، ذي تاريخ واحد وثقافة عربية اسلامية ، والتي أعطت للجزائر وجهها الحقيقي وشخصيتها القوية في كفاحها ضد الاستعمار . وإلى جانب هذا الشعب توجد أقلية مسيطرة ، هي الأقلية الأوروبية لايجوز اتخاذها وسيلة للإبقاء على امتيازات المعمرين . ولابد أن يجد هذا المشكل حلا في اطار دولة جزائرية موحدة ؛ ويستعمل ديغول التهديد بالتقسيم في حالة ما اذا اختار الجزائريون استقلالهم ، ويفكر في أعداد «مناطق» خاصة بالاوروبيين «لجمعهم واستقرارهم» وقد زاد هذا الموقف في يقظتنا وعزمنا ،وبالإضافة الى ذلك فان فرنسا تحتفظ بالصحراء وكل المنشآت النفطية ، وأشار ديغول في تصريحه الى أن «فرنسا ستتخذ كل الاجراءات اللازمة مها كان الأمر للاستغلال ونقل وشحن النفط الصحراوي الذي هو ثمار فرنسا و يهم كل دول العرب» . وكان هذا النفط السبب في امتداد الحرب ثلاث سنوات أخرى .

أما فيما يتعلق بتقرير المصير حسب رأي ديغول فستمثل «كل التيارات السياسية» وهذا يعني الرجوع الى فكرة «الطاولة المستديرة» ، وعدم الاعتراف بمبدأ جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للمقاومة الجزائرية .

ان بين المفهوم الديغولي لتقرير المصير ومفهوم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لبونا شاسعا ، بالنسبة لهذه الأخيرة فانه لا بد من توفير شروط سياسية وعسكرية قبل الوصول الى تقرير المصير : يجب أن يتم وقف اطلاق النار ولايمكن تحقيق وقف اطلاق النار الا بالاتفاق المسبق حول غذه الشروط .

ستظهر الاتصالات الأولية بين ممثلي ديغول وممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اختلافات أساسية وهذا في مولان (Melun) أولا .

فشل اتصالات مولان (25 - 29 جوان 1960) .

وإجابة على تصريح الجنرال ديغول بتاريخ 14 جوان 1960 ، فقد استجابت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بارسال مبعوثين ، هما : محمد بزي يحيى

وأحمد بومنجل ، ولم تعاملهما الحكومة الفرنسية على أساس مفاوضين بل عاملتهما على أساس «متمردين»، وعزلتهما في مقر عمالة مولان من 25 الى 29 جوان 1960 ، حيث حرما من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة الخ ، وأثناء ذلك كان ديغول في غمرة المساومات مع إدارات الولاية الرابعة من أجل وقف إطلاق النار في تلك المنطقة فقط ، والحكومة المؤقتة لاتدري شيئا عن ذلك ، ولا عن المناورات التي يقوم بها ديغول الذي رفض التفاوض مع جبهة التحرير الوطني لوقف إطلاق النار في كامل التراب الوطني . وتعني شروطه هذه بكل بساطة استسلام جيش التحرير الوطني ، واعتنم الفرصة ليدعم في الوقت ذاته قواته المسلحة في الجزائر بتوفير كل الامكانيات من أجل تحقيق نصر عسكري - ذلك ما عرف بعمليات شال (Challe) - كما دعم الخطوط الموضوعة على كامل الحدود (1) ، وعن طريق وسائله الاعلامية شرع يحمل الحكومة المؤقتة مسؤولية فشل مفاوضات مولان (Melun) ، وقام ضباط الفروع الادارية الخاصة بنشر الدعاية في القرى زاعمين أن «فرنسا تدعو للسلام ، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترفضه» (2) وبعد انتظار ثمانية أشهر أخرى أي الى غاية شهر فيفري 1961 ، بدأ طور الاتصالات الجديدة .

كانت المفاوضات صعبة للغاية ، والنتيجة تتوقف على وحدتنا ، ودعم الجماهير ، هذا الدعم الذي تجلى في الانتفاضات الشعبية العارمة التي جرت يوم 11 ديسمبر 1960 في الجزائر العاصمة وفي بعض المدن الكبرى والتي كانت منعرجا في مسيرة الثورة وحدثا حاسما في تاريخ معركتنا المسلحة وفي سير المفاوضات . لقد أظهرت هذه الانتفاضات روح الكفاح والقدرات النضالية التي ظلت مرتفعة لدى الجماهير رغم الارهاب البوليسي والعسكري ، فأقنعت بالتالي ديغول

(1) بلغ عدد القوات الفرنسية حسب المصادر الفرنسية نفسها 500.000 حندي ، علاوة على القوات المساعدة : الميليشيات الاقليمية والدرك ، فرق الجمهورية للأمن والشرطة والحركة ؛ أضف إلى ذلك الطيران والبحرية والدعم الضخم من منظمة الحلف الأطلسي . وتقدر تكاليف الحرب بثلاثة مليارات فرنك قديم يوميا وهو ما يعادل اليوم 18 مليارا على الأقل .

(2) الفرع الاداري الخاص هو فرقة من الجيش الفرنسي مهمتها النشاط السيكولوجي ومراقبة المواطنين .

ديغول بأن كل محاولة ترمي الى فرض حل عسكري ستبقى بدون جدوى ، كما كانت هذه الانتفاضات عاملا حاسما في تعجيل سير المفاوضات .

لقاء لوسارن (Lucerne) (20 فيفري 1961)

وبعد مرور شهرين على هذه الأحداث جرت اللقاءات الجدية الأولى بين الجزائريين والفرنسيين بلوسارن (Lucerne) - سويسرا - يوم 20 فيفري 1961 بواسطة أوليفي لونف (Olivier Long) الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوروبية الخاصة بالتبادل الحر ، وأوكل ديغول هذه المهمة لـ جورج بومبيدو (Georges Pompidou) وذلك لاستمزاز نوايا الجزائريين ، ويدل اختيار بومبيدو - الشخص الذي يثق به الجنرال ديغول الثقة كل الثقة والذي خلفه فيما بعد كرئيس للدولة - مدى الأهمية التي يوليها ديغول للقضية . أما الجانب الجزائري فكان يمثلها الطيب بولحروف واحمد بومنجل ، وكان بومبيدو آنذاك على رأس بنك خاص ، ولم يمثل لويس جوكس (Louis Joxe) الجنرال ديغول حتى لاتمنح هذه الاتصالات الصبغة الرسمية ، وبالتالي أصبحت الشؤون الجزائرية من « اختصاصه » دون غيره . وهاهي النقاط التي أثارها بومبيدو والذي كان يرافقه برونو دولاس (Bruno de Leusse) مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية :

- المؤسسات المؤقتة .
- ضمانات لتقرير المصير .
- جنسية الأقلية الأوروبية .
- مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة (1) .
- ضمانات وتمثيل الأقليات .

أكد الوفد الجزائري من جديد مبادئنا وتمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة . كانت مواقف الطرفين متباعدة جدا . وقد رأى الوفد أن يبقى الأمن العام في هذه

(1) السلطة التنفيذية هي هيئة مكلفة بتسيير شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية بين فترة توقف المعارك والاستقلال .

المرحلة من صلاحيات القوات المسلحة الفرنسية ، ورد بومبيدو على ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأن «قضية الصحراء لا نقاش فيها» ، وأضاف قائلاً : «أن الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب ، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع» ، أما مسألة الجيش الفرنسي فقد تركها جانبا واعتبر المرسى الكبير ملكا من الأملاك الفرنسية باعتباره كجبل طارق الخاضع للسيادة البريطانية في التراب الأسباني . لكن لا يريد ديجول التطرق الى «الحرب» أو وقف إطلاق النار ، بل يؤكد على «الهدنة» ويستطرد قائلاً : «انه عند ما يتم التفاوض على الهدنة سيصدر بيان عن الحكومة الفرنسية يعقبه بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تدين فيه «الارهاب» وكل عملية من أعمال العنف» . بعد ذلك سيطلق سراح الوزراء الخمسة ليشتركوا في المفاوضات . رفضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال المناقشات الفصل بين وقف إطلاق النار وضمانات تقرير المصير ، وقالت انها لا تريد تكرار ما حدث في مولان ورفضت الهدنة التي ما هي الا وقف للعمليات العسكرية بين الطرفين ، في حين أن وقف إطلاق النار كنتيجة للمناقشات يحل المسائل السياسية والعسكرية ، كما ترفض فكرة «التيارات» التي هي وسيلة لتفرقة الصفوف ، وترفض بطبيعة الحال تجزئة التراب الوطني .

ويمكن تلخيص اختلاف وجهات النظر العميقة حول الدولة الجزائرية في
لوسارن كالتالي :

موقف ديغول :
موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية
الجزائرية :

- الحكم الذاتي ..
- فصل الصحراء عن الجزائر
- السيادة الكاملة .
- وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء .
- تجزئة الجزائر عرقيا
- وحدة الأمة الجزائرية : هناك شعب واحد لاشعبان، شعب عربي مسلم مع وجود أقلية أوروبية أجنبية .
- طاولة مستديرة.....
- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد .
- الهدنة.....
- وقف إطلاق النار .

لم تكن محادثات لوسارن كلها سلبية بل كانت بداية لطرح المشاكل وكان لها الفضل في إبراز النقاط التي كانت محل الخلاف بكل وضوح .

الصحراء محور المحادثات

التقى وفدا الطرفين من جديد في بداية مارس 1961 بسويسرا . أقر بومبيدو بأن ديغول سيشرع في «مفاوضات» مع جبهة التحرير الوطني و«محادثات» مع الأطراف الأخرى ، وأثار من جديد فكرة «الهدنة» التي قال أنه سيتبعها إطلاق سراح الخمسة ، ورفض أي مناقشة حول الصحراء من الناحية الجوهريّة مع قبول التطرق الى نقاط تقنية تخص الاطارات والتقنيين ، ورؤوس الأموال والإستشارات . واقترح الصيغة التالية : «اعلان عام عن الاختلاف حول السيادة الشعبية على الصحراء وتأجيل التفاوض حول هذه القضية بعد تقرير المصير» . ويعد هذا خطرا كبيرا على مستقبل الدولة الجزائرية بحيث يحتمل نشوب حرب جديدة من أجل اعادة توحيد ترابها مع احتمال حدوث مناورات من طرف القوات

المتحيلة لكسب تأييد الدول المجاورة للصحراء ؛ لاسيما وأن اخواننا المغاربة كانوا يضغطون علينا بمطالبتهم الترابية : فمحمد الخامس كان يطالب بتندوف ومنطقتها كما طالب ابنه الحسن الثاني بهما فيما بعد . وطالب بورقيبة بعلامة الكيلومتر رقم 233 (1) .

وهكذا يتجلى المفهوم الديغولي « للمشاركة » : الجزائر ، مبتورة من صحرائها مع حضور عسكري فرنسي يحمي الامتيازات الاقتصادية لفرنسا والأقلية الفرنسية .
الأن الطرف الفردي قبل أثناء الاتصالات السرية بسويسرا أن تكون جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري ، وتبقى المناقشات حول الصحراء مفتوحة وقد قبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تشرع في مفاوضات رسمية . وبتاريخ 30 مارس 1961 أعلنت في آن واحد كل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية في تونس وباريس فتح «المحادثات» في ايفيان يوم 07 أفريل 1961 .

ولكنه في اليوم التالي صرح لويس جوكس (Louis Joxe) وزير الدولة المكلف بالجزائر أثناء الندوة الصحفية في وهران ان المفاوضات ستجري أيضا مع الحركة الوطنية الجزائرية (2) ، وردت الحكومة المؤقتة في الحين بأنها لاتوافق على هذه المفاوضات ولن تحضر مفاوضات ايفيان يوم 07 أفريل .

وفي يوم 22 أفريل حاول الجنرالات : شال (Chalie) ، جوهو (Jouhaud) ، سالان (Salan) ، وزيلير (Zeller) ، الاطاحة بحكم ديغول بانقلاب عسكري ، ولولا فشل الانقلاب لدخل الفرنسيون والجيش الفرنسي في مواجهة دموية ، وقد أدرك ديغول الخطر الذي سببته حرب الجزائر على نظامه وبلده . وانقسمت فرنسا الى شقين : أنصار ومعارضى التفاوض وبالتالي أرغم ديغول على حل الأزمة لأنه اذا لم ينه حرب الجزائر فأنها ستقضي عليه وتدخل الأمة الفرنسية في غمار حرب أهلية .

(1) علامة 233 وهي منطقة نفطية تقع في عارة الهامل غربي غدامس ، تقدر مساحتها بحوالي 30 الف كلم مربع .

(2) الحركة الوطنية الجزائرية : تأسست في شهر ديسمبر 1954 من طرف مصالي بعد الانشقاق الذي وقع في حزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية .

وهكذا تخلى في النهاية عن اشراك الحركة المصالية أو أي تيار آخر في التفاوض واستعدت الحكومة المؤقتة للسير الى الأمام . ابتدأت المفاوضات يوم 20 ماي 1961 في ايفيان وترأس الوفد الجزائري بلقاسم كريم صحبة سعد دحلب ومحمد بن يحيى والطيب بولحروف واحمد فرانسيس واحمد بومنجل والرائدين احمد قائد وعلي منجلي ؛ وكان رضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد وترأس الوفد الفرنسي لويس جوكس .

أرادت الحكومة الفرنسية أن تعطي ضمانات «للانفراج» فسمحت لجزء من 2.500.000 من المعتقلين في المحتشدات أن يخرجوا من المحتشدات الموضوعة تحت مراقبة الجيش الفرنسي واطلاق سراح 6.000 معتقلا ، كما حسنت وضعية الوزراء الخمسة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المعتقلين في فرنسا ، وأعلنت وضع حد «للمعاملات الهجومية» وحاولت أن تحصل من جبهة التحرير الوطني على إيقاف المعارك التي كانت تسميها «بالارهاب» للوصول الى الهدنة طبقا لنظريتها .

ومن جهتنا فإن المعارك لم تتوقف وكنا على حذر من الاستعمار في هذا الظرف إذ لولا هذا الكفاح المسلح لما قبلت الحكومة الفرنسية ابدا المفاوضات معنا . اعترف ديغول بأن السياسة الخارجية هي من صلاحيات الدولة الجزائرية ، ولكنه تمسك بموقفه ازاء الصحراء ، وبقيت مواقف الطرفين دون تغيير .

تعثرت المحادثات وأصبحت عبارة عن حوار صامت ، وبتاريخ 13 جوان 1961 توقفت على اثر مبادرة فرنسية الا أن الطرفين قررا البقاء على اتصال فيما بينهما وتم تعيين دحلب الذي لعب دورا هاما ضمن وفدنا للبقاء كممثل للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جنيف الى غاية 20 جويلية ، سيكون الوسيط الوحيد بين المبعوثين الفرنسيين والحكومة المؤقتة وسيحاول دحلب أن يستفيد من هذه الفترة لنشر المعلومات وتعريف وشرح مواقفنا للعديد من الوفود الأجنبية ، خاصة الوفود الفرنسية المارة يوميا ببوادافو (Bois d'Avault) قرب جنيف ، وهو مقر يملكه أمير قطر الذي تفضل مشكورا فوضعه تحت تصرف وفدنا .

والتقى الوفدان من جديد في 20 جويلية 1961 ، بعد تبادل العديد من وجهات النظر في لوگران (Lugrin)- فرنسا - القريبة من الحدود السويسرية ، ولم تكن الحكومة المؤقتة تنتظر الشيء الكثير من هذا اللقاء العام الثاني ، لكن خطتها كانت واضحة وهي قطع المفاوضات بسبب الصحراء لأن مسألة الوحدة الترابية يسهل فهمها لدى الرأي العالمي ، أما على المستوى الداخلي فيسمح بتعبئة أكثر للطاقات . وبمجرد افتتاح المحادثات أكد جوكس من جديد وبمرونة ولباقة وجهة النظر الفرنسية لبلقاسم كريم ، وتقرر لقاء على حدة بين جوكس وبلقاسم كريم يوم 26 جويلية ، وقدم كريم عرضا سريعا الى وفده ، كما التقى جوكس وكريم ودحلب على انفراد مرة أخرى نصف ساعة بعد ذلك ، وأخفقت محادثات الطرفين إخفاقا تاما حول قضية الصحراء بحيث أصبح توقف المفاوضات أمرا محتوما ، وكانت هذه المرة بمبادرة من الوفد الجزائري وافترق الطرفان بعد معاينة الإخفاق .

وأثناء هذه الفترة حاول بورقيبة استرجاع مطار القاعدة الجوية البحرية لبنزرت بتعبئة المواطنين لاقتحامها ، ورد ديغول بعنف على هذه التعبئة التي أدت الى قتل 1000 مواطن من إخواننا التونسيين ، ومايزيد عن 2000 جريحا و 2000 أسيرا .

وانه من المفيد التذكير بهذه المناسبة ، ان جبهة التحرير الوطني عبرت عن تضامنها الكامل مع تونس باقتراح وضع قوات جيش التحرير الوطني تحت تصرفها .

المرحلة الأخيرة من المفاوضات ان نجاح المفاوضات مرهون بوحدتنا

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961 . وأحدث تعديلا على مستوى الحكومة حيث عينني رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1) وراح جزء من الصحافة الغربية يعرفني كرجل «قاس» و«ماركسي» «ذي ميول صينية» ومناصر للنظريات المتطرفة . كنت حقا من أولئك الذين يبحثون عن المساندة الصينية إذ كانت جبهة التحرير الوطني في مجموعها تعرف أهمية تلك المساندة ، وشاءت الأقدار كذلك أن أُرأس الوفد الأول لجبهة التحرير الوطني الذي زار الصين في شهر ديسمبر 1958 . كنت آنذاك وزيرا للشؤون الاجتماعية ، رافقني في هذه الزيارة محمود الشريف ، وزير العتاد الحربي والتموين ، وسعد دحلب ، مدير الاعلام . كما اقترحت تواجدا مكشفا للاطارات ضمن صفوف المقاومة في الداخل من بين الذين يوجدون في الخارج ، وطالبت بعودة قيادة جبهة التحرير الوطني الى الداخل بسبب تأثير الاغتراب السلبي عليها . وفي الواقع كنت لا أثق بالميول نحو «التفاوضية» التي بدأت

(1) تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية كالتالي :

- الرئيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية : بن يوسف بن خدة

- نائب الرئيس وزير الداخلية (جبهة التحرير الوطني) بلقاسم كريم

- وزير العتاد الحربي والاتصالات العامة : عبد الحفيظ بو انصوف

- وزير الشؤون الخارجية : سعد دحلب

- وزير الاعلام : امحمد يريند

- وزراء دولة : الاخضر بن غنويال والسعيد امحمدى . واحتفظت الخمسة بمناصبهم كوزراء في الحكومة وعين بن بلة

وبوصاف نائبين للرئيس .

بدورها تظهر ، لأنني كنت أعتقد أن دعم المقاومة في الداخل هو وحده الذي يدفع إلى التفاوض الحقيقي .

لم أكن متطرفا ، كنت ناصرا للسلام ولكن بأي ثمن . وقد أكدت عن هذا أثناء انعقاد المؤتمر الأول لبلدان عدم الانحياز المنعقد من 1 إلى 6 سبتمبر 1961 ببغراد والذي ضم رؤساء دول وحكومات لواحد وعشرين بلدا من العالم الثالث ويوغوسلافيا ، وترأست الوفد الجزائري بصفتي رئيسا للحكومة الجزائرية وكانت الصحراء ضمن جدول أعمال المفاوضات ، فأكدت على هذه المسألة مستعملا في خطابي لهجة أدبية متزنة لكي لا أخرج ديغول أو مجموع رؤساء الدول والحكومات الحاضرين الذين تربطهم بفرنسا علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية . كان هذا السلوك محل تقدير من طرف المشاركين في المؤتمر ، إذ حصلنا على أربع اعترافات جديدة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . من يوغوسلافيا ، كمبوديا ، أفغانستان وغانا .

وورثت عن فرحات عباس تركة النزاع الخطير مع القيادة العامة للجيش الذي كان على رأسها العقيد هواري بومدين (1) وكان من الواجب استئناف المفاوضات التي توقفت بلوگران (Lugrin) في شهر جويلية 1961 ، وذلك بتقديم صورة موحدة عن جبهة التحرير الوطني . لأن التناحر بيننا نحن القادة الذين كنا في الخارج يكون له -- لو وقع لأقدر الله -- تأثير سيئ يحطم معنويات الشعب بل يشجع ديغول على أن يتصلب في مواقفه ويستغل هذا الوضع الحاصل بيننا ، وهذه سياسة لم يتخل عنها قط . ولذا ارتأيت أنا وأغلبية أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تأجيل أمر الخلاف مع هواري بومدين ، قائد الأركان العامة . إذ لا يمكن التغلب على العقبتين المطروحتين أمامنا بالتصدي لهما في آن واحد ، أعني المفاوضات وتمرد بومدين ، لأن استراتيجية الكفاح تفرض أنه أمام عقبتين يجب أن

(1) بدأت تظهر آنذاك العلامات الأولى لفساد القيادة العامة للجيش ضد الحكومة المؤقتة ، سمائع هذا الموضوع في كتاب: آخر إن شاء الله .

توجه كل الجهود نحو العقبة ذات الأهمية الكبرى لأن مصير شعب بكامله كان في خطر . وبمجرد وصولي الى الرئاسة اتخذت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مبادرة على المستوى السياسي . كان ديغول هو الذي قام بذلك لحد الآن باقتراحه فكرة تقرير المصير مع الاستمرار فيها بانتظام ، ومن جهة أخرى طرأ على موقفه تطور حول قضية الصحراء .

وفي هذا الاطار قدمت يوم 24 اكتوبر 1961 بتونس باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الاقتراح التالي : التخلي عن فكرة تقرير المصير ، اعلان الاستقلال من طرف فرنسا وبالمقابل وقف اطلاق النار فورا . أما المسائل المعلقة فهي : وضع الأقليات وجلاء القوات الفرنسية والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي ؛ هذه المسائل ستحل مع الحكومة الجزائرية المستقلة ، زد على ذلك أن اقتراحي كان قائما على أسباب لها علاقة بالوضع الداخلي . وكنا نخشى قبل كل شيء المرحلة الانتقالية أي تلك المرحلة التي تسمح بالانتقال من حالة الحرب الى حالة السلم ، والتي لم تحدد مدتها ، كما يتوقع الخطر أيضا من المنظمة السرية (1) ، التي كانت تتظاهر باحتجاجاتها وأعمالها المأساوية المتمثلة في قائمة الضحايا الذين يزداد عددهم يوميا ، أو من الخلاف القائم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والقيادة العامة للجيش . ان الحصول على الاستقلال فورا باعتباره نقطة اللارجوع سيحول دون تفاهم هذا الخلاف ، كما أن اطلاق سراح المساجين والمحتشدين وعودة اطرار الخارج الى الوطن ، يسمح بابعاد الخطر نهائيا وربما تكون الانطلاقة من جديد . لكن ديغول بقي متمسكا بموقفه الخاص بإجراءات تقرير المصير ، واستئنفت المفاوضات على هذا الأساس .

واصلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حملتها لشرح وتأكيدها ارادتها السياسية للوصول الى اتفاق ، وذلك ما عبر عنه دحلب بكل وضوح في حديث صحفي مع مجلة «افريك اكسيون» (انظر الملحق رقم 11) حيث تطرق الى مجموع المسائل بصرامة وبواقعية ستترك تأثيرا قويا على الرأي العام .

(1) منظمة الجيش السرى للفرنسيين المتطرفين (O.A.S.) .

لقاء بال (Bâle) الأول (28 و 29 أكتوبر 1961)

جرى اللقاء الأول في مدينة بال - سويسرا - يومي 28 و 29 أكتوبر 1961 . يتكون الوفد المكلف بالإتصال مع الفرنسيين من محمد بن يحيى ورضا مالك . ويمثل ديغول في هذا اللقاء برونو دولوس (Bruno de Leusse) وكلود شايي (Claude Chaillet) ، وتبقى الوحدة الترابية بالنسبة لنا الاهتمام الأساسي ، حيث ركز مندوبانا النقاش حول الصحراء . وقد رد عليهما أنه «فيما يتعلق بالسيادة على الصحراء لا يكون هناك غموض إذا حدث الاتفاق بيننا على سياسة عامة للتعاون» . الآن الوفد الفرنسي رفض أن يوضح موقفه حول استفتاء شامل يطبق على مجموع التراب الوطني بما في ذلك الصحراء . وأثار الوفد من جهة أخرى مسألة أخرى هامة بالنسبة اليه وهي : «مبدأ ترك الأخذ بالتأثر» . وحسب هذا المبدأ فإن على الدولة الجزائرية المقبلة أن تمتنع عن اصدار أي عقاب على الجزائريين «الذين تعاونوا» مع فرنسا .

وقدمت الاقتراحات الأخرى كالتالي :

على المستوى الاستراتيجي ، يعني الأمر بالنسبة لفرنسا المحافظة على المرافق العسكرية التي تمكنها من ابقاء الاتصالات بافريقيا السوداء ومتابعة تجاربها الفضائية والنووية .

وعلى المستوى الاقتصادي تبقى المسألة المسيطرة وهي استغلال الثروات الصحراوية . كانت فرنسا تريد التأكيد على الحقوق المكتسبة ، ومنح رخص للتنقيب بالنسبة للنظام المنجمي (80.000 كلم مربعا سنويا ولمدة عشر سنوات) ، واحلال التحكيم الدولي محل القانون الفرنسي فيما يتعلق بتسوية النزاعات ، وانشاء هيئة تقنية ثنائية لاستغلال الثروات الكامنة تحت أرض الصحراء . لكن الأقلية الأوروبية بقيت حجرة عثرة في المفاوضات إذ طالب ديغول لها ما يلي :

- مبدأ ازدواجية الجنسية .

- احترام العقيدة الدينية واللغة ، والأحوال الشخصية .

- حق انشاء الجمعيات .
- المشاركة في المجالس السياسية بنسبة 10 % والمجالس البلدية والمهنية .
- انشاء بعثات ثقافية .
- حرية تنقل الأموال لمدة محددة .

الا أن الفرنسيين لا يخفون تخوفهم الذي تثيره عبارة «الممتلكات المكتسبة شرعيا من طرف الأوروبيين» الواردة في الوثائق الرسمية لجبهة التحرير الوطني . ان الضمانات التقنية لتقرير المصير تتكفل بها لجان الرقابة الخاضعة للسلطة التنفيذية المؤقتة والمكلفة بمراجعة ووضع القوائم الانتخابية واجراء الاقتراع . وتثير المرحلة الانتقالية ثلاث مسائل :

(1) تبدأ المرحلة المؤقتة الأولى من وقف اطلاق النار الى اعلان الاستقلال .
(2) تهيئ السلطة التنفيذية المؤقتة الاستفتاء وتحويل الصلاحيات وتبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية الى غاية تقرير المصير . ويرأس المندوب العام اللجنة التنفيذية المؤقتة ، ويحتفظ بالمسؤولية فيما يتعلق بالأمن العام بواسطة القوة المحلية .

(3) المرحلة المؤقتة الثانية : تحدد المدة لتحضير الانتخابات العامة الخاصة بالمجلس التأسيسي الجزائري في ظرف ثلاثة أسابيع أو شهر .
تقترح فرنسا تعاونا اقتصاديا وماليا وثقافيا وتقنيا مقابل المحافظة على مصالحها في الجزائر وفي الصحراء .
وتطالب فرنسا أيضا بنظام الأفضلية وانتماء الجزائر الى منطقة الفرنك وضمان الاستثمارات وملكية الفرنسيين .

أما ما يتعلق بالتواجد العسكري فقد طلب للمرسى الكبير مدة غير محدودة لا كمنطقة ترابية فرنسية كما ألح الفرنسيون على ذلك في السابق ولكن كقاعدة تحت السيادة الجزائرية . أما القواعد الأخرى فتكون معسكرات يتوقف فيها الجيش وتقترح فرنسا لاحلال السلام الاجراء التالي :

- وقف إطلاق النار (يحدد محتواه فيما بعد)
- اتصالات سرية ترمي الى اتفاق سياسي شامل يعلن نهاية القتال .
- لا يطلق سراح الخمسة الاعم وقف إطلاق النار .
- الافراج العام على المعتقلين .

ويتوقع الفرنسيون انتهاء المحادثات في نهاية شهر نوفمبر وعلان وقف إطلاق النار في بداية سنة 1962 .

تلك هي وجهة نظر الحكومة الفرنسية في اللقاء الأول الذي وقع ببال (Baïe) في 28-29 أكتوبر 1961 .

و درسنا في اجتماع للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الرد الملائم على الأسئلة والذي سيقدم في اللقاء الثاني ببال ، أي عشرة أيام فيما بعد ولم نخفف من ضغطنا على ديغول خاصة وأن الوفد الفرنسي أثار في بال قلق ديغول أمام انتفاضات الجماهير الجزائرية ، أي المظاهرات التي نظمها جبهة التحرير الوطني بفرنسا يوم 17 أكتوبر 1961 ، وفي الجزائر . أيضا فكان من مصلحة المفاوضات أن لا يخفف هذا الضغط .

وهكذا دعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشعب الى تنظيم يوم وطني بمناسبة أول نوفمبر 1961 ليعبر عن تمسكه « بالاستقلال والوحدة الترابية » واستجاب الجزائريون كتلة واحدة لهذا النداء ، والتقى من جديد الوفد الجزائري بالوفد الفرنسي يوم 9 نوفمبر ببال .

لقاء بال (Baïe) الثاني (9 نوفمبر 1961)

كلف محمد بن يحيى ورضا مالك بتقديم الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

الأقلية الأوروبية :

- حق الاختيار ورفض ازدواجية الجنسية .
- يخضع حق التجمع للرقابة .

- المشاركة في المجالس باعتبار العدد .
- مراقبة تنقيط الأموال الى فرنسا .

التواجد العسكري :

- يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد .
- انتهاء التجارب النووية والفضائية .
- عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة .
- جلاء الجيش وإخلاء القواعد حسب برنامج زمني يحدد فيما بعد .

المرحلة الانتقالية :

- من وقف إطلاق النار الى الاستقلال ولمدة ستة أشهر .

الهيئة التنفيذية المؤقتة :

لا يرأسها فرنسي بل يرأسها مسلم جزائري يسير شؤون الجزائر ويحافظ على الأمن ويهيئ الاستفتاء ويجري تحويلا في الإدارة والشرطة . تخضع الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية للسيادة الفرنسية .

البتروك :

يكون وضع قانون البتروك من صلاحيات الدولة الجزائرية ، وتكون وظيفة الهيئة التقنية تقنية بحتة . ويخضع منح رخص التنقيب والاستغلال لصلاحيات الدولة الجزائرية .

منطقة الفرنك :

- إنشاء مؤسسة إصدار النقد والمراقبة على تنقيط الأموال .
وفي النهاية ساعد ردنا الإيجابي على طلب فرنسا المتعلق بترك الانتقام من الجزائريين المتعاونين مع فرنسا على تهدئة الجو . ان هذا التنازل الذي يعتبر بالنسبة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شيئا عاديا سيعيد الحوار الى مجراه الحقيقي . ولكن بينما كنا خائضين في المحادثات مع الحكومة الفرنسية ، وكان الرأي العام الجزائري والدولي يوجه اهتمامه لهذه المحادثات ارتأى المعتقلون في سجون فرنسا ان يعلنوا فجأة القيام بإضراب عن الطعام .

على اثر ذلك أوقفت المحادثات السرية ، اذ لم يكن من اللائق بسبب الاضراب عن الطعام أن نتابع المحادثات أمام الأخطار التي تهدد المعتقلين . وعندما أراد الوفد الفرنسي استئناف المحادثات كان جوابنا في يوم 15 نوفمبر 1961 : «انتظروا الى أن يتضح الوضع الناشئ عن الاضراب عن الطعام».

لقاء دحلب - جوكس (9 ديسمبر 1961)

لم تستأنف المحادثات الا بعد انتهاء الاضراب ، وذلك يوم 9 ديسمبر 1961 حيث تمت باللقاء الذي جرى بين دحلب وجوكس . وكان الأول مرفوقا بمحمد بن يحيى والثاني ببرونو دولاس (Bruno de Leusse) ، وبقي ظل الصحراء مخيما على المحادثات بحيث أصبحت مسألة الاستفتاء معلقة لأن جوكس اقترح فكرة استفتاء منفصل فيما يخص قبائل الطوارق الرحل وقبائل الرقيبات في منطقة تيندوف . وقد وقع تساؤل بهذا الشأن عندنا : هل يعني بذلك اعادة النظر فيما يخص الصحراء ؟ أم أن ذلك مجرد ضغط للحصول على تلبية معظم المطالب الخاصة بالأقلية الأوروبية ؟ فهو اذن لجوء جديد الى التقسيم ، فحاول دحلب أن يجد مخرجا لمسألة الصحراء واقترح أن تتقدم الهيئة التقنية برأيها للدولة الجزائرية فيما يخص منح أورفض رخص البحث عن التنقيب عن النفط .

ان المسألة التي يتوقف عليها الباقي هي مسألة الأقلية الفرنسية . وبالنسبة لجوكس «فإن الجنسية الجزائرية تعطى تلقائيا مع ترك الحرية لمن أراد أن يتنازل عنها». ويضيف قائلا : «فيما يمس الجنسية الفرنسية فموقفنا صارم شامل ولذا يجب السماح بازدواجية الجنسية بالنسبة للفرنسيين». أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى كالشاركة في الادارة وحرية التنقل وضمان المصالح فتبقى الجزائر سيدة في قرارها . ولا يجب أن تتعرض أموال الفرنسيين للاغتصاب ويعود جوكس مرة ثانية الى عبارة «الأملاك المكتسبة شرعا» من طرف الأوروبيين وحددت بدقة وظيفة السلطة التنفيذية المؤقتة . ويقول جوكس : ان «ما يتعلق بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فاننا نريد أن يتم حلها عقب ذلك».

فأجابه دحلب على «أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ستبقى مرجعا في حالة اخفاق الهيئة التنفيذية المؤقتة»

وبالنسبة للمرسى الكبير وافق جوكس على نظام الايجار . وتقدر المساحة الاجمالية للقاعدة البحرية والجوية بـ 500 كلم 2 بين القاعدة العسكرية والمرافق المحيطة بها (منايع المياه والرادار إلخ..). وتكون مدة احتلالها ، حسب اقتراحه ، خمسين سنة .

وتدرس فيما بعد وضعية المطارات الموجودة في جنوب وشمال البلاد . وأحس دحلب بحدسه أن جوكس شديد الرغبة في الوصول إلى وقف اطلاق النار بسرعة وأن الوفد الفرنسي فقد صبره .

فأكد على أنه لايمكن التفكير في وقف اطلاق النار قبل الوصول الى ضمانات سياسية جدية ووطيدة ، ويجدد دحلب طلبه الخاص بالاتصال مع الخمسة لأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت دائما تهتم باشراكهم في المفاوضات . فأجاب جوكس «أن هذه القضية من اختصاصات ديغول» وسيكون الرد عن ذلك يوم 12 ديسمبر . وفي يوم 23 ديسمبر 1961 جرى لقاء جديد بين دحلب وجوكس . تمسك الفرنسيون بموقفهم الخاص بالمندوب العام على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة لمراقبة الصرف وسير الاقتصاد والعدالة والدفاع والتعليم والمواصلات والمحافظة على الأمن العام نهائيا .

وسيتم اطلاق سراح المعتقلين في مدة عشرين يوما بعد اعلان وقف اطلاق النار ، ويتمسك الفرنسيون بموقفهم كذلك بالنسبة للهيئة التقنية للصحراء ، ويستمرون في الحاحهم على الاعتراف بازدواجية الجنسية بالنسبة للأقلية .

أما الوضع الخاص بالجيشين (جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي) فسيكون محل اتفاق فيما بعد ، ، أي بعد وقف اطلاق النار .

وقسم المرسى الكبير الى منطقتين : منطقة أ ومنطقة ب . وتشمل المنطقة أ من رأس فيقالو (Figalo) الى غرب وهران ، وتشمل المنطقة ب

الجنوب حيث تمتد من لورميل (Lourmel) الى شرق رأس لندلس (Lindles) فتقطع البحيرة الى غاية وهران .

منطقة أ : تتولّى فرنسا في ربع مساحة هذه المنطقة كل السلطات .
منطقة ب : تتولّى فرنسا الأمن والدفاع ، وخفضت مدة الإيجار من خمسين سنة الى عشرين سنة .

وتتابع التجارب النووية والفضائية في الصحراء لمدة خمس الى عشر سنوات . أما مطارات كلومب بشار ، رفان ، عين يكر وبوفاريك فتستعمل لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات . وبالنسبة لمطارات : تلاغمة ، بسكرة ، ورقلة ، تندوف وعنابة ، ستمنح تسهيلات للأفراغ والعبور والتحويل . وتستعمل لنفس الأغراض موانئ الجزائر ووهران وعنابة . لم يكن ممكنا قبول كل المطالب الفرنسية الا أن رغبة الوصول الى حل أدت بدحلب الى اقتراح مطارين في الشمال وثلاثة في الجنوب ، ومدة للجلاء عن المرسى الكبير حددت بأربع سنوات وثلاث سنوات لجلاء الجيش الفرنسي .

الاتصالات مع «الخمسة» الموجودين بأولنوى (Aulnoy) .

كلفنا كريم وبن طوبال ، وهما من «التاريخيين» - أي رجال أول نوفمبر 1954 - بالالتحاق بأولنوى والاتصال «بالخمسة» ورافقهما بن يحي الذي كان يعرف بدقة ملف المفاوضات الجزائرية - الفرنسية . ورجعوا يوم 4 فيفري لاطلاع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على نتائج مهمتهم فأخبرونا بأن «الخمسة» يثقون في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ويصادقون على اتفاقيات إيفيان كل المصادقة وسيرسلون الى رئيس الحكومة وكالة لكي يصوت باسمهم أثناء إنعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية . وجاءت بعض الملاحظات من بن بلة وخيضر ، أثار هذا الأخير مسألة تعويض اللاجئين وطلب اختصار مدة المرحلة الانتقالية ، وتكلم عن القوانين الداخلية لجهة التحرير الوطني ، حيث ذكر سلطين : المكتب السياسي والحكومة . واقترح تعيين عضو من القيادة العامة للجيش لتطبيق قرارات الحكومة . أما بن بلة فتكلم عن المرسى الكبير والغاء

منطقة ب ، والحال أن المعتقلين «الخمسة» بأولنوى يثقون كل الثقة في الحكومة لامضاء هذه الاتفاقيات .

محادثات لي روس (Les Rousses) (19/11 فيفري 1962)

قبل الفرنسيون في النهاية فهمنا لوقف إطلاق النار حيث لايمكن أن يحصل الا بعد الابرام النهائي للاتفاقيات السياسية والعسكرية .

تمت مناقشة كل المواضيع وحررت النصوص ، واقترح الوفد الفرنسي اضافة وزراء آخرين لتوقيع الاتفاقيات ، لأن الجنرال ديغول كان راغبا بدون شك في اشراك التيارات السياسية الفرنسية الأساسية في ابرام السلام مع جبهة التحرير الوطني . ومن جهتنا كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الوحيد المؤهل للإعلان عن وقف إطلاق النار . لم تكن في وسطنا تيارات نداريها أو نجاملها وقبل وفدنا أن يعود مصحوبا بوزراء جدد ليس فقط لامضاء الاتفاقيات بل لمراجعتها معا . وفي يوم 11 فيفري 1962 وصل الى لي روس وزيران فرنسيان الى جانب جوكس : الأمير جان دوبروفلي (Jean de Broglie) ، من حركة الاستقلايين وكاتب دولة مكلف بالصحراء ، وروبير برون (Robert Buron) عن حركة الجمهورية الشعبية ووزير الأشغال العمومية . وهكذا يتشكل الوفد الفرنسي من : برونو دولاس (Bruno de Leusse) ، رولان بيكار (Rolland Billecart) ، جان دوبروفلي (Jean de Broglie) ، لوى جوكس (Louis Joxe) ، روبرير برون (Robert Buron) ، الجنرال دى كاماس (Général de Camas) ، كلود شايي (Claude Chaillet) .

أما من الجانب الجزائري ، فهناك ثلاث وزراء الى جانب كريم بصفته نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهم : بن طوبال ، دحلب ، يزيد ، ويرافقهم بن يحيى ورضا مالك والصغير مصطفى كخبير مالي وهو من مناضلي جبهة التحرير الوطني بعد أن كان مناضلا في حزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية . نوقشت كل النقاط من جديد حيث دافع كل واحد عن وجهة نظره .

وبعد الاتفاق المبدئي على كل النصوص افترق الوفدان ثم تلاقيا فيما بعد بايفيان للمفاوضات الرسمية على شرط أن يسمح بذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية . وبما أن الممثلين الجزائريين التزموا دائما بتوصيات الحكومة المؤقتة التي هي منبثقة من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، فقد كانوا على يقين أنهم سيحصلون على مصادقة المجلس ، لكن هذا لا يعني أن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو مجرد اجراء شكلي .

اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعلان وقف اطلاق النار

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 22 الى 27 فيفري 1962 ، لدراسة نص اتفاقيات ايفيان في كل جزئياتها ، حيث كان سعد دحلب هو المقرر ، وتم التصويت على مشروع نص اتفاقيات ايفيان من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا الاجتماع بالاجماع ما عدا أربعة ، ثلاثة للقيادة العامة للجيش : بومدين ، قائد ، منجلي ، والرائد مختار بويزم (ناصر) من الولاية الخامسة (وهران) . أما «الخمس» الموجودون بأولنوى فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات ، وهم : آيت احمد ، بن بلة ، بيطاط ، بوضياف وخيضر . وأرسلوا الي بهذا الصدد رسالة بتاريخ 15 فيفري 1962 موجهة الى المجلس الوطني للثورة الجزائرية (انظر الملحق رقم 3) كما بعثوا إلي شخصا بوكالة تخول لي حق التصويت باسمهم . كما أرسل إلي كذلك أعضاء الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) بوكالتهم لأصوت باسمهم أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

وافتتحت المفاوضات من جديد يوم 7 مارس وبصفة رسمية . رأس كريم الوفد الجزائري الذي يتألف من : بن طوبال ، دحلب ويزيد كأعضاء للحكومة ، وبن يحي وبولحروف ومالك والصغير مصطفى والرائد بن مصطفى بن عودة كممثل لجيش التحرير الوطني (ورفضت القيادة العامة للجيش أن تتعاون مع الحكومة المؤقتة وتعين عسكريين في الوفد) . وكان من الجانب الفرنسي : لوي جوكس ،

روبير برون ، جان دوبروفلي ، برونو دولاس ، كلود شابي ، رولان بيكار والجنرال دي كامس كلهم شاركوا في محادثات لي روس . وأضيف إليهم في مؤتمر إيفيان : برنار تريكو (Bernard Tricot) ملحق بديوان جوكس ومستشار برئاسة الجمهورية ، وفانسان لبوري (Vincent Labouret) مستشار قانوني في الشؤون الجزائرية ، والعقيد سقين دي بازيس (Seguin de Pazzis) مستشار عسكري ، وفليب تيبو (Philippe Thibault) الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي ، وبليزان (Plaisant) مستشار في الدولة ، مكلف بمحاضر الجلسات . ولم يدخل المجلس الوطني سوى تعديلات طفيفة على الاتفاقيات ، لكن حاول ممثلونا أن يوطدوا من مواقفهم ازاء الطرف الفرنسي واستلزم ذلك 12 يوما من المناقشة الحادة للوصول الى التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار . ولم يوقع كريم باسم الوفد الجزائري الا عشية يوم 18 مارس . بعد لحظات ، وفي نفس اليوم ، أمرت بوقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس بهذه العبارة : « باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة . أمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني » . وقام الجنرال ديغول بدوره قبل ذلك بقليل بإعطاء نفس الأوامر للقوات الفرنسية . واستقبل أمر وقف إطلاق النار في كل أرجاء البلاد بارتياح عميق ، فتحقق بذلك حلم المجاهدين والأجيال العديدة من الجزائريين منذ 1830 ، الا وهو : الاستقلال الذي لم يشك فيه أحد . كان ذلك نهاية لكابوس طويل مليء بالاعتقالات ومذابح السكان المدنيين والاعتقالات والتعذيب والتفتيش والاعتصاب . وكان الشعب والمجاهدون والمحكوم عليهم بالاعدام والمساجين والمعتقلون والمحتشدون واللاجؤون ، يقدرون هذه النعمة لأنهم تكبدوا أشد آلام الحرب .

كان إعلان وقف إطلاق النار بداية للمرحلة الانتقالية التي سمحت بإطلاق سراح كل المساجين وخروج المكافحين من الظلمات الى شمس النهار .

اتفاقيات ايفيان انتصار عظيم للشعب الجزائري

كانت اتفاقيات ايفيان انتصارا عظيما : الاستقلال والوحدة الترابية

هناك باديء ذي بدء الوحدة الترابية . من ضمن المصائب الكبرى التي يمكن أن تصيب أمة تفكيك أجزائها ، والأمثلة على ذلك عديدة في التاريخ المعاصر . ان الكفاح الطويل لارلندا (Irlande) من أجل استقلالها والتي ضاع منها جزءها الشمالي الشرقي يذكرنا بمقاومتها ، ولم تتمكن اتفاقيات 1921 التي اعترفت لها بالسيادة من تجنب ضياع الأوستير (L'Ulster) ، فأعقبت ذلك حرب أهلية دامت سنتين خيم فيهما الحزن على البلاد بمجرد تحررها . ان الحرمان الوطني لم يزل مع الزمن . ذلك ما يفسر في الوقت الحاضر الوضع المتفجر الذي يسود الألتير .

وضع الفيتنام أسوأ من ذلك ، بما أن الحرب الأولى ضد المستعمر الفرنسي تركت مشكلة الجنوب كاملة ، فان اتفاقيات جنيف لـ 1954 اكتفت بتنظيم استفتاء تحت الخط الاستوائي رقم 17 ، والذي لم يحدث أبدا . فكان لابد من حرب ثانية أكثر ضراوة من سابقتها زادت خطورتها بكارثة الحرب الأهلية للوصول بعد ثلاثين سنة من المحن الى التحرير الشامل للإقليم وتوحيد أجزائه .

هل يمكن في النهاية اثارة وضع كوبا حيث توجد قاعدة قواتنامو (Guantanamo) الامريكية ، والتي تذكرنا رغم نجاح الثورة في كوبا بأن الإمبريالية لم تخفف من شدة وطأتها على البلاد . لقد ابعدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شبح حرب جديدة لتوحيد البلاد بتمسكها الصارم بمبدأ الوحدة الترابية فدافعت عنه في المفاوضات وعلى مستوى الجماهير واللقاءات الدولية وأمام الحكومات والرأي العام العالمي .

ولايفسر عناد الحكومة الفرنسية في مسألة الصحراء بالاستثمارات البالغة 600 أو 700 مليار فرنك ، وآفاق التمويل بالغاز والنفط بدون عملة أجنبية فحسب بل وكذلك بالوضع الهام الذي تحتله الصحراء بين افريقيا السوداء وافريقيا الشمالية والتي كانت محل التجارب النووية والفضائية ، اضافة الى الضغوط المتعلقة بالمطالب الترابية التي كان يقوم بها جيراننا سواء من الشرق أو من الغرب . يعتبر باطن الأرض في الصحراء من أهم احتياطات الغاز المعروفة عبر العالم ، زيادة على الثروات الأخرى ، اذ تتمتع الجزائر بمصدر طاقة وبمداخيل لامثيل لها ، وهنا يكمن مستقبلها الاقتصادي والصناعي .

والخطر الآخر هو التقسيم بانشاء مناطق تخضع للسيادة الفرنسية على الساحل تكون أغلبية سكانها أوروبية كالجزائر العاصمة وإقليم وهران - المرسى الكبير . إن هاتين المنطقتين تمثلان بمايحيطهما من أرض خصبة وتطور مرافقهما مصلحة اقتصادية واستراتيجية لاشك فيها بالنسبة لفرنسا ، ونسوق على سبيل المثال مشروع قانون هرسان (Projet de loi Hersant) الذي تقدمت به يوم 28 فيفري 1957 مجموعة من النواب الى المجلس الوطني الفرنسي والذي يهدف الى انشاء مقاطعة فرنسية للجزائر العاصمة ووهران . وتشكل منطقة قسنطينة وتلمسان الجمهورية الجزائرية ذات الحكم الذاتي ، أما الصحراء فنبقى خارج ذلك (انظر الملحق السادس) .

ويوضح اعلان الحكومة الفرنسية يوم 28 جوان 1961 من ناحية أخرى مايلي :

«انه يجب استخلاص العبرة في حالة ما اذا حدث أن سدت جميع الطرق المعقولة وتظهر على الخريطة بوضوح المناطق التي يسودها سكان من أصل أوروبي . وفي حالة انعدام التعاون والاشترك فان ضمان أمن هؤلاء السكان وأمن الذين يريدون البقاء بجانبنا لا يتم الا بالفصل وتنظيم حكم ذاتي فيتولى باقي السكان أمرهم بدون تدخل فرنسا . ان هذا الفصل لم يكن ظاهرة جديدة في العالم ويعطينا هذا العصر أمثلة عديدة عن ذلك» . ويعرض آلان بيرفيت (Alain Peyrefitte)، الرجل السياسي الدبلوماسي بعض الأمثلة : فلسطين ، باكستان ،

وجزيرة قبرص . يضيف «انه اذا رفضت جبهة التحرير الوطني أن تبت في الأمر فيكون الضمان الأقصى بالنسبة للأوروبيين هو الحق في طلب الانفصال وهذا هو الضمان الوحيد (1)».

ونادى كذلك فاليري جيسكار ديستان (Valéry Giscard d'Estaing) وزير المالية آنذاك «بالتقسيم» (2)

والى غاية عشية إعلان الاستقلال كنا نعاني ، زيادة على فتك المنظمة العسكرية السرية ، من تهديد التقسيم ، ومع ذلك لم يتم فصل المدينتين الكبيرتين لشمال البلاد أي الجزائر العاصمة ووهران ، وكذلك الصحراء عن باقي التراب الجزائري . ذلك هو المعنى الحقيقي لانتصار الوحدة الترابية .

ويتعلق الانتصار الثاني بالسيادة الوطنية ، حيث أدت اتفاقيات ايفيان الى دولة جزائرية ذات سيادة في الداخل والخارج . تتصرف الدولة الجزائرية بحرية في اقتصادها وجيشها ودبلوماسيتها . ان الاختيار الاقتصادي هو احدى خصوصيات السيادة ، لأنه قرار سياسي قبل كل شيء . فالدولة الجزائرية تطبع عملتها وتنظم تحويل وانتقال رؤوس الأموال وتقر الميزانية ، ذلك ما يعتبر أهم القرارات الناتجة عن السيادة .

وحيا الرأي العالمي اتفاقيات ايفيان ، واعتبر الزعماء المعروفون بخبرتهم في الحرب الثورية مثل تيتو (Tito) وفيدل كاسترو (Fidel Castro) أنها كانت انتصارا عظيما واعترف شوين لاي (Chou-En-Lai) الوزير الأول الصيني آنذاك ، بإيجابية الاتفاقيات حيث قال : ان التكتيك الذي اتبعه الجزائريون خلال المفاوضات

(1) آلان بير فيت : «هل يجب تقسيم الجزائر» ؟ دار النشر بلون(Plon) ، 1962 ، ص 23 .

(2) جان لاکوتور (Jean Lacouture) ، «انتهت الحرب في الجزائر» ، مطبوعات كومبليكس (Complexe) ، 1985 ، ص. 104 .

«صائب» (انظر الملاحق 8، 9، 10) . ان هذه الاتفاقيات هي بالذات نموذج لتسوية ثورية حافظت بواسطتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على المواقف الأساسية للثورة مع السماح ببعض المرونة حول الحالات الثانوية أو التي يمكن أن تراجع في المستقبل ، فأثبتت الأحداث ذلك فيما بعد وأقرته .

وهكذا أمت أراضي المعمرين ابتداء من سنة 1963 ، والمناجم في سنة 1966 والوحدات الصناعية في سنة 1968 ، والمنشآت البترولية في سنة 1971 وغادرت القوات الفرنسية البلاد في نهاية سنة 1964 بحيث كان من المقرر أن تغادرها يوم 1 جويلية 1965 . وتم إخلاء القواعد الصحراوية في سنة 1967 والمرسى الكبير في سنة 1968 بدلا من سنة 1977 . لم يكن كل هذا ممكنا الا بالسلح الأساسي المتمثل في السيادة الوطنية . ان تصورنا الصارم للسيادة الوطنية جعلنا نرفض كل ما يشكل خطرا محتملا على وحدة الأمة والتراب . وبرفضنا اسناد الجنسية الجزائرية لتلقائيا الى مليون أوروبي أبعدنا خطر الوصول الى جزائر ثنائية الرأس ، يتسرب اليها وضع يكون أسوأ حالا من الوضع القائم في قبرص وفي لبنان . وقد أبعدنا نهائيا هذا الخطر وأنجينا الأجيال المقبلة من الصراع بين مجموعتين لهما ثقافات مختلفة ونمط اجتماعي متباين .

وفي ختام هذا البحث لايسعنا الا أن نتوجه الى المولى سبحانه وتعالى بالشكر على ما أولانا من نعم ، ونضرع اليه أن يمدنا بتوفيقه وان يلمهنا حسن النظر في ماضينا حتى نحكم بناء مستقبلنا وننجح في طريق النمو . فلنكن أهلا لتضحيات شعبنا ، ولنعرف كيف نحافظ على المكتسبات العظيمة الغالية التي أفاءت بها حرب التحرير ، ولنحسن التدبير في تسييرها كلها ، وفي مقدمتها الاستقلال الوطني .

الملاحق

الملحق رقم 1

ميلاد جبهة التحرير الوطني

لقد تمخضت الازمة التي نشبت بين اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية خلال سنتي 1953/1954 ، ورئيس الحزب مصالي عن ظهور اتجاه ثالث هو «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» وكانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، فى الاصل ، تضم اربعة اعضاء . ثلاثة من اعضاء اللجنة المركزية وهم : حسين الأحول وسيد علي عبد الحميد ومحمد دخلى ، اما العضو الرابع فهو من «المنظمة الخاصة» وهو محمد بوضيف .

وكان هدف هذه اللجنة هو السعى الى عقد مؤتمر وحدوي تحضره جميع اتجاهات الحزب .

وعلى اثر الاتصالات التي قام بها محمد بوضيف مع اعضاء المنظمة الخاصة تبنى هؤلاء موقفا جديدا تمثل فى عزمهم على الانتقال فورا الى مرحلة العمل المسلح . وهكذا عقدوا اجتماع (22) الذي ضم مناضلى «المنظمة الخاصة» فقط ، وعنه انبثقت هيئة تنفيذية ، هى «لجنة الستة» ، التي أتخذت القرار التاريخي باعلان الثورة الجزائرية فى فاتح نوفمبر 1954 ، باسم جبهة التحرير الوطنى .

اما اللجنة المركزية للحزب فقد كانت تؤيد الكفاح المسلح ولكنها ترى تأجيل اعلان الثورة بعض الوقت من أجل تحضير أفضل .

قائمة اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري حركة انتصار
الحرريات الديمقراطية عشية انشقاق الحزب 1953 / 1954
اسماء الاعضاء (1)

| | |
|-----------------------|------------------------------|
| - الهاشمي حمود | - سيد علي عبد الحميد |
| - عبد الرحمن كيوان | - بلعيد عبد السلام |
| - الطاهر العجوزي | - عيسات ايدير |
| - حسين الاحول | - مصطفى بن بولعيد |
| - محمد الصالح الوانشي | - بن يوسف بن خدة |
| - صالح معيزه | - عبد الحكيم بن الشيخ الحسين |
| - عبد الحميد مهري | - امحمد بن مهل |
| - مصالي الحاج | - أحمد بودة |
| - مولاي مرباح | - الطيب بولحروف |
| - أحمد مزغنة | - موسى بولكروه |
| - زين العابدين ممجي | - سعد دحلب |
| - جيلالي رفيمي | - محمد دخلي |
| - هوارى سويح | - رابح جرمان |
| - عبد المالك تمام | - مبارك جيلاني |
| - أمحمد يزيد | - مصطفى فروخي |

(1) ملاحظة : تم ترتيب الاسماء في هذه القائمة والقوائم اللاحقة حسب
الابجدية الفرنسية ، وقد حافظنا على نفس الترتيب في النص العربي .

قائمة «22» أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل

- مختار باجي
- عثمان بلوزداد
- رمضان بن عبد المالك
- بن مصطفى بن عوده
- مصطفى بن بولعيد
- محمد العربي بن المهيدي
- لخضر بن طوبال
- رابح بيطاط
- الزبير بوعجاج
- سليمان بوعلي
- بلحاج بوشعيب
- محمد بوضياف
- عبد الحفيظ بوالصوف
- مراد ديدوش
- عبد السلام حبشي
- عبد القادر العمودي
- محمد مشاطي
- سليمان ملاح
- محمد مرزوقي
- بوجمعة سويداني
- يوسف زيفود

من المناسب ان يضاف الى هذه القائمة العضو (22) وهو الاخ الياس دريش صاحب الدار التي انعقد فيها الاجتماع التاريخي ، في شهر جوان 1954 ، بحي الناضور بالمدينة (Cios Salembier) سابقا) بالعاصمة .

لجنة الستة

الأسماء

- مصطفى بن بولعيد

- محمد العربي بن مهيدي

- رابح بيطاط

- محمد بوضياف

- مراد ديدوش

- بلقاسم كريم .

وكان هؤلاء الستة يتشاورون مع اعضاء البعثة الخارجية الثلاثة لحزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالقاهرة ، وذلك منذ صيف 1954 وهؤلاء الاعضاء الثلاثة هم :

- حسين ايت احمد

- احمد بن بلة

- محمد خيضر .

أعضاء اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري حركة الانتصار
للحريات الديمقراطية عشية فاتح نوفمبر 1954 (1)

- | | |
|------------------------------|----------------------------|
| - سيد علي عبد الحميد | - محمد العربي دماغ العتروس |
| - بلعيد عبد السلام | - امبارك جيلاني |
| - ايدير عيسات | - مصطفى فروخي |
| - عبد الحكيم بن الشيخ الحسين | - مسعود قدروج |
| - عبد المالك بن حبيص | - الهاشمي حمود |
| - بن يوسف بن خدة | - عبد الرحمن كيوان |
| - امحمد بن مهل | - الطاهر العجوزي |
| - محمد بن تفتيفه | - حسين الاحول |
| - رمضان بوشبوبة | - محمد الصالح الوانشي |
| - احمد بوده | - صالح معيزة |
| - الطيب بولحروف | - عبد الحميد مهري |
| - موسى بولكروا | - بلقاسم راجف |
| - سعد دحلب | - هوارى سويح |
| - محمد دخلي | - عبد المالك تمام |
| | - امحمد يزيد |

(1) هذه اللجنة انتخبت من قبل مؤتمر الجزائر العاصمة في 13 - 16 أوت
1954 .

الملحق الثانى

قيادة جبهة التحرير الوطنى (من 1956 الى 1962)

- لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى - المعينة من قبل مؤتمر الصومام - أوت 1956 - مؤلفة من خمسة أعضاء :

- رمضان عبان ،
- بن يوسف بن خدة ،
- محمد العربى بن مهيدي ،
- سعد دحلب ،
- وبلقلم كريمة

- لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية - المعنية من قبل المجلس الوطنى للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة - أوت 1957 - مكونة من تسعة أعضاء :

- رمضان عبان ،

- فرحات عباس ،

- الاخضر بن طوبال ،

- عبد الحفيظ بوالصوف ،

- محمود الشريف ،

- محمد الأمين الدبغين ،

- بلقاسم كريم ،

- عبد الحميد مهرى ،

- عمار أوعمران .

الى هؤلاء التسعة أضاف المجلس الوطنى للثورة الجزائرية «الخمسة»
المعتقلين :

- حسين آيت احمد ،

- أحمد بن بلة ،

- رابح بيطاط ،

- محمد بوضياف ،

- محمد خيضر ،

رغم انهم عينوا بصفة شرفية فإن «الخمسة» سيشاركون أكثر فأكثر فى
القيادة .

توزيع المسؤوليات في لجنة التنسيق والتنفيذ (أفريل 1958)

| | |
|----------------------------|----------------------|
| بلقاسم كريم | جيش التحرير الوطنى |
| عبد الحفيظ بوالصوف | المواصلات والمخابرات |
| الاخضر بن طوبال | جبهة التحرير الوطنى |
| عمار أوعمران | التسليح |
| محمود الشريف | المالية |
| فرحات عباس | الاعلام |
| محمد الأمين الدباغين | الشؤون الخارجية |
| عبد الحميد مهرى | الشؤون الاجتماعية |

الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية التي حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة .

رئيس المجلس الوزاري فرحات عباس
نائب رئيس المجلس الوزاري وزير القوات المسلحة بلقاسم كريم
نائب رئيس المجلس أحمد بن بلة

وزراء دولة
حسين آيت احمد
رابح بيطاط
محمد بوضياف
محمد خيضر (1)

وزير الشؤون الخارجية
وزير التسليح والتموين
وزير الداخلية
وزير الاتصالات العامة والمواصلات
وزير شؤون شمال افريقيا
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية
وزير الاعلام
وزير الشؤون الاجتماعية
وزير الشؤون الثقافية

محمد الأمين الدباغين
محمود الشريف
الاخضر بن طوبال
عبد الحفيظ بوالصوف
عبد الحميد مهري
احمد فرانسيس
امحمد يزيد
بن يوسف بن خدة
احمد توفيق المدني

كتاب دولة
كلهم في الجبل .

الأمين خان
عمر اوصديق
مصطفى اسطنبولي

(1) هؤلاء الأعضاء الخمسة كانوا معتقلين في فرنسا .

الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية التي عينها المجلس الوطنى
للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس بتاريخ 16 ديسمبر 1959 - 18 جانفى
1960 .

| | |
|--|---|
| رئيس المجلس | فرحات عباس |
| نائب رئيس المجلس ووزير الشؤون الخارجية | بلقاسم كريم |
| نائب رئيس المجلس | احمد بن بلة |
| وزراء دولة | حسين آيت احمد رابح بيطاط محمد بوضياف محمد خيضر |
| وزير دولة | السعيد محمدي |
| وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية | عبد الحميد مهري |
| وزير التسليح والاتصالات العامة | عبد الحفيظ بوالصوف |
| وزير المالية والشؤون الاقتصادية | احمد فرانسيس |
| وزير الاعلام | امحمد يزيد |
| وزير الداخلية | الاخضر بن طوبال . |

وبناء على توصية المجلس الوطنى للثورة الجزائرية فقد عينت الحكومة
المؤقتة للجمهورية الجزائرية بلقاسم كريم نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون
الخارجية ، والاخضر بن طوبال وزير الداخلية ، وعبد الحفيظ بوالصوف وزير
التسليح والاتصالات العامة - عينتهم اعضاء اللجنة الوزارية الثلاثية للحرب .
وقد حلت القيادة الوزارية الثلاثية المشتركة للحرب محل وزارة القوات المسلحة
التي تعمل تحت اوامرها قيادة الاركان العامة لجيش التحرير الوطنى . وتتولى
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعيين هيئة الاركان العامة التى تضم هوارى
بومدين ، كفائد للأركان واحمد قائد وعلي منجلى مساعدين له .

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة التي عينها المجلس الوطني
للثورة الجزائرية في دورته المنعقدة بطرابلس 27/9 أوت 1961 .

رئيس المجلس الوزاري وزير المالية

والشؤون الاقتصادية : بن يوسف بن خدة

نائبا للرئيس ووزيرا للداخلية بلقاسم كريم

نائبا لرئيس المجلس احمد بن بلة

نائبا لرئيس المجلس محمد بوضياف

وزير دولة حسين آيت احمد

وزير دولة رابح بيطاط

وزير دولة محمد خيضر

وزير دولة الاخضر بن طوبال

وزير دولة السعيد محمدي

وزير الشؤون الخارجية سعد دحلب

وزير التسليح والاتصالات العامة عبد الحفيظ بوالصوف

وزير الاعلام امحمد يزيد .

المحلق رقم 3

موافقة الوزراء «الخمسة» المسجونين على اتفاقيات ايفيان

فيما يلي النص الكامل للرسالة التي وجهها الوزراء «الخمسة» المعتقلون ، الى المجلس الوطني للثورة الجزائرية :

«الى الاخوة فى المجلس الوطني للثورة الجزائرية» .

لقد اتصلت بنا حكومتنا مرات عديدة ، خلال الاسابيع الاخيرة ، فقد انتدبت فى البداية للاتصال بنا الاخ بن يحيى ، وبعده انتدبت الاخ بن طوبال ، واخيرا قدم وفد يضم الاخوة : كريم ، بن طوبال وبين يحيى ، للاتصال بنا بدوره .

وقد سلمت الينا وثائق تتعلق بالمفاوضات الجارية بين حكومتنا والحكومة الفرنسية ، وان المعلومات الشفهية التى اعطيت لنا والخاصة بوضعيتنا فى الداخل ، تشير بجلاء الى ان هذه المفاوضات يجب ان تستمر الى نهايتها المحتممة .

وان الاتفاقيات التى تمخضت عن هذه المفاوضات لم تعد تنتظر لكي تحظى بالتزامنا العلني والرسمي ، سوى موافقة ومصادقة مجلسنا الوطني للثورة الجزائرية .

نحن الموقعون ادناه نعلن موافقتنا ومصادقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من قبل حكومتنا .

حرر بأولنوى فى 15 فيفري 1962

التوقيع : «حسين ايت احمد - بن بلة - بيطاط - بوضياف - خيضر»

الملحق الرابع

التصويت على لائحة وقف اطلاق النار من طرف المجلس الوطنى
للثورة الجزائرية اثناء اجتماعه من 22 الى 27 فيفري 1962 .

حساب تفصيلى للأصوات :

| | |
|---------|-----------------|
| 71 عضوا | العدد الرسمي |
| 49 عضوا | شارك فى التصويت |
| 33 عضوا | الحاضرون |

أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

| | |
|--|---------|
| بن يوسف بن خدة ، الاخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوالصوف ، سعد دحلب ، بلقاسم كريم ، السعيد محمدى ، امحمد يزيد | 7 أعضاء |
|--|---------|

أعضاء قيادة الأركان :

| | |
|--------------------------------------|---------|
| هوارى بومدين ، احمد قائد ، علي منجلى | 3 أعضاء |
|--------------------------------------|---------|

ولاية الأوراس النمامشة (1) :

| | |
|----------------|------------|
| مصطفى بن النوى | 1 عضو واحد |
|----------------|------------|

ولاية وهران (5) :

| | |
|---|---------|
| مختار بويزم (المدعو ناصر) ، بن حدو بوحجار (المدعو عثمان) | 2 عضوان |
|---|---------|

اتحادية فرنسا (ولاية رقم 7) :

| | |
|--|---------|
| عمار عدلانى ، رابح بوعزيز ، محمد بوداود (المدعو عمر) محمد على هرون ، عبد الكريم السويسى | 5 أعضاء |
|--|---------|

الاعضاء الآخرون في المجلس الوطني للثورة الجزائرية :
فرحات عباس ، بن مصطفى بن عودة ، محمد بن سالم ،
محمد بن يحيى ، أحمد بو منجل ، سليمان دهيلس ، محمد
حماي (المدعو قاسي) ، على كافي ، محمد خير الدين ، عبيدي
حاج الاخضر ، عبد الحميد مهري ، عمار اوعمران ، عمر
اوصديق ، الطيب الثعالبي ، محمد يازوران ، (المدعو السعيد)
15 عضوا

الممثلون :

صوت بالوكالة 16 عضوا

الوزراء الخمسة المعتقلون بأولنوا :

حسين آيت احمد ، احمد بن بلة ، رابح بيطاط ، محمد بوضياف
محمد خيضر 5 أعضاء
(أرسلت الوكالة الى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)

ولاية قسنطينة (2) :

رابح بلوصيف ، العربي برجم ، صالح بوبنيدر ،
الطاهر بودربالة، عبد المجيد كحل الراس 5 أعضاء
(أرسلت الوكالة الى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) .

ولاية القبائل (3) :

احمد فدال (المدعو سي حميمي) ، احسن محيوز ، محمد
وعلي ، آكلي محمد اولحاج ، الطيب الصديقي 5 أعضاء
(أرسلت الوكالة الى محمد يازوران) .

ولاية الأوراس النمامشة (1) :

الطاهر الزبيري 1 عضو واحد
(ارسلت الوكالة الى الاخضر بن طوبال) .

الغائبون : 22 عضوا

ولاية الأوراس النمامشة (1) :

اسماعيل محفوظ مصطفى، عمار ملاح، محمد الصالح يحيايوي 3 أعضاء

ولاية الجزائر (4) :

يوسف بوخروف ، لخضر بورقعة ، محمد بوسماحة ، حسان
خطيب (بعد فيفري 1962 سيكون عمار رضاني هو العضو
الخامس) 5 أعضاء

ولاية وهران (5) :

احمد بوجنان (المدعو عباس) ، عبد الوهاب مولاي ابراهيم ،
بوبكر قاضي 3 أعضاء

ولاية الصحراء (6) :

لم يتكون مجلس الولاية السادسة الا بعد 19 مارس 1962 5 أعضاء
محمد حاج بن علا ، احمد بن الشريف (مسجونان) 2 أعضاء
رابح الزراري (المدعو عز الدين) (في الجبل) 1 عضو واحد
احمد فرانسيس ، حسين قديري ، مصطفى الاشرف (غائبون) ... 3 أعضاء

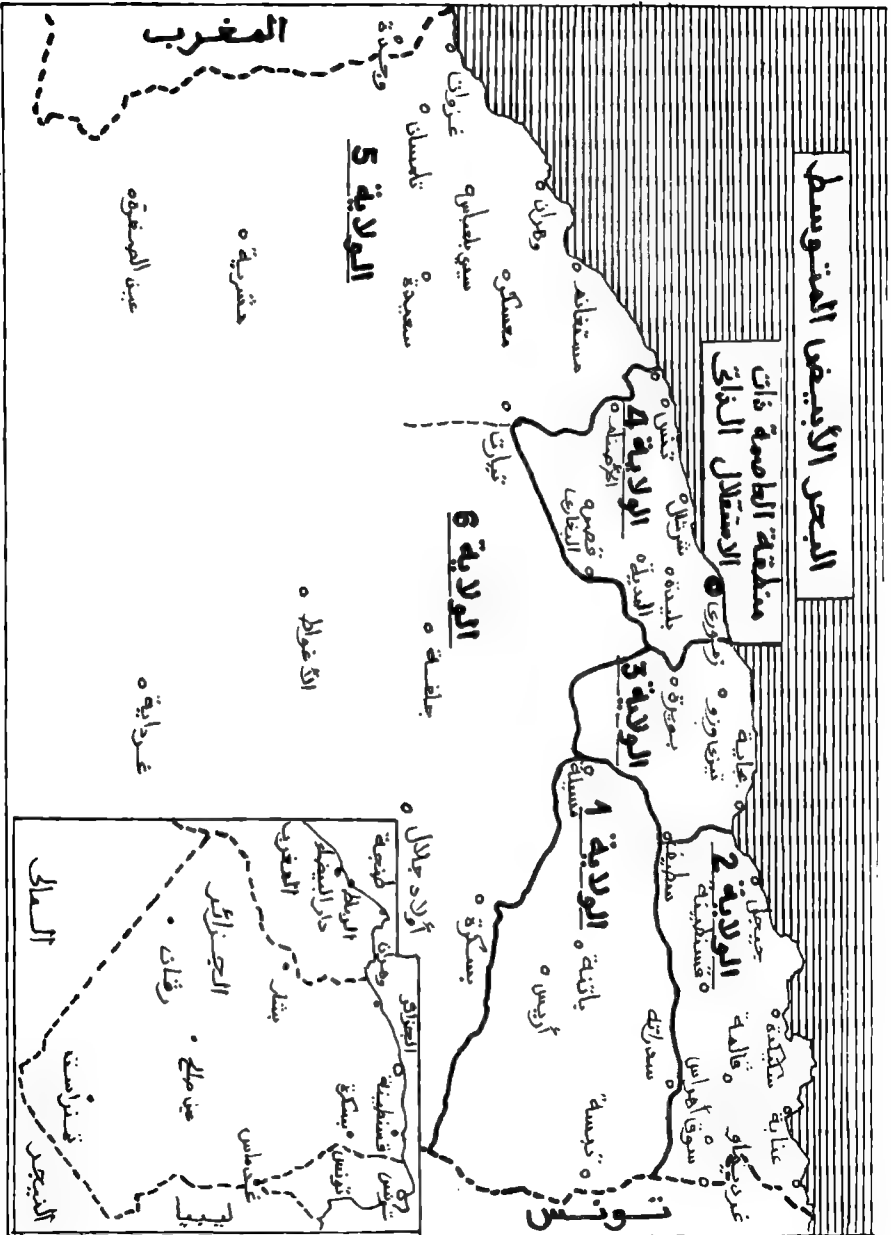
ملاحظة : «يقرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقف اطلاق النار بأغلبية (5/4) اربعة اخماس من أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين» المادة 12 من الفصل الثاني من القوانين الاساسية المؤقتة للجمهورية الجزائرية الصادرة عن دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة فى طرابلس (ليبيا) (ديسمبر 1959/جانفى 1960) .

مجموع الاعضاء الحاضرين أو الممثلين : 49 عضوا
أغلبية (5/4) هى : 40 صوتا
نتيجة التصويت :

المصوتون بنعم : 45 عضوا
المصوتون بلا : 04 أصوات .

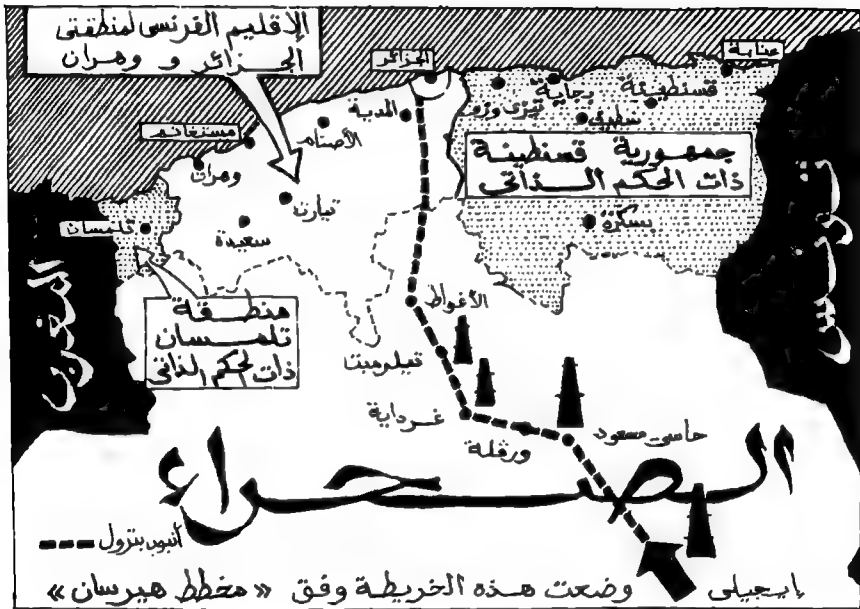
لقد أعيد حساب الاصوات اعتمادا على محضر دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة فيما بين 22-27 فيفري 1962 بطرابلس .

الملحق 5



الملحق 6

(مخطط هرسان) (Plan Hersant) لتقسيم الجزائر (1957)



جريدة «لوموند ديبلوماتيك»، شهر ماي 1960

■ ■ : الافتراض الرابع

وهو عبارة عن صورة من الافتراض الثالث ، على ان تضاف الى المخطط السابق ، عمالة تيارت باستثناء دائرة تسميلت على جانبي الانبوب .

المصدر : آلان بيرفيت «هل يجب تقسيم الجزائر»

دار الطبع (بلون ، ص 146/147)

الرئيس جوزيف بروز تيتو (J.B. Tito) :

«اتفاقيات ايفيان مساهمة عظيمة في السلام»

بلغراد ، فى 19 مارس 1962 / طانجوق - وجه رئيس الجمهورية جوزيف بروزيتو البرقية التالية الى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد/ بن يوسف بن خدة هذا نصها :

معالي الرئيس

تلقيت بسرور كبير نبأ الاتفاق على وقف إطلاق النار والاتفاق على استقلال الشعب الجزائري . ويشاطرنى هذا الابتهاج والسرور شعب يوغسلافيا الاشتراكية الذي عرف هو نفسه محنا مماثلة ، وتابع باهتمام ولهفة كفاح الشعب الجزائري ، واثقا من انتصار القضية العادلة .

وسيفضي هذا الاتفاق ليس فقط الى تعاون ودي بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي ، بل انه علاوة على ذلك سيكون عاملا قويا لتحقيق السلام والتطور السلمي الهادف الى تحقيق تطلعات شعوب افريقيا ، وهو كذلك مساهمة عظيمة فى اقرار السلام والتسوية السلمية للمشاكل المتنازع عليها فى العالم بصفة عامة .

واننى اذ اعبر لكم عن أملى فى رؤية التعاون الودى بين شعبيينا متواصلا ، ارجوكم ان تتقبلوا فائق احترامى .

جوزيف بروز تيتو .

فيدال كاسترو واوسفالد درتيكوس

طورادو : (F.R. Castro et O.T. Dorticos)

«ان اتفاقيات ايفيان تكرس حق الشعب الجزائري
فى السيادة الكاملة ووحدته الترابية»

جمهورية كوبا - السلطة التنفيذية

هافانا فى 18 افريل 1962

سنة التخطيط

معالي الرئيس بن يوسف بن خدة الوزير الاول للحكومة المؤقتة للجمهورية
الجزائرية.

معالي الرئيس :

نتوجه الى معاليكم باسم شعب كوبا ، بصفتنا ممثليه وممثلي الحكومة
الثورية ، بتهانينا القلبية نظير سلم ايفيان الذي يتوج سنوات طوال من الكفاح
الميرير ، ضحى خلالها الشعب الجزائري بنخبة من خيرة أبنائه فى سبيل استعادة
الحرية والاستقلال .

لقد تابع الشعب الكوبي هذه المعركة البطولية باهتمام فائق ، التي اتخذت
طابع الملحمة الحقيقية ، ومنذ ان اصبح الشعب الكوبي يتحكم فى مصيره بنفسه

منذ جانفي 1959 ، فانه لم يترك مناسبة الا وعبر فيها عن تضامنه مع الشعب الجزائري ، وان هذا التضامن لا ينبع فقط من حب العدل الذي يحرك شعبنا ، بل نابع ايضا من ذكريات كفاحه العريق في سبيل الاستقلال وهو نابع كذلك من الايمان بان التصفية النهائية للاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية ، بكل اشكالها ومظاهرها ، تشكل شرطا مسبقا لا غنى عنه لاقامة سلام مشر ودائم .

ان اتفاقيات ايفيان التي تكرس حق الشعب الجزائري المكتسب بعد تقرير المصير الوطني والاستقلال السياسي والسيادة الكاملة ، ووحدته الترابية ، ان هذه الاتفاقيات تتوج المرحلة الاولى من مشروعكم الملحمي .

ويتعين على الهيئة التنفيذية المؤقتة ان تتمكن من الاحتفال بالاستفتاء المتفق عليه في جو ملائم وبالضمانات المطلوبة ، لكي يشرع الشعب الجزائري النبيل والكريم والمقدام ، بلا قيد او شرط ، في بناء النظام السبسي والاقتصادي والاجتماعي وفقا لتطلعاته وحاجاته .

واما بالنسبة لكوبا ، التي تحتل الصدارة في جبهة الكفاح المناهض للاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية ، فان انتصار الجزائر هو انتصار لها ايضا .

علاوة على هذه التهاني القلبية ، تفضلوا بقبول فائق احتراماتنا الشخصية .

| | |
|-------------------------|------------------------------|
| اوسفالد دورتيكوس طورادو | فبدال كسترو |
| رئيس الجمهورية | الوزير الأول للحكومة الثورية |

رأي الرئيس شوان لاي (Chou-En-Lai) فى المفاوضات الجزائرية-الفرنسية

فيما يلي نص العرض الذى ادى به الرئيس شوان لاي الوزير الاول للجمهورية الشعبية الصينية ، للسيد عبد الرحمان كيوان ، رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وذلك اثناء مقابلة جرت بينهما بتاريخ 20 فيفري 1962 .

ونظرا لاهمية هذا البيان ، فقد طلب الدبلوماسي الجزائري من وزارة الخارجية الصينية ان تسلم له نسخة مطابقة لنص هذا البيان .
ان هذه الوثيقة تعبر عن رأي الوزير الاول الصيني بالنسبة للحرب الجزائرية ، والمفاوضات الجزائرية / الفرنسية :

(1) ان المحادثات بين الجزائر وفرنسا هي نتيجة للكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الجزائري البطل منذ سبع سنوات ونصف السنة ، ولولا هذا الكفاح المسلح لما قبلت الحكومة الفرنسية الشروع فى المحادثات ندا لند مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

(2) ان عدو الشعب الجزائري ، هو الامبريالية الفرنسية ، وكما كان شأنها في الهند الصينية ، فإن هذه الامبريالية مرهقة جدا في الجزائر ، وهي تواجه معارضة واسعة من الجماهير الشعبية داخل البلاد ، كما تصطدم بصعوبات شتى في المجالين السياسي والاقتصادي ، مما اضطر رجل مثل ديغول الى التفاوض مع

الحكومة الجزائرية المؤقتة ، ورفض الحل الذي يسانده المتطرفون والفاشيون ، وهو الحل الذي يخدم مصالح الامبريالية الامريكية ، وهو بالتالي الحل المحبذ من قبل هذه الاخيرة . إن الامبريالية الامريكية تسعى الى إستعمال هؤلاء المتطرفين والفاشينيين لطرد ديغول من الحكم .

(3) إن كفاح الشعب الجزائري من أجل الاستقلال الوطني هو كفاح عادل كل العدل ، لقد كسبتم عطفًا عميقًا وتأييدًا قويا من لدن شعوب العالم قاطبة ، وفي طليعتها الشعوب العربية ، وشعوب آسيا وإفريقيا ، وشعوب البلاد الاشتراكية . أما الحرب الاستعمارية التي تواصلها الامبريالية الفرنسية ، فإنها قد أفلست تماما على الصعيد الاخلاقي والمعنوي ، بحيث وجدت الامبريالية الفرنسية نفسها في عزلة دائمة ومتزايدة على الصعيد الدولي وكانت دوما موضوع لنادية شديدة ، كما واجهت معارضة صارمة من قبل كافة شعوب العالم .

(4) وكما قال رئيس البعثة الدبلوماسية الجزائرية السيد عبد الرحمن كيوان ، فإن الشعب الجزائري لم يتوقف عن الكفاح لمسح خلال فترة لمحدثت بل أكثر من ذلك فقد ضاعف من هذا الكفاح في الحاضر التي كنت فيها ظروف مواتية لذلك ، لقد شرع الشعب الجزائري في مباحثات مع فرنسا على أساس مواصلة الكفاح المسلح ، وقد تبين أن هذا المنهج صائب .

(5) لقد لجأت حكومة الجزائر المؤقتة خلال لمحدثت إلى وسيلة المفاوضات المباشرة مع الامبريالية الفرنسية ، دون أن تضبط تدخل منظمة الامم المتحدة في هذه المفاوضات ، ودون أن تطلب من دول أخرى مشاركة فيها ، وهذا منهج سليم كذلك .

ولو سمح لمنظمة الامم المتحدة ، ولبلدان أخرى أن تتدخل فيها . لاصبحت الوضعية ، كما يصورها المثل الشعبي الصيني القائل : «أطردو الخشب من الباب لتدخلوا النمر من النافذة» ، وهذا يعني طرد الاستعمار التقليدي لاستقدام الاستعمار الجديد بدلا عنه .

لقد قال رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، السيد بن يوسف بن

خدة ، وهو مصيب ، في رسالته بأنه مازال امام الشعب الجزائري معركة ضارية ضد الاستعمار الجديد والامبريالية .

(6) ومثلما أشار الى ذلك رئيس البعثة الدبلوماسية الجزائرية السيد عبد الرحمان كيوان ، فإن المباحثات ، حتى لو تمخضت عن نتائج وأسفرت عن ابرام اتفاق فإن ذلك لن يعني الابدائية مرحلة جديدة من الكفاح ، وليس نهاية الكفاح ، وذلك صحيح .

(7) وفقا للتجربة التي اكتسبها الشعب الصيني خلال محادثاته مع «الكومنتونق» فإن هذه المحادثات قد جرت تارة في ظل ظروف حسنة ، وتارة أخرى ادت الى الفشل ، وتارة ثالثة بلغت حد التوقف أو الانقطاع ، وتلكم هي خصائص المحادثات . توقف . استئناف ثم توقف من جديد . كما أن خصائص الحرب هي : الهدنة ، استئناف القتال ، هدنة جديدة ، لغاية الحرب الواسعة النطاق . وباختصار يجب خوض المعارك المتواصلة والمتكررة لكي يمكن ان تتوج المحادثات والحرب بالنصر المبين .

لقد اثبتت التجربة ، انه من الضروري كذلك بالنسبة للشعب الجزائري ان يخوض معارك متواصلة ومتكررة خلال المحادثات - مع الامبريالية الفرنسية ، وأنه يجب التحلي بالصبر وطول الاناة . ان ديفول داهية كبرى ، وقد اكتسب تجارب عديدة منذ امد بعيد في مجال الهيمنة الاستعمارية ، من المتوقع أن يلجأ الى كافة الوسائل المتاحة لديه لمواجهة الشعب الجزائري . ولهذا يجب على الشعب الجزائري أن يعد نفسه لمواجهة كافة الاحتمالات ، وخلال المباحثات ، يجب أن تكون جميع النقاط التي تبحث وتعالج موضع دراسة دقيقة بكيفية لاتترك معها اية ثغرة يمكن أن تستغلها الامبريالية الفرنسية على الصعيد القانوني . وحتى لو تم التوصل خلال المباحثات الى اتفاق ، وتم وضع نهاية للحرب وتنصيب «هيئة تنفيذية مؤقتة» فإنه من المحتمل دائما أن لاتنفذ الامبريالية الفرنسية هذا الاتفاق ، وأن تلجأ الى القيام بأعمال تخريبية ، قد تأخذ جميع الاشكال الممكنة واخيرا ، من المحتمل أيضا أن تمزق الامبريالية الفرنسية هذا الاتفاق ، لكي تندلع الحرب من جديد .

وباختصار ، فإنه لمواجهة الامبريالية ، يتعين على الشعب الجزائري ، أن يتبنى التكتيك المزدوج : الحصول على أفضل الاحتمالات ، والاستعداد لمواجهة الاحتمالات الاسوأ .

(8) في الكفاح ضد الامبريالية لا يمكن التوقف عن القتال وتسريح الجيوش ، ولا حتى إعادة تنظيمها . وحينما تجري المحادثات في ظروف جيدة ، يجب الاعتماد على القوات المسلحة ، وحينما تصطدم المحادثات بعراقيل يجب من باب أولى وأحرى ، الاعتماد على هذه القوات المسلحة .

ان الشعب الجزائري لا يمكن له ان يتخلى عن الكفاح المسلح سواء أكان ذلك أثناء الكفاح الذي يخوضه حاليا ، أو أثناء المحادثات ، أو خلال الكفاح الذي سيخوضه لتنظيم «الهيئة التنفيذية المؤقتة» وعملية الاستفتاء اذ تشكل القوات المسلحة بالنسبة للشعب الجزائري ، أداة استرجاع الاستقلال التام ، وهي كذلك أداة جميع الحكومات الثورية والسلطات الشعبية .

(9) وبعد الحصول على الاستقلال التمهيدي تتويجا لمعارك معقدة خاضها الشعب تحت أشكال مختلفة ، قد يسمح الشعب الجزائري لفرنسا بالاحتفاظ لنفسها خلال فترة معينة ، بقواعد عسكرية محددة وبعض الامتيازات الاقتصادية ، وفي الوقت ذاته قد يغتنم هذه الفترة لتعزيز قواته وتطوير اقتصاده الوطني ، سعيًا منه لاجبار الامبريالية الفرنسية على الانسحاب تدريجيا من الجزائر ، وهذا تكتيك صائب .

وبعبارة أخرى ، فإن السماح للامبريالية الفرنسية بالاحتفاظ ببعض القوات العسكرية في الجزائر ، افضل بكثير من السماح للاستعمار الامريكي الجديد من ان يحل محل فرنسا . وانا على يقين من ان قادة الحكومة الجزائرية المؤقتة ، سيواصلون تطبيق هذا التكتيك في المستقبل بمقدرة .

وانه من اليسير التصدي لمواجهة الامبريالية الفرنسية ، في حين ، أنه من العسير التصدي للامبريالية الامريكية . وهناك امثلة عديدة : الكنفو ، وجنوب الفيتنام ، وكوريا الجنوبية ايضا . وبطبيعة الحال يجب أن يفهم قولنا هذا بمعناه

النسبي . ويقينا ان الشعوب الناهضة ستتمكن من طرد الامبريالية الامريكية ، غير ان الامر هنا يتعلق بمرحلة من الكفاح اكثر طولا ، ستبدو فيها ضروب الكفاح اكثر شدة ونمقيدا .

لقد قلت منذ أربعة أو خمسة أعوام ، لبعض الشخصيات السياسية الفرنسية ، من أمثال منديس فرانس ، وادغار فور ، انه ما دامت فرنسا قد اعترفت باستقلال المغرب وتونس ، فلماذا لا تعترف باستقلال الجزائر وعلى الرغم من ان فرنسا تمتلك مصالح اقتصادية اكثر اهمية في الجزائر فإن هذا الموقف الراض لاستقلال الجزائر لا يستند الى اي اساس ، فلو اعترفت فرنسا باستقلال الجزائر ، فإن مصالحها الخاصة يمكن ان يعترف بها شرطيا من قبل الجزائر .
والآن ، ها نحن بصدد التوصل الى نفس النتيجة من خلال المرحلة الراهنة للمحادثات بين الجزائر وفرنسا .

(10) ان انتصار الشعب الجزائري هو كذلك انتصار للشعب الصيني ، وانتصار مشترك لشعوب آسيا وإفريقيا . وان الشعب والحكومة الصينيين ، ليتابعان بيهتمام بالغ كل انتصار وكل مرحلة من تطور كفاح الشعب الجزائري من أجل الاستقلال الوطني . لقد ساندنا دائما كفاحكم العادل ، وموقفكم الذي مؤداه : عدم رفض المحادثات ومواصلة الكفاح المسلح في الوقت ذاته .

نتمنى من صميم القلب أن تحرزوا على نجاحات جديدة ، اكبر من سابقتها في كفاحكم المسلح ، وخلال المحادثات الجارية على اساس هذا الكفاح ، وأن تحققوا استقلال الجزائر التام ، وسيادة ووحدة التراب الجزائري ، وكذلك وحدة الشعب .

نص الحديث الصحفي الذي أدلى به السيد سعد
دحلب وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة
للجمهورية الجزائرية لمجلة «أفريك/أكسيون»
(Afrigue/Action) (إفريقيا العمل) (1)

« يمكننا أن نتفق مع فرنسا »

ننشر فيما يلي نص الحديث الصحفي الذي أدلى به السيد سعد دحلب وزير
الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الى الصحيفة
التونسية «إفريقيا/العمل» (عدد 57 الصادرة بتاريخ 6/1 نوفمبر 1961) . ان هذا
الحديث يعبر بكل وضوح عن رأي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، فيما
يتعلق بالمفاوضات الجزائرية الفرنسية التي تمخضت عنها «اتفاقيات ايفيان» .
كما يعبر عن وجهة نظرها أيضا فيما يتعلق ببعض القضايا الاخرى ، مثل قضايا
القارة الإفريقية ، والاتحاد المغربي .

(1) «أفريك أكسيون» هي الجريدة التي انحدرت من صلبها «جون أفريك» التي يصدرها البشير
بن يحمّد بباريس .

أفريك / اكسيون : بلغت الثورة الجزائرية عامها السابع ، وتبدو انها على وشك استلام السلطة في الجزائر . فإلى أين وصلت على هذا الصعيد ، وما هي المسيرة التي اجتازتها ، وما هي الطرق التي سلكتها ، وماذا بقي امامها للانجاز . ولكن قبل كل شيء لماذا هي ثورة ، وليست مجرد حركة تحرير وطني من أجل الاستقلال ؟

سعد دحلب : يمكن بطبيعة الحال ، أن نقول الكثير عن المسيرة التي قطعناها منذ سبع سنوات . ويكفي أن نتذكر باننا انطلقنا من الصفر . فالكلمة يعلم ان الثورة قامت بها مجموعة صغيرة من الرجال ، وبقوات محدودة جدا تتمثل في تجمع ثلة قليلة من المناضلين في بعض مناطق الجزائر ، مثل الاوراس ، كما كانت هناك ، جماعات أخرى ، في مناطق أخرى من الوطن كبلاد القبائل على سبيل المثال ، جميعها رديئة التسليح . لقد قاموا باعلان الثورة ولقد حدث هذا في وقت كانت فيه الجزائر ، في نظر تسعة أعشار (10/9) العالم بلادا فرنسية . وكان الشعب الجزائري لا وجود له كشعب ذي كيان مستقل ، في نظر الكثيرين . وكان اشقاؤنا في العالم العربي يجهلون وجودنا . فقد كان شعبنا بمثابة نقطة استفهام كبرى . وكان الناس يتساءلون عما اذا كان الامر يتعلق بتمرد عفوي تلقائي قد يدوم بضعة أيام أو اسابيع ، أم أنها ثورة أعد لها سلفا .

ونستطيع ان نقول اليوم ، أننا حققنا خلال هذه السنوات السبع شرطين أساسيين بالنسبة لكفاحنا : لقد حققنا وحدة الشعب ، هذا الشعب الذي كان في أحسن الاحوال منظما في ظل احزاب وطنية ، احزاب مختلفة ، ذات برامج واتجاهات وهاكل متباينة . اما اليوم فنستطيع القول ان الشعب الجزائري موحد ضمن جبهة التحرير الوطني . واذا كان هناك جزائريون غير منضوين تحت لوائها فانهم مع ذلك يتبنون الخط السياسي لجبهة التحرير الوطني .

« مجانين »

ام الشرط الثاني فهو اداة الكفاح : جيش التحرير الوطني . ونستطيع أن نقول كذلك ، اننا صنعنا جيشا ، لا يضم مكافحين مهمتهم القتال وحسب ، بل يضم مناضلين واعين بالدور المنوط بهم في بناء المجتمع ..

ونستطيع ان نقول ايضا ، انه بعد سبع سنوات من الكفاح هناك شيء لاشك فيه : وهذا الشيء هو الاستقلال . لقد كانت فكرة الاستقلال هذه بالنسبة للشعب الجزائري مجرد تطلع ليس واضحا دائما بما فيه الكفاية . ويجب ان نصعد بالحقيقة ، لقد كانت فكرة واضحة لدى القادة والمناضلين ، اما بالنسبة للشعب فقد كانت تطلعا مهما وكانت بالنسبة لأصدقائنا نقطة استفهام : الذين كانوا يتساءلون عما إذا كنا على حق أم لا في المطالبة باستقلال شعب كان مجهولا تماما . وبالنسبة لفرنسا ، فان فكرة الاستقلال لم تكن واردة البتة ، وكان هناك الكثيرون ممن كانوا يصفوننا بالهمجيين والمشاعيين ومثيري الفتن «والدليل على ان هؤلاء الناس مجانيين انهم يطالبون باستقلال الجزائر» .

واليوم يشعر الشعب الجزائري انه مستقل فعلا ، ففي الريف نحن مستقلون ، فجبهة التحرير الوطني لم يعد هناك ما يربطها بفرنسا ، ولم يبق أي نفوذ فرنسي على جبهة التحرير الوطني . ولم تعد فرنسا تنظر الى الاستقلال على انه مجرد فكرة غير قابلة للتحقيق ، بل أصبحت ترى فيه حلا ممكنا ومعقولا للصراع الفرنسي الجزائري . ونستطيع ان نقول اليوم ان فكرة الاستقلال باتت حقيقة مكتسبة أو واقعا مقرا .

غير أن هذه السنوات السبع لم تكن حافلة بالكفاح ضد الاستعمار وحسب ، بل كانت هناك ثورة حقيقية ، لتأخذ حقيقة ساطعة : دور المرأة : ان المرأة الجزائرية تساهم اليوم في معركة التحرير على كافة الاصعدة ، فقد حملت السلاح ... وهناك مثال اخر يتمثل في الاهتمام الكبير من لدن القادة والمجاهدين على حد سواء بالاصلاحات الاجتماعية ، وفي طليعتها عملية توزيع الاراضي على الفلاحين . وبالنسبة لنا نحن فان ذلك يترجم رغبتنا في اعادة العدل الى نصابه أي الى الفلاحين الذين كانوا يعملون في الارض ، والذين يتحملون اليوم العبء الأكبر في الكفاح ، وانه لا يوجد جزائري واحد لا يفكر بان الارض يجب ان تعود الى الفلاحين . بل ان الفرنسيين انفسهم قد ادركوا هذا جيدا ، اخيرا ، فحتى «لاكوست» احد الاعوان البارزين لغلالة الاستعمار في الجزائر قد فكر ابتداء من سنة ١٩٥٧ في القيام باصلاح زراعي .

وانها لثورة كذلك بهذا المعنى حيث ان الناس في احضان جبهة التحرير الوطني حتى لو كانوا منحدرين من العائلات الجزائرية الاكثر غنى ، لا يوجد ما يميزهم من اولئك الذين ينحدرون من العائلات الجزائرية الاكثر حرمانا . ان كل ذلك يبرهن بان لدينا ثورة في طور الاكتمال ، وسنشاهد بكل تأكيد اقامة اشتراكية جزائرية اصيلة .

المفاضلة، الواجب القيام بها :

أفريقيا / العمل (أفريك / اكسيون) : لكل ثورة أدواتها ، فما هي الادوات الحالية أو المستقبلية للثورة الجزائرية ؟

سعد دحلب : لقد تجسدت الثورة في الواقع ، غير ان هناك شيئين اثنين ، لا يجب علينا نحن المسؤولين الجزائريين أن نخلط بينهما : ان الامر يتعلق أولا وقبل كل شيء بتحرير الجزائر . فاذا تكلمنا على الفور عن الثورة الكاملة ، بينما الثورة المسلحة لم تنته بعد ، فانه يخشى حينئذ ، ان يتعارض مع مبدأ التحرير أولا .

كأن نقول : ان هذه الثروة يجب ان تعود الى ملكية البلاد ، وان تلك المصالح العامة يجب ان تؤمم ، فاننا بذلك نكون كمن وضع المحراث امام الثيران تقريبا . فما دامت الخيرات الجزائرية توجد بايدي فرنسا ورعاياها ، فانه يجب أولا وقبل كل شيء حل مشكلة السيادة ، فالمرحلة الاولى هي تحرير الجزائر . ثم ننتقل الى المرحلة الثانية . ونحن لانستطيع تسهيل المرحلة الاولى ، اذا ما نحن بلورنا أو دعمنا (Cristallisons) منذ الآن عداوة جميع الملاكين الفرنسيين ، وربما حتى القلة القليلة من الرجعيين الجزائريين ضدنا الخ ...

ان اولئك الذين يلحون على الضمانات الخاصة بالاقلية الاوروبية يسعون ربما قبل كل شيء ، الى الحيلولة دون تحقيق أي تطور اجتماعي . ويجب أن نميز بين الضمانات المشروعة لهذه الاقلية وبين المصالح الحقيقية لشعبنا ، وحماية سيادته وحقوقه .

أفريقيا / العمل (أفريك / اكسيون) : يبدو ان فرنسا تطالب بضمانات تتعارض والسيادة : مراقبة أنابيب البترول . حق العبور نحو إفريقيا .. ان هذين المطالبين وبعض المطالب الاخرى تتنافى كثيرا او قليلا مع السيادة ، فهل هذه المطالب تشكل عقبة حاسمة امام التوصل الى خاتمة ايجابية للمفاوضات ؟

سعد دحلب : لقد قامت الثورة في الجزائر من اجل استرجاع المصالح غير المعترف بها للاغلبية الجزائرية . ونحن لم نكلف بالدفاع عن المصالح الفرنسية . بل للدفاع عن المصالح الخاصة بنا ، وعلى فرنسا ان تدافع عن مصالحها ، وهي تفعل ذلك بصفة جيدة فعلا . اما نحن فبصفتنا مسؤولين امام الجزائريين وامام الافارقة ، فلا يمكننا ان نعزز الوجود الفرنسي في الجزائر وفي افريقيا . فليس من اجل هذا طلبنا من الجزائريين تقديم التضحيات الجسام . وبناء عليه فليس من المستبعد ان نتفق أو أن نتفاهم . إنني ادرك تمام الادراك ان فرنسا حتى ولو تعين ان نستبعد فرنسى الجزائر ، والمصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر جانبا - لا نستطيع بين عشية وضحاها ان نقوم بإجلاء 800.000 رجلا . فلا بد من مرحلة . واعتقد انه من غير المستبعد ان نتكلم عن قواعد عسكرية ، انها مهمة المفاوضات ، فاذا توصلنا الى اتفاق ، وهناك صيغ عديدة لهذا الاتفاق . فان الجزائر ذات السيادة هي التي يجب عليها ان تمنح كافة الضمانات لمراقبة خطوط الانابيب .. الخ اما اذا قالت لنا فرنسا بفظاظة ، انها يجب أن تحتفظ بروابطها مع افريقيا ، فاني لا أريد ان ادخل في التفاصيل ، لأن ما يهمننا نحن ، هو صلاتها هي بنا نحن .

حتى الكورسيين رفضوا التجارب النووية .

واننا لمتشددون فيما يخص السيادة الجزائرية الداخلية والخارجية ، ونحن من دعة سياسة عدم الانحياز ، وهو ما يستبعد اتفاقيات تتعارض مع هذه السياسة ... ومن جهة اخرى ، مادامت هناك مرحلة انتقالية ، فاني لا اعتقد برحيل جميع القوات الفرنسية ، خلال هذه المرحلة الانتقالية ، كما لا اعتقد ان فرنسا التي لاتبعد عن بلادنا الابمسافة ساعة من الطيران ، تغدو بين عشية وضحاها عاجزة عن حماية

مصالحتها ومصالح الأقلية الفرنسية وخلال هذه المرحلة الانتقالية يتعين على فرنسي الجزائر ان يتكيفوا مع سلطة جزائرية محضة ، كما يجب على الجزائريين ان يتكيفوا مع وجود فرنسيين ومصالح فرنسية في بلادهم . وعلى الجميع ان يتكيفوا مع هذا الوضع الجديد . ويجب ان يكون هناك تعاون في الصحراء وفي الشمال الجزائري على حد سواء ، وسيكون هناك تعاون في مجالي الثقافة والنقل ، وانه من اللازم ان يكون هذا التعاون مع فرنسا ، اذ ليس بالامكان بين عشية وضحاها قطع كل ما هو قائم فعلا بضربة مقص ، وستشاهدون تنصيب شرطة جزائرية بصفة تدريجية وهي التي ستتولى مراقبة انابيب البترول والغاز ... الذي سيصب معظمه في فرنسا واوربا الغربية ، ذلك اننا في افريقيا لم نتطور بما فيه الكفاية بعد ، بحيث نستهلك كيميائيات كبيرة من البترول والغاز .

اما فيما يخص الانضباط والامن فاننا قد دربنا بما فيه الكفاية . وستوظف هذه المرحلة الانتقالية لاحلال النظام الجزائري الخالص محل النظام الفرنسي الاستعماري .

اننا ضد التجارب النووية في اي مكان من العالم . وحتى لو كنا متفقين مع فرنسا لإجراء تجارب نووية تتولد عنها انتاج قنبلة نووية فرنسية / جزائرية ، فان كلا من المغرب وتونس وافريقيا قاطبة ستكون ضدنا . اننا لانريد تجارب نووية في بلادنا . الكورسيون انفسهم رفضوا هذه التجارب عندهم .

«لم يعد هناك مواطنون ممتازون» .

افريك / اكسيون (افريقيا العمل) : لقد قلتم في تصريحكم الاخير بانكم على صعيد التعاون مع فرنسا ، وعلى صعيد المكانة التي يمكن ان يحتلها اوروبا الجزائر ، بانكم مستعدون للذهاب بعيدا جدا ؟

سعد دحلب : اعتقد انه بامكانني القول أن كافة الجزائريين يدركون شيئا واحدا :

وهو انه اذا لاحظنا ان فرنسا قد ادركت بان الاستقلال آت لا ريب فيه ، فانه يجب علينا ان نلاحظ أيضا - ونحن مرتاحون لذلك ان الجزائريين قد ادركوا ان فرنسي الجزائر يجب ان يحصلوا على ضمانات تسمح لهم بالعيش بكل اطمئنان في الجزائر وان على فرنسا واجب المحافظة على روا بطها ومصالحها معنا .

وعندما قلنا اننا عازمون على السير قدما ، فاننا في الواقع ندرك اهتمام فرنسا ، واننا نعرف انه لكي نستطيع بناء الجزائر ، ولكي نستطيع ان نعمل . فنحن في حاجة ماسة الى سلام دائم . فلا بد ان يسود الامن والنظام في الجزائر ، ولابد من حل مشكلة الاقلية الفرنسية ، ولعلنا الوحيديين من ابناء المستعمرات ، الذين يرون امكانية العيش مع مستعمرهم السابقين ، وان ما نطالبهم به هو التخلي نهائيا على اعتبار انفسهم مواطنين ممتازين . ونحن عازمون على منحهم جميع الحقوق التي تسمح لهم بالاستقرار في الجزائر ، حتى ولو كانوا لا يرغبون في ان يصبحوا جزائريين . فالذهاب بعيدا بمعناه ان نقبل ان يكون لفرنسا مصالح بصفتها تلك . وهناك مجال لا يحتاج التعاون فيه الى محادثات ، انه مجال الثقافة ، اننا نريد الاحتفاظ بالثقافة الفرنسية بل وتطورها ، وعلى هذا الصعيد انتم مؤهلون اكثر من غيركم لمعرفة ان فرنسا في هذا المجال يمكنها ان تربح كل شيء ، دون ان تخسر اي شيء . وستحفظ رغم انفسنا ، وانفسها هي ببعض النفوذ الثقافي الذي سيكون لصالحها .

اما على الصعيد الاقتصادي فقد تركزت الافكار حول الصحراء ، ولكن مع ذلك سيكون هناك تعاونا اقتصاديا في الجزائر الشمالية . فنحن لا نريد استبعاد الاوروبيين ، ويجب على فرنسا ان تدرك بانه بالنسبة لنا ، لا يكفي وضع أو تنصيب جزائريين في السلطة ورفع الراية الجزائرية ، وذلك هو الاستقلال ... ان الاقتصاد الجزائري بأكمله هو اقتصاد استعماري ، ولابد من تحويله الى اقتصاد وطني . وهذا لا يتعارض مع مصالح فرنسا ، وينبغي ان يتم اخضاع مجموع الاقتصاد الى قوانين الدولة الجزائرية ، ويجب ان تحل الدولة الجزائرية محل الدولة الاستعمارية ، وليس في ذلك ادنى تعارض مع مصالح فرنسا ، ولا مع مصالح الفرنسيين .

المنظمة العسكرية السرية ستشتت :

ان الذهاب بعيدا معناه التفكير بصدق باننا في حاجة الى استثمارات وفي حاجة الى تقنيات وفي حاجة الى سلام ، وان نبين للعالم بان كلما نقوله اليوم ليس من قبيل الدعاية ، بل هو قناعة . وان طموحنا هو ان نبرهن بان نظام حكم في ظل الاستقلال هو اسمى من نظام استعماري . لقد عانينا من التمييز العنصري ومن الظلم والاضطهاد .. وان طموحنا هو ان لا يكون هناك مجال لكل هذا بعد اليوم .

واذا كنا قد طالبنا بالتضحيات في البداية فلأجل ان تسود الديمقراطية في الجزائر. وانه من غير المتصور ان نتكلم عن الديمقراطية والسلام والعدالة، اذا كنا نعتمد اضطهاد اقلية لا تنحدر من أصل عربي. اننا نريد من الفرنسيين الذين يرغبون في الاحتفاظ بخصوصياتهم ان يكونوا احرارا تماما. ونحن نريد ازالة كافة العوامل او الاسباب التي ادت ذات يوم الى ان يكون بعضنا في مواجهة البعض الاخر.

ان مفجري القنابل البلاستيكية ، والجلادين والقتلة هم جميعا من رجال الفرقة الاجنبية ، ومن المغامرين ونحن على يقين من انه اذا ما تم التوصل الى اتفاق مع فرنسا فستشاهدون تشتت المنظمة العسكرية السرية (OAS) ، فلايارد ، وأورتيز ، وماسو ، ليسوا من فرنسيي الجزائر فانا لم ار عددا كبيرا من فرنسيي الجزائر في صفوف هذه المنظمة .

وانه ليس بمعارضة استقلال الجزائر سيحمي فرنسيو الجزائر مستقبلهم . بل بقولهم ان يكونوا جزءا من الدولة الجزائرية ذات السيادة التي تهتم برفاهية الجميع ، اي جميع اولئك الذين سيقبلون العيش على الارض الجزائرية .

الزعماء الخمسة :

افريقيا / العمل (افريك / اكسيون) : لقد اعربتم عن رغبتكم مرات عديدة في اشراك أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الخمسة الموجودين رهن الاعتقال حاليا بفرنسا في المفاوضات الجارية ، فهل ترون وسيلة ما تتيح لهؤلاء الخمسة ابتداء من الان المشاركة في هذه المفاوضات ؟

سعد دحلب : في الحقيقة نحن اكثر تسامحا واكثر رغبة في وقف اطلاق النار من الفرنسيين ، وعندما قلنا انه يجب الاعتراف بان الصحراء جزائرية فقد كان هدفنا من وراء ذلك تحقيق وقف اطلاق النار عبر التراب الجزائري كله . ذلك انه اذا لم يتم الاعتراف بان الصحراء جزائرية ، واذا فرضنا جدلا (وهذا في حكم المستحيل) انه يتعين علينا ان نقبل باتفاق لايشمل الا الجزائر الشمالية فقط ، فان فرق مجاهدي جبهة التحرير الوطني في الصحراء سيواصلون المعركة لا محالة ، وسنقوم نحن بتغذية هذه المعركة بواسطة ارسال الاسلحة والرجال من الشمال . وعندما نطالب ونقول بان الصحراء جزائرية فان ذلك هو احسن وسيلة الى وقف حقيقي لاطلاق النار . اما بالنسبة للزعماء الخمسة فقد قدمنا تنازلا عندما قلنا بانه يمكن ان نشرع في المفاوضات دون مشاركة هؤلاء الزعماء الخمسة فيها ، اذ ليس هذا من مصلحة مفاوضات حقيقية ، فالزعماء الخمسة هم وزراء كاملو الحقوق في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وان لهؤلاء سلطة ، وانه يجب ان تكون المجموعة كاملة العدد ولا بد من السماح لنا بالاتصال بهم في أي وقت وحين ، واذا ما لاح اتفاق في الأفق فسوف لن يكون هناك ما يبرر في نظرنا استمرار فرنسا في حبسهم ، حيث انهم وبكل امانة ، لا يستطيعون ابدا ان يعبروا بحرية عن ارائهم إذا ما استمروا في الاعتقال . ونحن لدينا وسائلنا الخاصة للاتصال بهم .. غير ان ما هو مطلوب الان هو السماح لهؤلاء الوزراء الخمسة بالتعبير بكل حرية ، حتى يكون الإتفاق فليس هناك سبب يحول دون تحرير هؤلاء الخمسة ، بمجرد ان تتحدد ملامح هذا الاتفاق ، وتمكينهم من الانضمام الى مائدة المفاوضات .

افريقيا / العمل (افريك / اكسيون) : يبدو انكم متفقون مع الجنرال ديغول على الأقل في اعتبار ان السلام اصبح ممكنا في اجل قريب ، فتصر يحكم الاخير وجواب جوكس يشيران الى تقارب بينكما .

سعد دحلب : حسب جواب جوكس ، ان فرنسا ترفض التفاوض على اساس الاستقلال ، وتتمسك بالمفاوضات على اساس مبدأ تقرير المصير ، لايمكن أن نقول ان هذه اجابة سلبية ، ما دمنا نحن انفسنا قد قبلنا إجراءات : اذا كانت الحكومة الفرنسية تفضل مبدأ تقرير المصير فان ذلك لا يخرجنا ، فنحن نعرف أن

تقرير المصير يؤدي أيضا الى الاستقلال ، اذا ما تم الاعتراف بالوحدة الترابية . فان الامر يتعلق عندئذ بالاعتراف بالواقع ، ليس الا . فاذا لم تنازعنا فرنسا على الوحدة الترابية فما بقي من المسألة ميسور ، انه ميسور لان ما يهم فرنسا عندئذ ، هو المحافظة على مصالحها ومصالح رعاياها ، وهذه المصالح تتماشى وحرصنا على عدم وقف التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ، بل على العكس من ذلك فنحن حرصون على تحسينه ، ورفع مستوى معيشة الشعب . وان ما نخشاه هو مطالبتنا بالابقاء على بعض الامتيازات ، وان كان جو كس لم يقل لنا أبدا انه يريد الاحتفاظ بامتيازات ، وأنا اعترف بذلك ، غير ان المطالبة بالضمانات على جميع الاصعدة قد يعطي الانطباع بان فرنسا تريد من خلال هذه الموارد الإبقاء على الاقتصاد الحالي ، الذي هو اقتصاد استعماري .

وهذا الموضوع بالذات الذي ينبغي ان ندرسه مع فرنسا ، اذا ما تطلب الامر إجراء مفاوضات في هذا الشأن بل هذا هو موضوع المفاوضات ذاتها . فالامر يتعلق بالاتفاق على سيادة الجزائر وعلى مشكلة الاقتصاد الوطني .

الحكم الفردي : لا

افريقيا / العمل (افريك / اكسيون) : يقال عادة انه في البلد المتخلف الذي يمر بمرحلة انتقالية يتعذر ان تسوده الديمقراطية ، وان ما يلزم هذا البلد هو سلطة قوية ، هذا اذا لم تكن ديمقراطية تقليدية او شكلية فاي نوع من الديمقراطية ستسود في الجزائر حسب رأيكم ؟

سعد دحلب : اولا وقبل كل شيء ، اننا قد تعلمنا في الجزائر شيئين اثنين : لقد نبذنا فكرة الحكم الفردي في الجزائر ، نبذناها حتى قبل الثورة بزمان طويل ، وهذا الرفض مافتى يتبلور منذ سبع سنوات ، لقد قلت من باب أولى ، لاننا تعلمنا ان لانتق في الحكم الفردي ، واقول لكم باننا تعلمنا كذلك ، ولاقول هذا لكم فحسب بل اقوله لكافة اصدقائنا ، ان لانتحكم على الحكم الفردي ، بل ادعوا الى الامتناع عن اصدار احكام بشأن الحكم الفردي عند الآخرين ، لقد تعلمنا احترام البلدان الأخرى لاقول باننا نعتقد ، انه من الممكن جدا اقامة نظام مستقر وقيادة جماعية

عندنا في الوقت نفسه . لقد قيل لنا انه في البلد المتخلف ، ولكي يكون هناك حكم مستقر يجب ان يكون هناك «معلم» زعيم على رأس السلطة في البلاد ، غيران المعلم او الزعيم يمكن ان يختفي فجأة . اما القيادة الجماعية ، والحزب والبرنامج ، والحركة المنظمة فهي ضمان الاستمرارية .

ونستطيع ان نقول انكم لاحظتم من خلال تتبعكم لتجربتنا القصيرة ، كيف تعاقب على رأس حكومتنا أو ثورته العديد من القادة ... ونحن نستطيع ان نغير القيادة بقيادة جديدة دون ان يحدث اي مساس بالاستقرار الداخلي . ونحن نعتقد ان الاستقرار يمكن ان يتحقق مع القيادة الجماعية وفي ظل القيادة الجماعية ، وحتى لو برزت شخصية فال الالم هو أن يكون الجهاز والبرنامج والنخط السياسي الاساسي من صنع جماعة ، وانما هناك شيء واحد ينبغي التأكيد عليه هو اننا لانعتقد أن بإمكان شخص واحد ان يفكر في كل شيء وان يقود كل شيء .

افريقيا / العمل (افريك / اكسيون) : لقد قيل بان الكفاح من اجل تحرير الجزائر قد كلف غاليا جدا : مليون من الشهداء ومئات الآلاف من الجرحى ... فلماذا كلف هذا الكفاح غاليا ؟

سعد دحلب : لقد كلف هذا الكفاح غاليا ، وسيكلف دائما أغلى ، لأن فرنسا ترفض الاعتراف بواقع بديهي الا وهو الاستقلال المحتم ، علاوة على انها تريد الاحتفاظ بنفوذها في افريقيا ، وهي تدفع ثمن ذلك في الجزائر : اما نحن فقد عزمنا على تحرير انفسنا . ونحن ندفع الثمن غاليا في سبيل ذلك وفي سبيل افريقيا . واليوم تطالبنا بالسماح لها بالابقاء على صلاتها بافريقيا ، والسماح لها باجراء التجارب النووية الفرنسية . لقد دفعنا الثمن غاليا بسبب تعنت فرنسا ، غير ان تضحياتنا لم تذهب سدى . لقد توصلنا اليوم الى جعل فرنسا تتقبل ان استقلال الجزائر حقيقة عادية او بديهية ، وهو الاستقلال الذي اعتبر الى عهد قريب امرا خارقا للعادة فمنذ سبع سنوات كان احد الوزراء الفرنسيين يقول : «ان المفاوضات هي الحرب» واليوم يقولون ان المفاوضات معناها الاستقلال .

ومتى النهاية ؟

افريقيا / العمل (افريك / اكسيون) : لم تكن هناك لغاية اليوم سياسة مغربية متماسكة وموحدة ، ماهو تصوركم انتم في جبهة التحرير الوطني لصيرورة توحيد المغرب العربي ؟

سعد دحلب : اذا كان لدينا تصورا خاصا لتوحيد المغرب العربي ، فانه تصور غير نهائي ويجب ان ياخذ في الاعتبار التصورات المغربية المختلفة : مغربية ، تونسية ، فالفكرة عريقة .

لقد كنا نعتقد دائما بان كافة الشروط متوفرة لكي تتوحد افريقيا الشمالية بكيفية أوبأ خرى . هناك بالتأكيد أنظمة متباينة . ولكن القاسم المشترك بينها ، هو الوضعية الجغرافية والتضاريس ، والسكان والتقاليد والثقافة ، وان ما يجب ان نحاول ابرازه اكثر من غيره ، انما هو التكاملية الكامنة بين اقتصادياتنا وانطلاقا من ذلك علينا ان ندرس تحقيق وحدتنا . وانه من غير المتصور ان يفكر الجزائريون والتونسيون والمغاربة ان يصبحوا اقوياء وهم متفرقون ، لان الاستعمار لم يتمكن من السيطرة علينا الا بعد ان شئت شملنا واعتقد ان التجربة قد بينت باننا لانستطيع ان نتوحد بمقتضى مرسوم صادر عن النظام الحاكم . لقد شاهدنا ما حدث بين مصر وسوريا مؤخرا : حيث ان الوحدة تحققت على مستوى القمة وحدها ولذا لم تعمر .

اما في المغرب العربي فهناك شروط لم تتوفر بين مصر وسوريا . ولا اعتقد ان القضية هي قضية اجيال ، بل هي قضية اعداد وتكوين رأي عام بواسطة منظماتنا السياسية ، فانا ارتاب من القرارات الصادرة عن السلطة ، اذ يكفي ان يقرر زعيم ما اتحادا ، لكي يتحقق هذا الاتحاد من تلقاء نفسه ، فالاتحاد هو قضية كافة المغاربة ، فلو عرفنا ، نحن القيادات السياسية كيف ننقل رغبة الوحدة من خلال المنظومة التربوية ، الى طلابنا و جماهيرنا ، فان هذه الوحدة ستتحقق في ظرف قصير ، ويتساءل البعض هل كان التحرير المتتالي والغير مترامز للبلدان الثلاثة خيرا ام شرا . ولكن هؤلاء ينسون خاصة دور فرنسا في كل ذلك . من كان

يظن في سنة 1954 ان الحكومة الفرنسية ستصفي وجودها الاستعماري من 14 دولة افريقية ؟ وانه يكفي التذكير هنا بظاهرة تصفية الاستعمار في البلدان الافريقية ، كي ندرك ان المغاربة والتونسيين والجزائريين لم يكونوا هم وحدهم الذين قرروا تقرير مصيرهم ، وساعة تحريرهم . لقد تم التعجيل بصيرورة تحرير تونس والمغرب لكي يتم تركيز الجهود على الجزائر . غير ان التونسيين والمغاربة لم يكن باستطاعتهم الاعتراض على استقلالهم . لكي نستطيع القول : لو ان البلدان الثلاثة قد كافحوا مجتمعين لكان ذلك أفضل ، وهذا بديهي ، غير انه ، وبفطرة سليمة ، لو ان فرنسا قررت منح تونس حريتها ، فهل كان على التونسيين ان يقولوا لها : «قفي نحن لا نريد هذا الاستقلال» . وتتناسى ان الفرنسيين ، وهم اكثر منا فطنة قد فكروا في هذا الامر .

ومهما كان الامر ، فان بالامكان تدارك الماضي ، وأن نقود اليوم الكفاح مجتمعين من خلال التقارب فيما بيننا من اجل الاعداد لوحدة تدريبية وواقعية . واذا كانت لدينا انظمة متباينة ، فليس ذلك بالعقبة الكأداء ، مادام الهدف ليس وحدة اندماجية بل نظام اتحادي (كونفدرالي) .

افريقيا / العمل (افريك / اكسيون) : هل بإمكاننا ان نطلب منكم تنبؤا ؟ هل ستكون نهاية الحرب سنة 1961 ؟

سعد دحلب : اذا سلمنا بان الفرنسيين قد ادركوا أن الابقاء على هيمنتهم على افريقيا تحت هذا الشكل اوداك لم يعد واردا البتة ، فاننا نستطيع ان نضع حدا للحرب في اقرب الآجال لاننا نأخذ في الاعتبار جميع المصالح . فنحن لانطالب الابشئ واحد ، وهو ان تكف فرنسا عن الاعتقاد بانها تستطيع السيطرة على افريقيا . لقد استعملت فرنسا كافة الوسائل للقضاء علينا فباءت كلها بفشل ذريع . ولم تبق الا وسيلة واحدة ، وهي المفاوضات الصريحة والصادقة والنزيهة والجدية ، ويجب على الجنرال ديغول أن يستعملها في نهاية المطاف .

إتفاقيات إيفيان (النص الكامل)

إتفاقية وقف إطلاق النار

المادة 1 : ستنتهي العمليات العسكرية وكلّ عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس سنة 1962 ، الساعة الثانية عشرة .

المادة 2 : يتعهد الطرفان بعدم اللجوء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية . يجب وضع نهاية لكل عمل سرى مضاد للأمن العام .

المادة 3 : تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها .

تم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح .

المادة 4 : لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير .

المادة 5 : ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسي بحيث تمنع حدوث أي احتكاك .

المادة 6 : تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار .

المادة 7 : تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتالي :

- إيجاد حل للحوادث التي تقع ، بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة .
- حل المشاكل التي لم يكن في الامكان تسويتها محليا .

المادة 8 : يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية .

المادة 9 : يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في «الصخرة السوداء» . (1)

المادة 10 : وإذا دعت الحاجة ، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم ، وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ .

المادة 11 : يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار ، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار .. وعلى الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم .

(1) الصخرة السوداء : Boumerdès, Rocher noir .

إعلان التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر

التصريح العام

اعترف الشعب الفرنسي في استفتاء 8 يناير 1961 بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم السياسي تجاه الجمهورية الفرنسية وذلك عن طريق استفتاء مباشر عام . وقد انتهت المباحثات التي جرت في إيفيان من 7 مارس إلى 18 مارس عام 1962 بين حكومة الجمهورية وجبهة التحرير الوطني ، إلى النتيجة التالية :

تم الاتفاق على وقف إطلاق النار ، ويوضع حد للعمليات العسكرية والقتال المسلح يوم 19 مارس في القطر الجزائري كله .

وقد حدد اتفاق مشترك الضمانات الخاصة بالعمل بحق تقرير المصير وبتنظيم السلطات العامة في الجزائر في خلال الفترة الانتقالية .

وبما أن تكوين دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة ، مطابق للواقع الجزائري ، وبما أن تعاون فرنسا مع الجزائر فيه استجابة لمصالح البلدين ، فقد رأت الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني أن استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذي يناسب هذا الوضع .

وقد حددت الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني في اتفاق مشترك هذا الحل في اتفاقيات تطرح أمام الناخبين وقت استفتاء تقرير المصير .

الفصل الأول : تنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال والضمانات الخاصة بحق تقرير المصير .

أ) إن هدف استفتاء تقرير المصير هو معرفة ما إذا كان النخبون يرغبون في الاستقلال عن فرنسا ، وفي هذه الحالة ، فيما إذا كانوا يرغبون في قيام تعاون بين فرنسا والجزائر حسب الشروط التي حددتها هذه الاتفاقيات .

ب) سيجرى هذا الاستفتاء في القطر الجزائري كله ، في الولايات الخمسة عشرة التالية :

الجزائر ، باتنة ، عنابة ، قسنطينة ، مدية ، مستغانم ، الواحات ، وهران ، الاصنام ، سعيدة ، ساؤورا ، سطيف ، تيارت ، تيزي وزو ، تلمسان .
وستجمع نتائج مكاتب الاستفتاء المختلفة وتعلن في كافة القطر .

ج) ستكفل حرية وسلامة الاستفتاء طبقا للقانون الذي يحدد شروط الاستفتاء الخاص بتقرير المصير .

د) سيتم تنظيم السلطات العامة بالجزائر إلى أن ينتهي استفتاء تقرير المصير طبقا للقانون المرفق بهذا التصريح .

وتشكل هيئة تنفيذية مؤقتة ومحكمة للأمن العام .
ويمثل المندوب السامي الجمهورية في الجزائر .

وستقام هذه الهيئات وخاصة الهيئة التنفيذية المؤقتة عند البدء في تنفيذ وقف إطلاق النار .

هـ) وسيصبح المندوب السامي أمينا على سلطات الجمهورية في الجزائر وخاصة فيما يخص الدفاع والأمن والمحافظة على النظام لآخر مدى .

ز) سيعهد للهيئة التنفيذية المؤقتة بما يلي :

- إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر ، فستوجه الهيئة التنفيذية المؤقتة إدارة الجزائر وعليها أن تجعل الجزائريين يحصلون على الوظائف في مختلف فروع هذه الإدارة .

- حفظ النظام العام . ولهذا تعد الهيئة المرافق الخاصة بالشرطة ، وقوة النظام تقع تحت سلطتها .

- الإعداد لتنفيذ حق تقرير المصير .

ح) ستشكل محكمة الأمن العام من عدد متساو من القضاة الأوربيين ومن القضاة المسلمين .

ط) ستمارس في أقرب وقت الحريات الشخصية والحريات العامة .

تحل فرنسا والجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية ، وفي حالة عدم الاتفاق تستطيع كل من الدولتين اللجوء إلى محكمة العدل الدولية .

ي) ستعتبر جبهة التحرير الوطني كهيئة سياسية ذات صفة قانونية .

ك) سيطلق سراح الأشخاص المعتقلين في فرنسا والجزائر في مدة أقصاها عشرون يوما تحتسب من تاريخ وقف إطلاق النار .

ل) سيعلن العفو فورا ويطلق سراح المعتقلين .

م) سيستطيع الأشخاص اللاجئون في الخارج العودة إلى الجزائر ، وستنشأ لجان مقرها في المغرب وتونس لتسهيل عودتهم ، وسيتمكن الأشخاص المجتمعون من الذهاب إلى أماكن إقامتهم ، وستتخذ الهيئة التنفيذية المؤقتة التدابير الأولى في الناحية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها المعدة لضمان عودتهم للحياة الطبيعية .

ن) سيجرى استفتاء تقرير المصير في خلال ثلاثة أشهر كحد أدنى ، وستة أشهر كحد أقصى . وسيحدد تاريخ الاستفتاء بناء على اقتراح الهيئة التنفيذية المؤقتة بعد شهرين من تشكيلها .

الفصل الثاني : الاستقلال والتعاون

سيعرض مضمون هذه الاتفاقيات على الدولة الجزائرية إذا اتفق على الاستقلال والتعاون .

أ) استقلال الجزائر

(1) ستمارس الدولة الجزائرية سيادتها التامة والكاملة في الداخل والخارج . وستمارس هذه السيادة في الدفاع القومي والشئون الخارجية ، وللدولة الجزائرية أن تعد بحرية هيأتها الخاصة وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملاءمة لمصالحها . للدولة السيادة في تحديد وتطبيق السياسة التي تختارها في المجال الدولي .

وتوافق الدولة الجزائرية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وتقيم مؤسساتها على مبادئ ديمقراطية ، بين جميع المواطنين بدون تمييز في الجنس والعنصر والدين . وستقوم بتطبيق ضمانات خاصة بالمواطنين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي .

2 - حقوق وحريات وضمانات الأفراد

(1) النظم المشتركة

لن يستطيع أحد القيام بأي إجراء قضائي أو تأديبي أو خاص بالأمن أو عمل أي تمييز بسبب ما يلي :
- الآراء التي تعلن بمناسبة الأحداث المفاجئة في الجزائر قبل يوم استفتاء تقرير المصير .
- الأعمال التي ارتكبت بمناسبة نفس هذه الأحداث قبل يوم إعلان وقف إطلاق النار .

- لن يكره أي جزائري على ترك القطر الجزائري أو يمنع من الخروج منه .

(2) النظم الخاصة بالمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام :
أ) في إطار القانون الجزائري الخاص بالجنسية ، ينظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام طبقا للمبادئ التالية :
يستفيد المواطنون الفرنسيون الخاضعون للقانون المدني العام لمدة ثلاث

سنوات من يوم تقرير المصير ، بالحقوق المدنية الجزائرية ويعتبرون من أجل هذا مواطنين فرنسيين يمارسون الحقوق المهنية الجزائرية ، إذا انطبق عليهم ما يلي :
- الذين ولدوا بالجزائر وأقاموا بها مدة عشر سنوات إقامة دائمة ومنتظمة حتى يوم تقرير المصير .

- الذين أقاموا عشر سنوات في القطر الجزائري إقامة دائمة ومنتظمة حتى يوم تقرير المصير . وكان الوالد أو الوالدة ، أنمولودون في الجزائر ، استوفوا أو يستطيعون أن يستوفوا الشروط الخاصة بممارسة الحقوق المدنية .
- الذين أقاموا لمدة عشرين عاما في القطر الجزائري إقامة دائمة ومنتظمة حتى يوم تقرير المصير .

ولا يستطيع المواطنون الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية أن يمارسوا في نفس الوقت الحقوق المدنية الفرنسية .

وهم يكتسبون في نهاية المدة المقررة بثلاث سنوات الجنسية الجزائرية وذلك بتقديم طلب تسجيل أو طلب للتصديق على تسجيل في جداول الانتخاب ويكتفي بعقد العمل في حالة عدم تقديم هذا الطلب .

ب) رى اتخاذ الخطوات التالية من أجل ضمان الحماية ، لمدة ثلاث سنوات للمواطنين الفرنسيين الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية وبعد نهاية هذه المدة بصفة دائمة للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام وذلك بالنسبة لأموالهم ولاشتراكهم المنتظم في الحياة الجزائرية :

لهؤلاء الحق في الاشتراك الرسمي في الشؤون العامة .

يجب أن يتناسب تمثيلهم في المجالس مع أهمية مراكزهم الفعلية .

يشتركون في مختلف فروع الوظائف العامة اشتراكا عادلا .

سيكون اشتراكهم في شؤون البلديات ، في الجزائر ووهران تبعا لنظم خاصة .

ستحترم حقوقهم في الملكية ولن يتخذ أي إجراء ضدهم بالنسبة لمصادرة أملاكهم ، بدون منح تعويض عادل يحدد من قبل .

سيسلمون الضمانات المناسبة للمثقفين واللغويين ورجال الدين .
سيحتفظون بقانونهم الشخصي الذي ستحترمه وتطبقه محاكم جزائرية
مكونة من قضاة يخضعون لنفس القانون .

سيستخدمون اللغة الفرنسية في المجالس وفي علاقاتهم مع السلطات العامة .
ستقوم محكمة للضمانات وهيئة للقانون الداخلي الجزائري بالعمل على
احترام هذه القوانين .

ب) التعاون بين فرنسا والجزائر :

ستقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهم وعلى تبادل
المنفعة والمصلحة .

تضمن الجزائر مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة للأفراد الحقيقيين
والمعنويين بالشروط التي تحددها هذه الاتفاقيات . وفي مقابل ذلك ستمنح فرنسا
للجزائر مساعدتها الفنية والثقافية وتساهم في تطورها الاقتصادي والاجتماعي
بتقديم المساعدة المالية .

1) ستحدد مساعدة فرنسا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بشروط مطابقة
لمستوى البرامج الجارية .

وستحدد البلدان - مع احترام الاستقلال التجاري والجمركي للجزائر -
المجالات المختلفة التي يستفيد منها التبادل التجاري بنظام أفضل .

وستكون الجزائر جزءا من منطقة الفرنك وسيكون لها نقدها الخاص وعملتها
الخاصة .

وستكون حرية تحويل النقد بين فرنسا والجزائر بشروط تتناسب مع التطور
الاقتصادي والاجتماعي للجزائر .

2) ستستغل ثروات باطن الأرض في ولايات الواحات والساورا طبقا للنظم
التالية :

أ) ستتكفل هيئة بالتعاون الفرنسي الجزائري .

وستنتهج هذه الهيئة المساواة في أعمالها وأهم دور لها العمل على استغلال باطن الأرض وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والنظم الخاصة بالتعدين وفحص الطلبات الخاصة بمنح امتيازات التعدين .

ستمسح الدولة الجزائرية امتيازات التعدين وتصدر القانون الخاص بالتعدين .

ب) ستضمن المصالح الفرنسية خاصة عن طريق :

- ممارسة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحها فرنسا طبقا لقواعد القانون الصحراوي كما يوجد حاليا .

- تكون الأفضلية للشركات الفرنسية عند منح تراخيص التعدين وذلك وفقا للشروط التي ذكرت في قانون التعدين الجزائري .

- الدفع بالفرنكات الفرنسية للهيديروكاربور الصحراوي اللازم للاحتياجات الخاصة بتموين فرنسا والبلدان الأخرى بمنطقة الفرنك .

3) تنمي كل من فرنسا والجزائر علاقاتهما الثقافية :

يستطيع كل من البلدين إنشاء مكتب ثقافي وجامعي في البلد الآخر ، وستفتح أبواب هذه المنشآت أمام الجميع .

ستقدم فرنسا مساعدتها لإعداد الفنانين الجزائريين .

سيوضع تحت تصرف الحكومة الجزائرية موظفون فرنسيون وخاصة المدرسين والفنيين باتفاق بين البلدين .

الفصل الثالث : النظم الخاصة بالشؤون الحربية :

ستنظم المسائل العسكرية إذا تم الاتفاق على استقلال الجزائر وعلى التعاون بين الجزائر وفرنسا طبقا للمبادئ التالية :

ستنسحب القوات الفرنسية التي قل عدد جنودها تدريجيا ابتداء من وقف

إطلاق النار ، من حدود الجزائر لحظة الانتهاء من استفتاء تقرير المصير .
سيصبح عدد الجنود في خلال اثني عشر شهرا من تاريخ تقرير المصير
80.000 ويجب أن يعود هؤلاء لأوطانهم بانتهاء المدة الثانية المقررة بأربعة
وعشرين شهرا .
سينشأ بالتبادل هيئات عسكرية .
تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى الكبير ، لمدة خمسة عشر عاما قابلة
للتجديد باتفاق بين البلدين .
تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام بعض المطارات والأراضي والمناطق والمنشآت
الحربية التي تراها لازمة .

الفصل الرابع : النظم الخاصة بالمنازعات

تحل فرنسا والجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية سواء
بالصلح أو التحكيم .
تستطيع كل من الدولتين اللجوء فورا إلى محكمة العدل الدولية إذا لم يتم
الاتفاق على إجراءات هذه المحاكمات .

الفصل الخامس : نتائج استفتاء تقرير المصير

بعد التصريح الرسمي الذي ذكر في المادة 27 من قانون تقرير المصير يشرع
في تنفيذ القرارات المرتبطة بهذه النتائج .
إذا تم الاتفاق على الاستقلال والتعاون :
- ستعترف فرنسا فورا باستقلال الجزائر .
- سيتم في الحال نقل الاختصاصات .
- تنفذ النظم التي أعلنها هذا التصريح العام والتصريحات المرفقة به في
نفس الوقت .

تنظم الهيئة التنفيذية المؤقتة خلال ثلاثة أسابيع انتخابات لتشكيل المجلس القومي الجزائري الذي تسلمه سلطاتها .

إعلان الضمانات

الجزء الأول : التنظيمات العامة

حماية الأفراد

لا يمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو الحكم عليه أو إنزال عقاب به أو اتخاذ إجراء تأديبي ضده أو أي إجراء معين للأحداث التي وقعت في الجزائر من أول نوفمبر 1954 حتى إعلان وقف إطلاق النار ، لا يمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو الحكم أو إنزال عقاب به أو اتخاذ إجراء تأديبي ضده أو إجراء معين ، بسبب آراء الشخص أو العبارات التي تقوه بها بخصوص الأحداث التي وقعت منذ أول نوفمبر 1954 حتى يوم استفتاء تقرير المصير .

حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا :

لكل جزائري يحمل بطاقة إثبات الشخصية حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا ، إلا إذا قرر القضاء خلاف ذلك .

يستطيع الجزائريون الذين يتركون للإقامة في بلد آخر ، حمل منقولاتهم معهم ويستطيعون أيضا تصفية ممتلكاتهم العقارية بلا قيد أو شرط ، وتحويل رؤوس الأموال التي نتجت عن هذه العملية طبقا للشروط التي ورد ذكرها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي والمالي .

تحتزم حقوق الجزائريين في المعاش ، المكتسبة من الهيئات الجزائرية طبقا للشروط الواردة في نفس الإعلان .

الفصل الأول : ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية

ينظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام ، في إطار التشريع الجزائري الخاص بالجنسية ، حسب القواعد الآتية :

يتمتع الفرنسيون التابعون للقانون المدني العام بجميع الحقوق المدنية الجزائرية الكاملة ، ويعتبرون بذلك كمواطنين فرنسيين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية ، لمدة ثلاث سنوات ابتداء من يوم تقرير المصير إذا كانوا من الفئات التالية :

الذين ولدوا بالجزائر وأقاموا بها عشر سنوات إقامة ثابتة منظمة حتى تقرير المصير ، الذين أثبتوا إقامتهم لمدة عشر سنوات بالجزائر حتى يوم تقرير المصير وكان أحد الأبوين قد ولد بالجزائر ومستوفيا لشروط التمتع بالحقوق المدنية ، أو في مكانه استيفائها .

الذين أقاموا عشرين عاما إقامة دائمة ومنظمة بالجزائر حتى يوم تقرير المصير .

لايستطيع المواطنون الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية أن يمارسوا في نفس الوقت الحقوق المدنية الفرنسية .

وسيكتسب هؤلاء في نهاية المدة المحددة بثلاث سنوات الجنسية الجزائرية عن طريق طلب تسجيل أو تأكيد التسجيل في جداول الاستفتاء .

وفي حالة عدم إمكان تقديم هذا الطلب سيكونون ضمن المستفيدين في الاتفاقية الخاصة باقامة الأوربيين بالجزائر .

الفصل الثاني : حماية حقوق وحرريات المواطنين الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام

تتخذ الإجراءات التالية لحماية الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام ولحماية أشخاصهم وأموالهم ومشاركتهم في الحياة العامة بالجزائر :
يتقيد في هذه الإجراءات الرعايا الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية ، طبقا للشروط الواردة في الفصل الأول الذي سبق ذكره .

(1) يتمتع الجزائريون الذين يخضعون للقانون المدني العام بنفس المعاملة ونفس الضمانات ، قانونا وفعلا ، التي يتمتع بها باقي الجزائريين وعليهم أيضا نفس الواجبات ونفس الالتزامات .

(2) يتمتع الجزائريون الذين يخضعون للقانون المدني العام بالحقوق والحرريات التي نص عليها إعلان حقوق الإنسان . ولا يجوز التفرقة بينهم في المعاملة بسبب اللغة أو الثقافة أو الدين أو الحالة المدنية التي يتبعونها . ويجب الاعتراف بشخصيتهم المميزة واحترامها .

(3) يعني الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام في خلال خمس سنوات من الخدمة العسكرية .

(4) للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، نصيب عادل في إدارة الشؤون العامة سواء أكان ذلك في شؤون الجزائر العامة أم في شؤون الإدارات المحلية ، والمؤسسات والمشروعات العامة .

(5) يتمتع الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام بحق الانتخاب والترشيح في إطار دائرة انتخابية موحدة بالنسبة لجميع الجزائريين . ولهم نصيب حقيقى وعادل في التمثيل بجميع المجالس السياسية أو الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

أ) لا يمكن أن يكون تمثيلهم أقل من صفتهم بين مجموع السكان ، وذلك في المجالس السياسية والإدارية (مجالس الأقاليم والمجالس العامة والبلدية) .

ولهذا يخصص في كل دائرة انتخابية عدد من المقاعد للجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام ، حسب نسبتهم في الدائرة ، مهما كانت طريقة الاستفتاء .
(ب) ويجب أن يكون تمثيل هؤلاء الجزائريين في المجالس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، قائما على أساس مراعاة مصالحهم المعنوية والمادية .
(أ) سيكون تمثيلهم في المجالس البلدية ، بالنسبة لعدددهم في الدائرة الانتخابية .

(ب) يعين معاون خاص يدعى للمشاركة في الجلسات على أن يكون رأيه استشاريا في كل قسم ، يوجد أكثر من خمسين جزائريا يخضعون للقانون المدني العام غير ممثلين في المجلس البلدي بالرغم من تطبيق نظم المادة الخامسة التي ذكرها .

يصبح المرشح الجزائري الخاضع للقانون المدني العام ، والذي يحصل على أكثر عدد من الأصوات في الانتخابات البلدية ، معاوننا خاصا .

(ج) بدون الإضرار بالمبادئ المذكورة في الفقرة السادسة (أ) ، وفي خلال الأربع السنوات التالية لاستفتاء تقرير المصير ، ستتولى المجالس البلدية إدارة مدينتي الجزائر وهران وسيختار رئيس هذه المجالس أو نائبه الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام .

وفي خلال هذه المدة تقسم مدينتا الجزائر وهران إلى أقسام من المجالس البلدية لا يقل عددها عن عشرة أقسام بالنسبة للجزائر وستة أقسام بالنسبة لوهران .

وفي الأقسام التي تزيد فيها نسبة الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام عن 50 % تؤول السلطة إلى هذه الفئة .

(7) ستوجد في مختلف فروع الوظائف العامة نسبة عادلة من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام .

(8) للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام الحق في التمسك بقانون

الأحوال الشخصية غير الإسلامي ، حتى يصدر قانون مدني في الجزائر. مستترخون في وضعه .

(9) توضع الضمانات المحددة التالية في القانون ، دون القياس بالضمانات الموجودة وذلك فيما يختص بتكوين الهيئة القضائية الجزائرية. تسمى بمشاور الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام في الوظائف العامة :

(أ) يشتمل القضاء مستقبلا في الجزائر ، في جميع الأحوال بالنسبة للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، على ما يلي :

- درجتي القضاء ويتضمنان :
- المحلفين في القانون الجنائي .
- طرق الترافع القانونية سواء للنقض أو لتخفيف الحكم . كل ذلك في الأمور المتعلقة بقضاء التحقيق .

(ب) بالإضافة إلى ذلك تسرى على جميع أراضي الجزائر القوانين التالية :

(أ) في الحالات التي سيطبق فيها قانون العقوبات على جزائري خاضع للقانون المدني العام ، يجب أن يوجد قاض جزائري في نفس الفئة . إذا حكم في القضية محلفون يكون ثلثاهم على الأقل من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام .

(ب) إذا حكم قاض في قضية جنائية وكان المائل أمامه من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، يعين مساعد له من نفس الفئة ويكون رأيه استشاريا .

(ج) تعرض جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، على هيئة قضائية أغلبها من نفس الفئة .

(د) في جميع القضايا التي تتطلب وجود قاض أو أكثر من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، يجوز أن ينوب عنهم القضاة الفرنسيون المنتدبون بالجزائر طبقا لاتفاقية التعاون الفني .

10) تضمن الجزائر حرية المعتقدات وحرية إقامة الشعائر الكاثوليكية والبروتستنتية واليهودية وتكفل لهذه الطوائف حرية تنظيمها وممارستها لعقائدها وحرية تعلمها هذه العقائد ، كما تكفل حرمة أماكن العبادة .

أ) تنشر النصوص الرسمية أو تبلغ باللغة الفرنسية وباللغة الوطنية أيضا . وتستخدم اللغة الفرنسية في المعاملات بين المرافق العامة الجزائرية وبين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام . ولهؤلاء الجزائريين الحق في استخدام اللغة الفرنسية ، خاصة في الحياة السياسية ، والإدارية والقضائية .

ب) للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام حرية الاختيار بين مختلف منشآت التعليم وأنظمتها .

ج) للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، مثل غيرهم من الجزائريين ، الحرية في إنشاء وإدارة المؤسسات التعليمية .

د) يستطيع الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام أن يلتحقوا بالأقسام الفرنسية التي ستنظمها الجزائر في منشآتها التعليمية ، طبقا للنظم المنصوص عليها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي .

هـ) تخصص الإذاعة والتلفزيون جزءا من إذاعتها باللغة الفرنسية يتناسب مع أهمية هذه اللغة في الجزائر .

12) لا يجوز التمييز في المعاملة إزاء الأموال التي تخص الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، خاصة في أحوال الاستيلاء والتأميم والإصلاح الزراعي وفرض الضرائب يتبع أي انتزاع للملكية بتعويض عادل محدد من قبل .

13) لن يكون في الجزائر أي تمييز بشأن التعيين في الوظائف أو أي مهنة ، فيما عدا المهن التي تتطلب كفاءة خاصة . وتكفل الجزائر حرية إنشاء الجمعيات والحرية النقابية .

14) للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام الحق في إنشاء الجمعيات والنقابات والانضمام إليها باختيارهم .

الفصل الثالث : المشاركة في تطبيق الضمانات

ينتسب الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام ، إلى أن ينفذ القانون ، إلى منظمة للضمانات تعترف بها هيئة عامة ينظمها القانون الجزائري وهدفها : المرافعة أمام المحاكم بما في ذلك «محكمة الضمانات» للدفاع عن الحقوق الشخصية للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام وخاصة الحقوق المذكورة في هذا التصريح .

- الاشتراك في السلطات العامة .

- إدارة المنشآت الثقافية والهيئات الخيرية .

ويدير هذه الهيئة ، حتى تنفذ السلطات الجزائرية المسؤولة القوانين - لجنة مكونة من تسعة أعضاء .

تعين كل فئة من الفئات التالية ثلاثة منهم :

- ممثلو الحياة الثقافية ، وممثلو القضاء ، والمحامون ،

يساعد اللجنة الإدارية سكرتارية ، مسؤولة أمامها ، تستطيع إنشاء فروع محلية في مختلف الأماكن .

هذه الهيئة ، ليست حزبا أو هيئة سياسية ، ولا تشترك في الاستفتاء ويتم تشكيلها بعد تطبيق هذا الإعلان .

الفصل الرابع : محكمة الضمانات :

تحال جميع المنازعات إلى محكمة الضمانات ، عند طلب أحد الطرفين المتنازعين تتكون هذه المحكمة من :

أربعة قضاة جزائريين ، اثنان منهم خاضعان للقانون المدني العام وتعيينهما الحكومة الجزائرية .

رئيس ، تعينه الحكومة الجزائرية باقتراح من القضاة الأربعة . ويجوز

للمحكمة أن تقوم بمداوماتها إذا اجتمع على الأقل ثلاثة من خمسة أعضاء .
تستطيع أن تأمر بإجراء تحقيق .
تستطيع أن تلغي أي لائحة أو قرار شخصي مخالف لإعلان الضمانات .
تستطيع الادلاء برأيها في أحوال التعويض .
تكون أحكامها نهائية .

الجزء الثالث : الفرنسيون المقيمون في الجزائر بصفة أجنبية

يستفيد هؤلاء الفرنسيون ، باستثناء الذين يتمتعون بالحقوق المدنية الجزائرية ، باتفاقية خاصة بالإقامة طبقا للمبادئ التالية :

1) يستطيع الرعايا الفرنسيون الدخول إلى الجزائر والخروج منها ، بأبراز بطاقتهم الشخصية الفرنسية أو جواز سفر ساري المفعول . يمكنهم التجول بحرية في الجزائر وتحديد إقامتهم في المكان الذي يختارونه .

يستطيع الرعايا الفرنسيون المقيمون في الجزائر ويرغبون في مغادرتها للإقامة في بلد آخر ، حمل أموالهم المنقولة وتصفية غير المنقولة منها ، وتحويل رؤوس أموالهم طبقا للشروط التي نص عليها الباب الثالث من إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي والمالي . وفي امكانهم الاحتفاظ بحق الاستفادة بحقوقهم في المعاش المكتسب من الجزائر ، طبقا للشروط التي ينص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي والمالي .

2) يستفيد الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري من المساواة في المعاملة مع الوطنيين وذلك فيما يختص بالأمور التالية :

التمتع بالحقوق المدنية العامة .

حرية ممارسة جميع المهن في إطار القوانين الخاصة بممارستها بصفة فعلية ، وخاصة بالنسبة لإدارة وإقامة المشروعات .

الاستفادة من التشريع الخاص بالمعونة والضمان الاجتماعي .

حق الحصول أو التنازل عن الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ، وحق التصرف فيها .

التمتع بها مع مراعاة النظم الخاصة بالإصلاح الزراعي .

3) أن يتمتع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري بجميع الحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

ب) للفرنسيين الحق في استعمال اللغة الفرنسية في جميع علاقاتهم مع القضاء والإدارات .

ج) يستطيع الفرنسيون فتح وإدارة منشآت خاصة للتعليم والأبحاث في الجزائر ، طبقا للنظم التي نص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي .

د) تفتح الجزائر أبواب مؤسساتها التعليمية للفرنسيين .

للفرنسيين الحق في المطالبة بالالتحاق بالتعليم المجاني بالأقسام المذكورة في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي .

4) يوضع الرعايا الفرنسيون وأموالهم ومصالحهم تحت حماية القوانين التي يكفلها مبدأ حرية القضاء ، مع الاعفاء من الضمان .

5) لا يمكن اتخاذ أي إجراء تعسفي منطوي على التمييز ، خاص بأموال ومصالح وحقوق الرعايا الفرنسيين ، ولن يحرم أحد من حقوقه بدون تعويض عادل يحدد من قبل .

يخضع قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للفرنسيين ، بما في ذلك نظام الميراث ، للقانون الفرنسي .

يجدد القانون الجزائري الحقوق المدنية والسياسية التي اعترف بها للرعايا الفرنسيين في القطر الجزائري ، كما يحدد شروط قبولهم في الوظائف العامة .

يستطيع الرعايا الفرنسيون المساهمة في إطار القانون الجزائري في نشاط النقابات المهنية والمنظمات التي تمثل المصالح الاقتصادية .

تتمتع الجمعيات المدنية والتجارية في القطر الجزائري ، الخاضعة للقانون الفرنسي التي يكون مقرها في فرنسا ولها أو سيكون لها نشاط اقتصادي في الجزائر - بجميع الحقوق المذكورة في هذا النص ويمكن أن يكون لها شخصيتها المعنوية .

يستطيع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري الحصول على امتيازات وتراخيص وأذونات إدارية ، وإقامة أسواق عامة بنفس الشروط التي يعمل بها الرعايا الجزائريون .

لا يجوز إخضاع الفرنسيين في القطر الجزائري لالتزامات أو ضرائب أو رسوم مهما كانت تسميتها ، تختلف عما يخضع له الرعايا الجزائريون .
تتخذ فيما بعد إجراءات أخرى لمنع التهرب من دفع الضريبة ولتجنب الضرائب المزدوجة .

يستفيد الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري بنفس الشروط التي يخضع لها الرعايا الجزائريون ، الخاصة بجميع الإجراءات التي تلزم الدولة أو الهيئات العامة بتعويض الأفراد عن الخسائر التي تصيبهم سواء في أشخاصهم أو ممتلكاتهم .

لا يجوز طرد أحد الرعايا الفرنسيين لخطورته على الأمن ، دون اخطار الحكومة الفرنسية مقدما ، إلا عند الضرورة القصوى ، وذلك بقرار مسبق ، ويترك لمن ينطبق عليه قرار الطرد وقت كاف لتسوية شؤونه الهامة وتضان أمواله ومصالحه تحت مسؤولية الجزائر .

وسيتفق على نظم مكاملة ، تكون موضوع اتفاقية تالية .

إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي والمالي

مقدمة

يقوم التعاون بين فرنسا والجزائر في المجال الاقتصادي والمالي على أساس من التعاقد مطابقا للمبادئ التالية :

- (1) تضمن الجزائر مصالح فرنسا وحقوق الأشخاص الطبيعية والمعنوية .
- (2) تتعهد فرنسا في مقابل ذلك بتقديم معونتها الفنية والثقافية والمساعدات المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بمقدار يتناسب مع أهمية المصالح الفرنسية في الجزائر .
- (3) في إطار هذه التعهدات المتبادلة ستقوم بين فرنسا والجزائر علاقات لها مركزها الممتاز وبخاصة في مجال المبادلات والنقد .

الباب الأول : مساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

المادة 1 - ستواصل فرنسا تقديم مساعدتها الفنية ، وعونها المالي ، للمساهمة بصفة مستديمة في استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر .

ستقدر هذه المعونة خلال فترة من ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، على أساس البرامج التي يجرى تنفيذها حاليا وبنفس الشروط .

المادة 2 - ستخصص المساعدة المالية والفنية ، خاصة لدراسة أو لتنفيذ أو تحويل مشروعات الاستثمارات العامة أو الخاصة التي تقدمها السلطات الجزائرية المختصة ، لإعداد الموظفين والفنيين الجزائريين ، وإرسال الفنيين الفرنسيين .

تنطبق هذه المساعدة أيضا على الإجراءات الانتقالية التي تتخذ لتسهيل عودة السكان الذين وضعوا في معسكرات التجميع ، إلى أعمالهم :

من الممكن أن تتخذ هذه المساعدة تبعاً للحالة ، شكل مساعدات عينية أو قروض أو مساعدات أو مساهمة مالية .

المادة 3 - تتعاون السلطات الجزائرية والفرنسية المختصة في العمل على تحقيق فاعلية المساعدات ، وإنجاز الأغراض التي خصصت من أجلها .

المادة 4 - لكيفية التعاون في المجال الإداري والفني تنظيم خاص .

الباب الثاني : المبادلات

المادة 5 - تقع المبادلات مع فرنسا في إطار استقلال الجزائر التجاري والجمركي ، وعلى أساس تبادل المنافع والمصالح ، ويستفاد بنظام خاص ، يتفق مع علاقات التعاون بين البلدين .

المادة 6 - وسيحدد هذا القانون :

- نظام الأفضلية الجمركية أو الإعفاء من ضريبة الجمارك .
- سهولة تصريف فائض المنتجات الجزائرية في فرنسا ، عن طريق تنظيم أسواق لبعض المنتجات وتحديد الأسعار .
- القيود التي تفرض على حرية تداول البضائع ، وذلك لمبررات خاصة مثل : نمو الاقتصاد القومي ، حماية الصحة العامة ، القضاء على الغش .
- شروط الملاحة الجوية والبحرية بين البلدين من أجل تشجيع تطوير واستخدام أسطولي البلدين .

المادة 7 - يتمتع الرعايا الجزائريون المقيمون في فرنسا وخاصة العمال بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون فيما عدا الحقوق السياسية .

الباب الثالث : العلاقات النقدية

المادة 8 - تدخل الجزائر في منطقة الفرنك وتحدد علاقتها مع هذه المنطقة بالتعاقد على أساس المبادئ المذكورة في المواد 9 ، 10 ، 11 التالية .

المادة 9 - تتم عمليات تحويل النقد الجزائري إلى نقد فرنسي وبالعكس ،

وعمليات التحويل بين البلدين طبقا لأسعار التعادل الرسمية التي يعترف بها صندوق النقد الدولي .

المادة 10 - تستفيد التحويلات الموجهة إلى فرنسا بنظام حرية التحويل ، ويجب أن تكون المبالغ الاجمالية ، وتتابع عمليات التحويل متماشية مع متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ، وكذلك مع مقدار دخل الجزائر في الفرنك ، المستخلص في العون المالي الفرنسي .

ومن أجل تطبيق هذه المبادئ ولحماية الجزائر من نتائج المضاربة ، تتباحث فرنسا مع الجزائر بواسطة لجنة مشتركة تجمع السلطات النقدية في البلدين .

المادة 11 - تحدد الاتفاقيات الخاصة بالتعاون النقدي بين فرنسا والجزائر بصفة خاصة ما يلي :

- إجراءات تحويل امتيازات إصدار النقد ، وشروط ممارسة هذه الامتيازات خلال المدة التي ستسبق وضع نظام الإصدار الجزائري ، والتسهيلات اللازمة لإقامة مؤسسة لإصدار النقد .

- العلاقات بين هذه المؤسسة وبنك فرنسا فيما يخص شروط اشتراك الجزائر في الخزينة العامة ، وحق الأفراد في سحب المبالغ الخاصة بهم بالعملات ، ومنح المبالغ الإضافية بالعملات ، ونظام الأموال الجزائرية بالفرنكات الفرنسية المطابق لحقوق السحب بالعملات ، وامكانية عدم وجود غطاء بالفرنكات الفرنسية .

الباب الرابع : ضمانات الحقوق المكتسبة والتعهدات السابقة :

المادة 12 - تكفل الجزائر داخل أراضيها بدون أي تمييز التمتع التام بالحقوق الموروثة كما كانت قبل تقرير المصير ولن يحرم أحد من هذه الحقوق إلا إذا حصل على التعويض الكافي المحدد من قبل .

المادة 13 - وفي إطار الإصلاح الزراعي ستقدم فرنسا مساعدة خاصة للجزائر من أجل تعويض ممتلكات الرعايا الفرنسيين كلياً أو جزئياً .

وعلى أساس خطة تعويض ترسمها السلطات الجزائرية المختصة ستحدد كيفية هذه المساعدة بالاتفاق بين البلدين ، بطريقة توفى بين تنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر وبين التدرج الطبيعي للمساعدة المالية التي ستقدمها فرنسا .

المادة 12 - تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين أو النقل التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية للبحث وللإستغلال أو نقل الهيدروكاربور سائلا أو غازيا والمواد المعدنية الأخرى وذلك في الولايات الجزائرية الثلاث عشرة الواقعة في الشمال .

يبقى نظام هذه الامتيازات على ما كان عليه عند وقف إطلاق النار .

وتنطبق هذه المادة على مجموع امتيازات التعدين أو النقل الصادرة عن فرنسا قبل تقرير المصير وبعد وقف إطلاق النار تصدر فرنسا تراخيص للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها .

المادة 15 - تضمن الحقوق المكتسبة من تاريخ تقرير المصير الخاصة بمعاشات التعاقد أو العجز لدى المؤسسات الجزائرية .

تستمر هذه الهيئات في ضمان استمرار دفع معاشات التعاقد أو العجز وتحملها بصفة نهائية ، وطرق استبدالها .

يتفق على ذلك بين السلطات الفرنسية والجزائرية .

وتضمن حقوق معاشات التقاعد أو العجز المكتسبة لدى هيئات فرنسية .

المادة 16 - تسهل الجزائر عملية دفع المعاشات المستحقة على فرنسا للمحاربين القدماء والمتقاعدين . وستصرح للمرافق الفرنسية المختصة بمتابعة نشاطها في أرض الجزائر بشأن دفع المعاش والعناية بالعجزة وعلاجهم .

المادة 17 - تضمن الجزائر للشركات الفرنسية القائمة في أراضيها وللشركات التي

يكون معظم رأس مالها في أيدي أشخاص فرنسيين معنويين أو حقيقيين الممارسة الطبيعية لنشاطها وذلك بشروط من شأنها إبعاد أي تمييز يضربها .

المادة 18 - تتحمل الجزائر الالتزامات وفوائدها التي ارتبطت بها السلطات الفرنسية المختصة سواء بأسمها أو باسم المؤسسات العامة الجزائرية .

المادة 19 - تنقل عقارات الدولة في الجزائر إلى الدولة الجزائرية ، ويستثنى من ذلك العقارات التي يرى أنها ضرورية لعمل المرافق المؤقتة أو الدائمة ، وذلك بالاتفاق مع السلطات الجزائرية .

وتنقل إلى الحكومة الجزائرية ملكية المؤسسات العامة أو الشركات التي تملكها الدولة كما تقوم الحكومة الجزائرية بإدارة المرافق العامة بالجزائر .

ويطبق نقل الملكية على الأصول الموروثة الخاصة بإدارة المرافق العامة بالجزائر .

ويطبق أيضا على ما هو خاص بالمرافق وليس بذات قيمة .

ستحدد اتفاقيات خاصة شروط إتمام هذه العمليات .

المادة 20 - باستثناء ما هو متفق عليه بين فرنسا والجزائر فإن الاعتمادات والديون المقيمة بالفرنك بتاريخ تقرير المصير ، بين الأفراد الحقيقيين والمعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص ، تحتسب مقيمة بعملة مكان التعاقد .

إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

مقدمة

في إطار السيادة الجزائرية ، تتعاهد كل من الجزائر وفرنسا بالتعاون من أجل ضمان مواصلة الجهود الخاصة باستغلال ثروات باطن الأرض بالصحراء .

تخلف الجزائر فرنسا في حقوقها وامتيازاتها والتزاماتها كسلطة عامة لها حق التصريح بتطبيق قانون التعدين والنفط بالصحراء مع وضعها في اعتبار الأوضاع الميينة في الباب الثالث من هذا التصريح .

تتعاهد كل من الجزائر وفرنسا كل فيما يخصها ، بالمحافظة على المبادئ الخاصة بالتعاون التي ورد ذكرها فيما سبق ، والعمل على احترام تطبيق النظم التالية :

الباب الأول : الهيدروكاربور السائل والغازي

أ) ضمان الحقوق المكتسبة وامتداداتها

البند 1 : تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بعقود التعدين والنقل ، التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية ، طبقا لقانون نفط الصحراء .

تتعلق هذه الفقرة بمجموع عقود التعدين والنقل التي منحتها فرنسا قبل تقرير المضير ، ومع ذلك فانه بعد وقف إطلاق النار لن تصدر فرنسا تراخيص جديدة ، للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك ، إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لأجراء التنقيب فيها .

أ) يقصد بامتيازات التعدين والنقل ما يلي :

- 1) تراخيص التنقيب .
- 2) تراخيص التنقيب المسماة بتراخيص (د) .
- 3) التراخيص المؤقتة للاستغلال .
- 4) امتيازات الاستغلال والاتفاقيات الخاصة بذلك .
- 5) الموافقة على المشروعات الخاصة بأعمال نقل الهيدروكاربور وتراخيص النقل الخاص بذلك .

ب) يقصد بقانون نفط الصحراء مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار الخاصة بالتنقيب والاستغلال ونقل الهيدروكاربور الناتج في ولايتي الواحات وساوورا ، حتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل .

البند 2 : يحدد قانون نفط الصحراء والنظم المذكورة في هذا النص ، حقوق وإلتزامات حاملي تراخيص التعدين والنقل المشار إليها في الفقرة الأولى السابقة وحقوق الأشخاص الحقيقيين والمعنويين التي منحت لهم بمقتضى الاتفاقيات والعقود الموافق عليها في الجمهورية الفرنسية .

البند 3 : يمارس حملة تراخيص التعدين حقهم بالشروط الاقتصادية العادية حسب توصيات مؤسسة التعدين الخاصة بتحديد رسم النقل ، وذلك فيما يتعلق بالنقل العادي أو بواسطة الأنابيب والتوصيات الخاصة بانتاج الهيدروكاربور السائل والغازي وتأمين نقله وضمان تصديره .

البند 4 : يمارس صاحب الامتياز وشركاؤه في إطار مؤسستهم الاقتصادية الخاصة بهم أو المنظمة التي اختاروها ، حقهم في التصرف بحرية في الإنتاج سواء بالبيع أو المقايضة أو الاستخدام في الجزائر أو تصديره ، مع مراعاة سد حاجات الاستهلاك المحلي للجزائر ومعامل التكرير المحلية .

البند 5 : يجب أن يكون سعر التبادل وتقييم النقد الخاص بالعمليات التجارية أو المالية مطابقا للتقييم النقدي المعترف به من صندوق النقد الدولي .

البند 6 : تطبق هذه النظم بدون أي تمييز على جميع حملة تراخيص التعدين

والنقل وشركائهم مهما كان وضعهم القانوني وبدون النظر إلى أصل وتوزيع رؤوس أموالهم وجنسيتهم ومركزهم الاجتماعي .

البند 7 : تمتنع الجزائر عن القيام بأي خطوة من شأنها رفع التكاليف أو وضع عقبة أمام ممارسة الحقوق التي سبق ذكرها ، مع مراعاة الظروف الاقتصادية العادية ولن تمس حقوق ومصالح المساهمين وحاملي الحصص أو الدائنين لأصحاب تراخيص التعدين والنقل أو شركائهم أو المشروعات التي تعمل لحسابهم .

ب) الضمانات المستقبلية (امتيازات التعدين والنقل الجديدة) :

البند 8 : تمنح الجزائر في خلال ستة أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم ، الأولوية للشركات الفرنسية بشأن منح تراخيص التنقيب والاستغلال في حالة تساوي العروض المقدمة الخاصة بالمناطق التي لم تخصص بعد للاستغلال أو أصبحت معدة .

يحدد القانون الجزائري نظام العمل فيها مع احتفاظ الشركات الفرنسية بنظام قانون نفط الصحراء المشار إليه في الفقرة رقم «1» السابقة ، وذلك فيما يتعلق بامتيازات التعدين التي تدخل تحت ضمان الحقوق المكتسبة .

يقصد بالشركات الفرنسية في هذه الفقرة الشركات التي تخضع لإشراف أفراد حقيقيين أو معنويين من الفرنسيين .

البند 9 : لا تقدم الجزائر على أي إجراء تمييزي يمس بمصالح المؤسسات الفرنسية وشركائهم المعنويين بالمدد عن المحروقات السائلة أو الغازية واستغلالها .

ج) نظم عامة :

البند 10 : تتم بعملة الفرنك ، عمليات بيع وشراء الهيدروكربور الناتج من الصحراء ، والمعد مباشرة أو بعد التعديلات الفنية ، لتموين فرنسا أو البلاد الأخرى الداخلة في منطقة الفرنك . لتصدير هيدروكربور الصحراء خارج منطقة الفرنك ، يطرح للمناقشة الحرة ، وتستفيد الجزائر من النقد الأجنبي الناتج عنه .

تحدد كيفية تطبيق هذا المبدأ ، اتفاقيات التعاون النقدي التي أشرنا إليها في المادة «11» من الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الاقتصادي والمالي .

الباب الثاني : المواد المعدنية الأخرى

البند 11 : تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحتها الجمهورية الفرنسية والمتعلقة بالمواد المعدنية الأخرى غير الهيدروكربور .

يبقى نظام هذه الامتيازات مطابقا للنظم المطبقة عند وقف إطلاق النار . وتختص هذه الفقرة بمجموعة امتيازات التعدين التي أصدرتها فرنسا قبل تقرير المصير ولن تصدر فرنسا تراخيص جديدة للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها .

البند 12 : تستطيع الشركات الفرنسية أن تطلب منحها تراخيص وامتيازات جديدة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الأخرى ، وستتمتع الشركات الفرنسية بمعاملة مماثلة لتلك التي تتمتع بها الشركات الأخرى وذلك فيما يختص بممارسة الحقوق المترتبة على امتيازات التعدين .

الباب الثالث : الهيئة الفنية لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

البند 13 : يعهد باستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء إلى هيئة فرنسية جزائرية طبقا للشروط المبينة في الفقرة التالية :

البند 14 : تؤسس الجزائر وفرنسا هذه الهيئة وستشكل عند تنفيذ هذا الاتفاق يدير الهيئة مجلس مكون من عدد متساو من ممثلي الدولتين المؤسستين ولكل عضو في المجلس ، بما في ذلك الرئيس ، صوت واحد .

يناقش المجلس أوجه نشاط الهيئة المختلفة ، وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين وذلك فيما يتعلق بالأمور التالية :

- تعيين الرئيس والمدير العام .

- تقدير النفقات التي ستأتي في الفقرة «16» .

وتتخذ القرارات الأخرى بالأغلبية المطلقة .

يشترط عند اختيار الرئيس والمدير العام أن يكون أحدهما جزائري الجنسية والآخر فرنسي الجنسية .

يحدد المجلس اختصاصات كل من الرئيس والمدير العام .

البند 15 : للهيئة شخصيتها المدنية واستقلالها المالي ، وتحت تصرفها جهاز فني وإداري ، وللدولتين المؤسستين الأفضلية في تشكيل أفرادها .

البند 16 : على الهيئة مهمة استثمار ثروات باطن الأرض ، ولهذا الغرض تهتم بصفة خاصة بالتنمية وبمجموع الأعمال اللازمة لأوجه نشاط التعدين ، وتقرر الهيئة في كل عام مشروع برنامج خاص بالمصاريف والدراسة والصيانة والحصص ، يجوز قبول الدولتين المؤسستين .

البند 17 : يحدد دور الهيئة في مجال التعدين كالآتي :

(1) تضع الجزائر بعد أخذ رأي الهيئة ، النصوص ذات الصلة القانونية أو الرسمية الخاصة بنظام التعدين أو النفط .

(2) تبحث الهيئة طلبات تراخيص التعدين والحقوق المترتبة عليها وتقرر الحكومة الجزائرية الاقتراحات التي تعرضها الهيئة وتمنح تراخيص التعدين .

(3) تكفل الهيئة الرقابة الإدارية على الشركات سواء كانت ذات ترخيص أو عقد امتياز .

البند 18 : نفقات الهيئة تشمل الآتي :

نفقات التشغيل .

نفقات صيانة المنشآت القائمة .

نفقات التجهيز الجديد .

وتتكون موارد الهيئة من مساهمة الدولتين العضويتين ، كل بنسبة عدد أعضائه في مجلس الإدارة .

تكمل هذه الموارد بمبلغ إضافي من الحكومة الجزائرية لا يقل عن 12 من إنتاج النفط الخاص بالحكومة الجزائرية ، وذلك في خلال ثلاث سنوات قابلة للتجديد من تاريخ تقرير المصير .

الباب الرابع : التحكيم

جميع التنظيمات المخالفة والدعاوي والمنازعات بين السلطة العامة وأصحاب الحقوق المذكورة في الباب الأول «أ» السابق ، يكون مرجعها النهائي هيئة تحكيم دولية يكون تنظيمها وعملها طبقا للمبادئ التالية :

يحدد كل فريق من المتخاصمين حكما ، ويختار الحكمان ثالثا يكون هو رئيس المحكمة ، وفي حالة عدم الاتفاق على هذا التحديد يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يقوم بهذا التحديد بناء على طلب الطرف الأسبق إليه ، تبت المحكمة في الأمور بأغلبية الأصوات .

يرفض رفع الدعوى ثانية .

يعتبر الحكم نافذا بدون الحاجة إلى إصدار أوامر بالتنفيذ في أراضي الطرفين . يعتبر الحكم نافذا خارج أراضي الطرفين خلال الثلاثة أيام التي تلي النطق بالحكم .

إعلان المبادي الخاصة بالتعاون الثقافي

الباب الأول : التعاون

المادة 1 : تتعهد فرنسا ، في حدود امكانياتها ، بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم وفي التدريب المهني والبحث العلمي في الجزائر . وفي إطار المعونة الثقافية والعلمية والفنية ، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر هيئة التدريس والفنيين والمتخصصين والباحثين الذين تحتاج إليهم في التعليم والتفتيش وتنظيم الامتحانات والمسابقات وسير المرافق الإدارية والأبحاث . تقدم لهذه الهيئة التسهيلات والضمانات اللازمة لاتمام رسالتها ، وتسير طبقا للنظام المنصوص عليه في الاتفاق الخاص بمبادي التعاون الفني .

المادة 2 : لكل من البلدين حق إقامة منشآت تعليمية ومعاهد جامعية في البلد الآخر . سيكون التعليم مطابقا لمناهج وجداول وأساليب التربية الخاصة بكل بلد ، ويمنح شهاداته الخاصة به ، ويكون لرعايا الدولتين حرية الالتحاق بهذه المدارس ، والمعاهد . تحتفظ فرنسا في الجزائر بعدد من المنشآت التعليمية وسيتم باتفاق خاص بين الدولتين وضع قائمة بمباني التعليم وشروط توزيعها بينهما . ستضمن المناهج التي تدير عليها هذه المنشآت التعليمية ، تعليم اللغة العربية في الجزائر واللغة الفرنسية في فرنسا .

يحدد اتفاق خاص كيفية مراقبة هذه المنشآت في البلد الذي توجد فيه . يعلن مقدما قبل إقامة منشأة تعليمية في إحدى البلدين حتى تعطى الفرصة لسلطات إحدى البلدين باعداد ملاحظاتها واقتراحاتها للوصول بقدر الامكان إلى اتفاق بشأن كيفية إقامة هذه المنشآت التعليمية .

تلحق المنشآت المقامة بكل بلد بمكتب ثقافي وجامعي .

تسهل كل بلد مهمة المرافق والأشخاص المكلفين بإدارة ومراقبة منشآت بلادهم في البلد الآخر .

المادة 3 : يفتح كل بلد أبواب منشآت التعليم العامة أمام تلاميذ وطلاب البلد الآخر . وإذا كان عدد التلاميذ كافيا في إحدى هذه المنشآت يستطيع كل بلد أن ينظم داخل منشآته التعليمية أقساما خاصة تتبع نفس البرامج والجداول والنظم المتبعة في التعليم العام بالبلد الآخر .

المادة 4 : تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الوسائل اللازمة لمساعدتها في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي ، ولجعل التعليم في هذه المجالات في مستوى التعليم بالجامعات الفرنسية . تنظم الجزائر في جامعاتها ، في حدود امكانياتها دراسة ذات أسس مشتركة مع الجامعات الفرنسية من حيث البرامج والدراسة والامتحانات .

المادة 5 : للدرجات والشهادات العلمية الصادرة في الجزائر وفرنسا والتي تخضع لنفس البرامج والدراسة والامتحانات ، قيمتها في البلدين .

تجري معادلة للدرجات والشهادات العلمية التي تخضع لبرامج دراسية وامتحانات مختلفة وذلك باتفاقات خاصة .

المادة 6 : في استطاعة رعايا كل من البلدين سواء كانوا أشخاصا معنويين أو حقيقيين فتح منشآت تعليمية خاصة في البلد الآخر مع مراعاة القوانين والنظم الخاصة بالنظام العام وآداب السلوك والصحة ، والشروط الخاصة بالشهادات وأي شرط آخر يمكن الاتفاق عليه .

المادة 7 : يسهل كل بلد لرعايا البلد الآخر الالتحاق بمنشآت التعليم والبحث التابعة لها ، وذلك بتنظيم التدريب وجميع الوسائل المناسبة كمنح للدراسات والأبحاث وكالإعارات التي تمنح لمستحقيها بواسطة سلطات بلادهم بعد أخذ رأي المسؤولين في كل من البلدين .

المادة 8 : يكفل كل من البلدين في أرضه ، لأعضاء هيئة التعليم العام والخاص للبلد الآخر الحريات التي تقتضيها التقاليد الجامعية .

الباب الثاني : التبادل الثقافي

المادة 9 : يسهل كل من البلدين في أرضه ، دخول ونشر جميع وسائل التعبير عن الرأي الخاصة بالبلد الآخر .

المادة 10 : يشجع كل من البلدين في أرضه دراسة اللغة والتاريخ والحضارة الخاصة بالبلد الآخر . ويسهل الدراسات التي تجري في هذه الميادين والمهرجانات الثقافية التي ينظمها البلد الآخر .

المادة 11 : يحدد اتفاق مشترك فيما بعد ، كيفية المساعدة الفنية التي تقدمها فرنسا للجزائر في ميدان الإذاعة والتلفزيون والسينما .

الباب الثالث

المادة 12 : تنطبق المساعدة المذكورة في باب التعاون الاقتصادي والمالي في المجالات المشار إليها في هذا التصريح .

إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني

المادة 1 : تتعهد فرنسا بما يلي :

(أ) تقديم مساعدتها الفنية ، وتكفل للجزائر حصولها على المعلومات الخاصة بالدراسات والأبحاث والتجارب .

(ب) وضع هيئات للدراسة والأبحاث والتجارب تحت تصرف الجزائر في حدود امكانياتها للقيام بأعمال محددة للحكومة الجزائرية تبعا لارشاداتها ، وللقيام بدراسات والمساهمة في تنفيذ أو إقامة أو إعادة تنظيم أحد المرافق :

(ج) فتح أبواب منشآت التعليم والدراسات . العملية أمام المرشحين الذين تقدمهم السلطات الجزائرية وتوافق عليهم السلطات الفرنسية . كما تتعهد فرنسا بتنظيم أوقات التدريب ودورات الدراسة والاعداد ، تعقد في المدارس العملية وفي المراكز الخاصة وفي الإدارات العامة .

(د) وضع أعضاء فرنسيين تحت تصرف الجزائر ، في حدود امكانياتها لتقديم المعونة في المجالين الإداري والفني .

المادة 2 : من أجل استمرار الخدمات وتسهيل تنظيم التعاون الفني تتعهد السلطات الجزائرية بما يلي :

تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسماء الموظفين الفرنسيين الذين تنوى الاستغناء عنهم وتطلعها أيضا على قائمة بالوظائف التي تريد أن تعهد بها إلى موظفين فرنسيين .

ألا يستغنى عن الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يمارسون أعمالهم حتى يوم تقرير المصير إلا بعد أن تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسمائهم وبعد اخطار الذين يعينهم الأمر وذلك بشروط يحددها اتفاق خاص سابق .

المادة 3 : يعتبر الموظفون الفرنسيون - غير المتمتعين بالحقوق المدنية الجزائرية الذين كانوا يمارسون أعمالهم حتى يوم تقرير المصير وكانوا في مناصب لا تنوي السلطات الجزائرية إلغاؤها - يعتبر هؤلاء الموظفون خاضعين للسلطات الجزائرية في إطار التعاون الفني ، إلا إذا رغبوا عكس ذلك .

المادة 4 : سيعد باتفاق مشترك كشف اجمالي بعد الرجوع إلى الكشف التي أشرنا إليها في المادة «2» عن الوظائف التي توافق الحكومة الفرنسية تزويد الجزائر بمن يشغلها .

ويمكن إعادة النظر في هذا الكشف الاجمالي كل سنتين .

وسيخضع الموظفون المشار إليهم في المادة «3» والموظفون الذين ألحقهم الجزائر بخدمتها طبقا للمادة «1» للسلطات الجزائرية لمدة محددة مبدئيا بسنتين .

للسلطات الجزائرية الحق في إعادة الموظفين في أي وقت إلى حكومتهم بشروط خاصة بالاحطار والمدة تحددها اتفاقيات تكميلية خاصة .
تستطيع السلطات الفرنسية سحب موظفيها من الجزائر بصفة شخصية على ألا يضر ذلك بسير العمل في الجزائر .

المادة 5 : يخضع الموظفون الفرنسيون الموضوعون تحت تصرف الجزائر للسلطات الجزائرية عند مباشرتهم أعمالهم . ولا يتلقون أوامر ولا يرجعون إلى سلطات غير السلطات الجزائرية التي يتبعونها نتيجة لاسناد الوظائف إليهم .
ولا يستطيعون القيام بأي نشاط سياسي في القطر الجزائري . ويمتنعون عن القيام بأي عمل يضر بالمصالح المادية أو المعنوية سواء للسلطات الجزائرية أو السلطات الفرنسية .

المادة 6 : تمنح السلطات الجزائرية لجميع الموظفين الفرنسيين المساعدة والحماية التي تقدمها لموظفيها الجزائريين ، كما تكفل لهم حق تحويل مرتباتهم بالشروط المنصوص عليها في الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الاقتصادي والمالي ،

ولا يمكن تعريضهم لأية عقوبة إدارية إلا باعادتهم إلى حكومتهم ولا ينقلون إلا بعد أخذ موافقة كتابية منهم .

المادة 7 : ستحدد اتفاقيات تكميلية كيفية تطبيق هذه المبادئ التي أشرنا إليها .
تنظم هذه الاتفاقيات ، فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالموظفين ، طريقة تحديد مرتباتهم وتوزيع الأعمال المالية بين فرنسا والجزائر المتعلقة بانتقال الموظف وأسرته ، والتعويضات المحتملة ومساهمة الدولة في الضمان الاجتماعي والمعاش .

إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية

المادة 1 : تمنح الجزائر فرنسا حق استخدام قاعدة المرسى الكبير البحرية والجوية مدة خمسة عشر عاما ابتداء من تاريخ تقرير المصير . وفي الامكان تجديد المدة باتفاق بين البلدين . وتعترف فرنسا بالصفة الجزائرية للأرض المقام عليها قاعدة المرسى الكبير .

المادة 2 : تحدد قاعدة المرسى الكبير طبقا للخريطة المرفقة بهذا الإعلان .
تتعهد الجزائر بمنح فرنسا المعدات والتسهيلات اللازمة لتشغيل القاعدة في المنطقة المحيطة بها وفي مراكز معينة على الخريطة المرفقة تقع في الإدارات الآتية :

الأنقور ، بوتليليس ، ميسرجان ، جزر حبيبة ، وبلان .

المادة 3 : يعتبر مطار «لارتيج» ومنشأة أريال المبيينين على الخريطة المذكورة ، كجزء من قاعدة المرسى الكبير ، وذلك لمدة ثلاث سنوات ، ويتبعان نفس النظام . يمكن استخدام مطار لارتيج ، بعد تشغيل مطار بوصفر كمطار احتياطي للهبوط إذا حتمت الظروف الجوية ذلك . وسيتم بناء مطار بوصفر في ثلاث سنوات .

المادة 4 : تستخدم فرنسا لمدة خمس سنوات المواقع التي توجد بها منشآت :

عين اكر ، رغان ومجموعة المنشآت في كولومب بيشار وحماجير والتي تبين الخريطة المرافقة حدودها . وتستخدم كذلك المحطات الفنية التابعة لها .

تقوم الجهات الفرنسية المختصة باتخاذ الإجراءات المؤقتة - بالاتفاق مع السلطات الجزائرية لتشغيل المنشآت الواقعة خارج هذه المحطات وبالأخص من حيث الحركة الأرضية والجوية .

المادة 5 : توضع تحت تصرف فرنسا تسهيلات الاتصالات الجوية على النحو التالي :

خلال خمس سنوات في مطارات كولومب بيشار وريجان ، وستتحول بعد ذلك هذه الأراضي إلى أراض مدنية تحتفظ فرنسا فيها بحق الاستفادة بالتسهيلات الفنية وحق المرور .

خلال خمس سنوات في مطارات عنابة وبوفاريك حيث ستحصل فرنسا على تسهيلات فنية وامكانيات المرور والتموين والإصلاح .

وسيتفق كل من البلدين على التسهيلات الخاصة بهاتين المنطقتين .

المادة 6 : لاستخدم المنشآت العسكرية التي ذكرناها لأغراض هجومية .

المادة 7 : سيخفف عدد جنود القوات الفرنسية العاملة تدريجيا ابتداء من يوم وقف إطلاق النار . ونتيجة لذلك سيكون عدد الجنود في مدة اثني عشر شهرا تحسب من يوم تقرير المصير ثمانية آلاف جندي .

ويتم ترحيل هؤلاء الجنود إلى أوطانهم بعد انتهاء المدة الثانية وهي أربعة وعشرون شهرا . وإلى أن تنتهي هذه المدة ستوضع تسهيلات لفرنسا بالنسبة للأراضي اللازمة لتجميع ونقل القوات الفرنسية .

المادة 8 : تعتبر الملحقات المرفقة جزءا مكمل لهذا الإعلان .

ملحق : فيما يختص بالمرسى الكبير :

المادة 1 : تشمل الحقوق التي حصلت عليها فرنسا بالنسبة لقاعدة المرسى

الكبير ، استخدام سطح الأرض وباطن الأرض والمياه الإقليمية والفضاء الجوي للقاعدة .

المادة 2 : للطيران الحربي الفرنسي وحده حرية الطيران في المجال الجوي لقاعدة المرسى الكبير ، الذي تشرف فرنسا على حركة الطيران فيه .

المادة 3 : يخضع السكان المدنيون في قاعدة المرسى الكبير لإشراف السلطات الجزائرية وذلك فيما لا يتعلق باستخدام أو تشغيل القاعدة .

تمارس فرنسا جميع السلطات اللازمة لاستخدام وتشغيل القاعدة خاصة بشأن الدفاع والأمن وحفظ النظام حينما يكون ذلك النظام متعلقا مباشرة بشؤون الدفاع والأمن الخاصين بالقاعدة .

كما تكفل الحكومة الفرنسية حفظ النظام وتحركات جميع المعدات الأرضية والجوية والبحرية وتساعد السلطات العسكرية الشرطة في مهمتها .

المادة 4 : ستخضع إقامة السكان الجدد في أرض القاعدة لشروط ضرورية يبينها اتفاق بين السلطات الجزائرية والسلطات الفرنسية .

وإذا اقتضى الأمر ، تقوم السلطات الجزائرية بإجلاء بعض أو جميع السكان المدنيين بناء على طلب السلطات الفرنسية .

المادة 5 : تسلم السلطات الفرنسية إلى السلطات الجزائرية كل شخص يخالف النظام بحيث يضر بدفاع وأمن القاعدة .

المادة 6 : تكفل ، في جميع الأحوال ، حرية المرور في الطرق التي تربط بين المنشآت التي تقع حول القاعدة ، والتي تربط هذه المنشآت بقاعدة المرسى الكبير .

المادة 7 : تستطيع السلطات الفرنسية تأجير وشراء جميع الأملاك المنقولة والعقارية والتي تراها ضرورية .

المادة 8 : تتخذ السلطات الجزائرية بناء على طلب السلطات الفرنسية ،

إجراءات مصادرة أو نزع الملكية التي تراها ضرورية لوجود عمل القاعدة . وتتم هذه الإجراءات بعد دفع تعويض عادل تتحمله السلطات الفرنسية ، متفق عليه من قبل .

المادة 9 : تتخذ السلطات الجزائرية إجراءات ضمان تمويل القاعدة بالماء والكهرباء في جميع الأحوال ، واستخدام المرافق العامة .

المادة 10 : تمنع السلطات الجزائرية قيام أي نشاط خارج القاعدة من شأنه إلحاق ضرر باستخدام القاعدة ، كما تتخذ - بالاتصال بالسلطات الفرنسية - جميع الإجراءات الخاصة بضمان الأمن في القاعدة .

فيما يختص بالمواقع

المادة 11 : تتعهد فرنسا في المواقع التي أشرنا إليها في المادة (4) من هذا الإعلان بإعداد هيئة الموظفين ، وإعداد المنشآت ، وتقوم بصيانة المعدات والأجهزة الفنية اللازمة لها .

المادة 12 : تتعهد السلطات الفرنسية بهيئة الموظفين في مطارات ريجان وكولوب بشار وعين أمجيل وأن تقوم بصيانة المخازن والمنشآت والمعدات والأجهزة الفنية التي تراها ضرورية .

المادة 13 : تسلم السلطات الفرنسية إلى السلطات الجزائرية ، كل شخص يخالف النظام العام في الأماكن والمطارات التي أشرنا إليها سابقا ، أو لوجوده فيها بدون سبب .

فيما يختص بالتسهيلات الجوية

المادة 14 : تملك الحكومة الفرنسية محطات رادار ، ريجيه وبوزيرى ، وتستعمل هذه المحطات لتأمين الملاحة الجوية العامة ، مدنية كانت أو عسكرية .

المادة 15 : تقوم السلطات الجزائرية بحفظ الأمن خارج المطارات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا الإعلان ، كما تتخذ كلما استدعى الأمر الإجراءات اللازمة لتشغيل المنشآت .

المادة 16 : يستخدم الطيران الحربي الفرنسي ، مع مراعاة نظم الملاحة الجوية ، الفضاء الجوي الذي يربط بين المطارات التي لفرنسا حق استخدامها .

المادة 17 : تتعاون الأرصاد الجوية الفرنسية والجزائرية وتتبادل المساعدة . فيما يختص بتسهيلات التنقل البري :

المادة 18 : يتنقل أفراد القوات الفرنسية وجميع المعدات والأفراد المعزولين عن هذه القوات ، بحرية بالطرق البرية بين جميع المراكز التي ترابط فيها هذه القوات . ولها أن تستخدم جميع السكك الحديدية والطرق البرية الموجودة في الجزائر .

يتفق مع السلطات الجزائرية بشأن التنقلات الهامة .

فيما يختص بتسهيلات التنقل البحري

المادة 19 : للسفن الفرنسية التي تنقل الأفراد والعدد الحربية حق الدخول في بعض الموانئ الجزائرية .

وستنظم الحكومتان كيفية التطبيق .

المادة 20 : وستنظم الحكومتان كيفية دخول السفن الحربية في اتفاق خاص .

فيما يختص بالمواصلات السلكية واللاسلكية :

المادة 21 : لفرنسا حق استخدام المواصلات السلكية واللاسلكية الخاصة بقاعدة المرسى الكبير ، والمنشآت الفرنسية الواقعة في المحطات الجوية والمواقع المذكورة في المادة «4» من هذا الإعلان . وتتعامل مباشرة مع الاتحاد الدولي للمواصلات اللاسلكية فيما يتعلق بهذا الشأن .

المادة 22 : تستطيع القوات الفرنسية أن تستخدم طرق الاتصال البرقي والتليفوني بالجزائر لترتبط بنفسها وخاصة شبكات «هوتزن» للمواصلات بين المراكز التالية :

وهران - عنابة مع مراكز اتصال - شريه - سطيف - كاف العقال - بوزيزي .

وهران - كولومب بيشار مع مراكز اتصال - سعيدة - مشرية - عين الصفراء .
وستحدد اتفاقيات لاحقة شروط استخدام المنشآت الفنية الخاصة بذلك .

فيما يختص بوضع القوات في الجزائر :

المادة 23 : يقصد بأفراد القوات الفرنسية التي ينطبق عليها هذا النظام :

أ) قوات الأسلحة الثلاثة التي في الخدمة ، أو المسرحة أو التي هي في عطلة بالجزائر .

ب) الموظفون المدنيون الذين يعملون مع القوات الفرنسية سواء أكان عملا ثابتا أم بعقد فيما عدا المواطنين الجزائريين .

ج) الأشخاص الذين يعيشون في كنف الفئات السابقة .

المادة 24 : يدخل أفراد القوات الفرنسية الجزائر ويخرجون منها بعد تقديم الأوراق التالية فقط : بطاقة تحقيق الشخصية ، مدنية أو عسكرية ، أو جواز سفر .

وبالنسبة للأفراد المدنيين بطاقة تحقيق شخصية وشهادة الإنتماء إلى القوات الفرنسية ، ولهؤلاء الأفراد حق التنقل بحرية في الجزائر .

المادة 25 : تلزم الوحدات والكتائب بارتداء الزي العسكري .

وسيحدد اتفاق لاحق زي الأشخاص الذين يقيمون في أماكن منعزلة .

يسمح لأعضاء القوات المسلحة في حالة بعدهم عن وحداتهم بحمل السلاح بصورة ظاهرة .

فيما يختص بالنظم القضائية

المادة 26 : المخالفات التي يرتكبها أفراد من القوات المسلحة - من العاملين أو الموجودين داخل المنشآت الفرنسية - وحينما لا تكون هذه المخالفات ضارة بمصلحة الجزائر وخاصة الأمن العام ، تكون من اختصاص المحاكم العسكرية الفرنسية .

تستطيع السلطات الفرنسية أن تقبض على الأشخاص الذين يرتكبون هذه المخالفات .

المادة 27 : يسلم في الحال إلى السلطات الجزائرية لمحاكمتهم الأشخاص الذين يحملون الجنسية الجزائرية وأرتكبوا مخالفات داخل المنشآت .

المادة 28 : كل مخالفة لم يرد ذكرها في المادة 26 التي ذكرت تكون من اختصاص اختصاص المحاكم الجزائرية ، وتستطيع الحكومتان مع ذلك التنازل عن ممارسة حقهما القضائي .

المادة 29 : يسجن أفراد القوات المسلحة الفرنسية الذين يحاكمون أمام القضاء الجزائري . والذين يرى ضرورة سجنهم ، ويسجنون في سجون تابعة للسلطات العسكرية الفرنسية ويحضرون بعد طلب السلطات القضائية الجزائرية .

المادة 30 : وفي حالة القبض على أحد أفراد القوات الفرنسية متلبسا بالجريمة ، تسلمه فوراً السلطات الجزائرية إلى السلطات الفرنسية لمحاكمته إذا كان ذلك من اختصاصها .

المادة 31 : لأفراد القوات الفرنسية الذين يحاكمون أمام محكمة جزائرية ، الحق في ضمان العدالة التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعرف الدول الديمقراطية .

المادة 32 : تقدم الدولة الفرنسية التعويض العادل عن الخسائر التي أحدثتها بدون قصد القوات المسلحة وأفراد هذه القوات خلال الخدمة والتي يمكن إثباتها بوضوح وفي حالة الخلاف تلجأ الحكومتان إلى التحكيم .

ومع مراعاة أحكام الفقرة السابقة ، تختص المحاكم الجزائرية بالنظر في المخالفات المدنية الموجهة ضد أفراد القوات المسلحة .

وتقدم السلطات الفرنسية مساعدتها للسلطات الجزائرية حينما تطلب منها ذلك ، لضمان تنفيذ أحكام المحاكم الجزائرية في الأمور المدنية .

فيما يخص بالنظم الاقتصادية والمالية

المادة 33 : تستطيع القوات الفرنسية المسلحة وأفراد هذه القوات الحصول على الأموال والخدمات اللازمة لهم محليا بنفس الأوضاع التي تسرى على المواطنين الجزائريين .

المادة 34 : تستطيع السلطات العسكرية الفرنسية أن تمتلك إدارة للبريد الحربي ذات صفة عسكرية .

المادة 35 : تحدد اتفاقيات لاحقة النظم الخاصة بالضرائب .

إعلان المبادئ الخاصة بتسوية المنازعات (1)

تحل فرنسا والجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية سواء بالصلح أو التحكيم . تستطيع كل من الدولتين الإلتجاء فورا إلى محكمة العدل الدولية إذا لم يتم الاتفاق على إجراءات هذه المحاكمات .

(1) نظرا لتعذر الحصول على : نسخة عربية لهذا النص لجأنا إلى هذه الترجمة الواردة في كتاب جوات حيليسي «ثورة الجزائر» (الدار المصرية للتأليف) . وقد أضفنا إلى هذا النص الفقرة الأخيرة والتي تقول : «تحل فرنسا والجزائر المنازعات الخ...» بالعربية يبدو أن المترجمين كانا قد نسيها . كما أعدنا ترتيب النص العربي المترجم طبقا لترتيب النص الفرنسي الأصلي .

الهيئة التنفيذية المؤقتة

ان مهمة الهيئة التنفيذية المؤقتة ، هي تسيير الشؤون العامة في الجزائر فيما بين توقف اطلاق النار والاستقلال ، وهي تعمل بالتنسيق مع المحافظ السامي الفرنسي في الجزائر . تتولى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، والحكومة الفرنسية باتفاق بينهما ، تعيين اعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة :

- الرئيس : عبد الرحمان فارس .
- نائب الرئيس : روجي روت .
- مندوب للشؤون العامة : الدكتور شوقي مصطفى (رئيس مجموعة الجبهة) .
- مندوب للشؤون الاقتصادية : بلعيد عبد السلام .
- مندوب للزراعة : امحمد الشيخ .
- مندوب للشؤون المالية : جان منوني .
- مندوب للشؤون الادارية : عبد الرزاق شنتوف .
- مندوب للأمن العام : عبد القادر الحصار .
- مندوب للشؤون الاجتماعية : بومدين حميدو .
- مندوب للأشغال العامة : شارل كونيق .
- مندوب للشؤون الثقافية : الشيخ ابراهيم بيوض .
- مندوب للبريد : محمد بن تفتيفة .

التسلسل الزمني للأحداث الهامة

| | |
|----------|---|
| 25/1919 | العمل السياسي للأمير خالد من أجل الإصلاحات . |
| 1926 | نجم شمال افريقيا (يطالب بالاستقلال للجزائر) (مصالي الحاج) (1) . |
| 28/1927 | اتحادية النواب (الاندماج) محمد الصالح بن جلول، فرحات عباس . |
| 1931 | |
| 5 ماي | جمعية العلماء (الإصلاح) عبد الحميد بن باديس . |
| 1936 | |
| 7 جوان | المؤتمر الاسلامي الجزائري الذي ضم كلا من النواب ، وجمعية العلماء ، والشيوعيين (ضم الجزائر لفرنسا) . |
| جويلية | الفرع الجزائري للحزب الشيوعي الفرنسي يتحول الى حزب شيوعي جزائري . |
| 1937 | |
| 26 جانفي | حل نجم شمال افريقيا . |
| 11 مارس | تأسيس حزب الشعب الجزائري (مصالي الحاج) . |
| 1938 | الانشقاق بين بن جلول وعباس ، هذا الأخير يؤسس الاتحاد الشعبي الجزائري . |

(1) كل منظمة سياسية أو ثقافية تذكر هنا ستكون مصحوبة باسم زعيمها أو عناصرها الأساسيين .

| | |
|-----------|--|
| 1939 | |
| 26 سبتمبر | خطر حزب الشعب الجزائري واعتقال قاداته الأساسيين. حزب الشعب يدخل في العمل السري . |
| 1940 | |
| 17 افريل | وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس ، يخلفه على رئاسة جمعية العلماء البشير الابراهيمي . |
| 1943 | |
| 10 فيفري | بيان الشعب الجزائري (دستور وحكومة) (فرحات عباس) . |
| 1944 | حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء والنواب يؤسسون حركة احباب البيان والحرية . |
| | حزب الشعب الجزائري يكثف من عمله السري . |
| 1945 | |
| مارس | مؤتمر أحباب البيان والحرية يتبنى أطروحات حزب الشعب الجزائري : جنسية جزائرية ، دستور جزائري ، برلمان منتخب ، حكومة جزائرية ، علم جزائري . |
| ماي | مظاهرات شعبية ، قمع دموي في منطقة قسنطينة ، اعتقالات واسعة النطاق شملت أهم القادة الوطنيين . |
| 1946 | |
| افريل | انشاء الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري (فرحات عباس) . |
| نوفمبر | حزب الشعب الجزائري يشارك في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي تحت شعار «حركة الانتصار للحريات الديمقراطية» ، (ح.ا.ح.د) ويفوز بخمسة نواب منتخبين . |

- 1947
16/15
فيفري
- المؤتمر الأول لحزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية يقرر مواصلة النشاط السري لحزب الشعب الجزائري ، وانشاء جهاز علني : حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ومنظمة مسلحة (المنظمة الخاصة) (م.خ) ستكون نواة جيش التحرير الوطني الذي سيأتي فيما بعد، حزب الشعب الجزائري هو المنظمة الأم التي تستمد منها كل من حركة الانتصار والمنظمة الخاصة مناضليها .
- اكتوبر/نوفمبر
- انتصار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في انتخابات المجالس البلدية ومجالس الجماعات ، وذلك ، على أساس برنامج سياسي (مجلس تأسيسي جزائري) .
- 1948
4 و 11 افريل
- تزييف شامل لانتخابات المجلس الجزائري الذي أنشئ بموجب القانون الأساسي سنة 1947 «الممنوح». اعتقال اكثر من نصف مرشحي حركة الانتصار الحريات الديمقراطية واستعمال القوة ضد الناخبين المسلمين من طرف الادارة الاستعمارية .
- ديسمبر
- اللجنة المركزية لحزب الشعب-حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في دورتها المنعقدة بزدين (الشلف) تقرر منح الأولوية للمنظمة الخاصة .
- 1949
- تدعيم المنظمة الخاصة وهيكل حزب الشعب - حركة الانتصار والمنظمات التابعة له : الكشافة ، الطلبة ، الجمعيات الثقافية والرياضية ، الخ...، تعزيز الدعاية داخل الوطن وخارجه ، اشتداد القمع بكل أنواعه ، الأزمة البربرية .

- 1950
مارس/أفريل
القوات الاستعمارية تقوض المنظمة الخاصة .
- 1951
5 أوت
تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات الديمقراطية واحترامها بمشاركة حزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء ، والحزب الشيوعي الجزائري على أساس برنامج يقتصر على الدفاع عن الحريات الديمقراطية .
- 1952
14 ماي
القاء القبض على مصالي الحاج بالشلف وارغامه على الإقامة الجبرية بنيور (فرنسا) .
- 1953
6/4 أفريل
المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية يصادق على عدة لوائح على الصعيد الايديولوجي والاقتصادي والاجتماعي وكذلك على صعيد الكفاح المسلح (المنظمة الخاصة) (م.خ)
- 10 ديسمبر
نداء حزب الشعب - حركة الإنتصار من أجل مؤتمر وطني جزائري (مجلس وطني ذو سيادة) .
- 1954
جانفي
انشقاق حزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الى اتجاهين اثنين : اللجنة المركزية وجماعة مصالي الحاج؛ يشكل أنصار مصالي الأغلبية الساحقة، وبينما كان مصالي يطالب بالسلطة المطلقة لتسيير الحزب ، كانت اللجنة المركزية تدافع عن مبدأ القيادة الجماعية .
- مارس
ظهور اتجاه ثالث : اللجنة الثورية للوحدة والعمل المتكونة

من بعض أعضاء اللجنة المركزية ، وبعض قداماء المنظمة الخاصة ؛ الهدف : عقد مؤتمر توحيدي يجمع كل اتجاهات الحزب .

جوان اجتماع الأعضاء (22) للجنة الثورية للوحدة والعمل ، المتكونة من قداماء المنظمة الخاصة فقط ، وتعيين قيادة جماعية تضم ستة أعضاء (6) يرأسهم بوضياف ؛ هذا الاجتماع يقرر الانفصال بين اللجنة المركزية واللجنة الثورية للوحدة والعمل مع بقاء العلاقات قائمة بين الهئيتين .

15/13 جولية انعقاد مؤتمر هورنو ببلجيكا (المصاليون) .

16/13 أوت انعقاد مؤتمر الجزائر (العاصمة) (أنصار اللجنة المركزية) . المؤتمر يصادق على القانون الأساسي للحزب .

أكتوبر الأعضاء الستة للجنة الثورية للوحدة والعمل يحددون أول نوفمبر كتاريخ لإعلان الثورة . اللجنة المركزية تؤيد العمل المسلح وتهدف في نفس الوقت الى تأجيل تاريخ الثورة بعض الوقت من أجل تحضير واستعداد احسن .

أول نوفمبر ميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني ، ونشر بيان أول نوفمبر 1954 الذي طالب بإقامة «الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية».

قيام جنود جيش التحرير بالعمليات العسكرية الأولى في كامل التراب الوطني . الجيش الفرنسي يلقي بكل ثقله لقمع الشعب في الأوراس .

ديسمبر مصالي الحاج يؤسس «الحركة الوطنية الجزائرية» (ح.و.ج)

| | |
|----------|--|
| 1955 | |
| 18 أفريل | انعقاد المؤتمر الأفرو آسبوى بباندونغ (اندونيسيا) . |
| 20 أوت | عمل مسلح واسع النطاق قام به جيش التحرير الوطني . في شمال قسنطينة . |
| 30 أوت | اعلان حالة الطوارئ في كامل التراب الجزائري . |
| أكتوبر | عمل مسلح بعمالة وهران قام به جيش التحرير الوطني . |
| 1956 | |
| فيفري | ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين (ا.ع.ع.ج.) . |
| 2 مارس | استقلال المغرب الأقصى . |
| 12 مارس | المجلس الوطني الفرنسي بما فيه النواب الشيوعيون يصوت على منح السلطات الخاصة لفي مولي زعيم الحزب الاشتراكي (الفرع الفرنسي للمنظمة الدولية العمالية) هذه السلطات كانت موجهة لتعزيز الجيش الاستعماري في الجزائر . |
| 20 مارس | استقلال تونس . |
| 20 أوت | مؤتمر الصومام يعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ولجنة التنسيق والتنفيذ كهيئتين لقيادة جبهة التحرير الوطني . |
| | المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وهو عبارة عن برلمان جبهة التحرير الوطني يمثل مختلف الاتجاهات الوطنية الاسلامية : حزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، جمعية العلماء ؛ الحزب الشيوعي يستبعد من هذا المجلس . |
| | مؤتمر الصومام يقرر الشروع في هيكلة جيش التحرير الوطني عبر كامل التراب الجزائري ، ويصادق على البرنامج السياسي لجبهة التحرير الوطني . |

22 أكتوبر الطيران الفرنسي يعترض سبيل طائرة «الزعماء الخمسة» ويجبرها على الهبوط في الجزائر وقد كان من بينهم أربعة من قادة جبهة التحرير الوطني كانوا في طريقهم من الرباط الى تونس لحضور الندوة المغربية المشتركة التي من المفترض ان يشارك فيها كل من محمد الخامس، وبورقيبة وجبهة التحرير الوطني .

29 أكتوبر اعتداء التحالف الثلاثي : فرنسا ، إنجلترا ، واسرائيل على قناة السويس .

1957

28 جانفي

4 فيري

اضراب الثمانية ايام الذي سبقته وتبعته عمليات عسكرية في العاصمة التي كانت تعاني من حكم رجال المظلات الفرنسيين.

مارس / ماي خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر .

20 / 28 أوت المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة يجري تعديلا على لجنة التنسيق والتنفيذ التي زيد عدد أعضائها من خمسة الى اربعة عشرة ، القادة الخمسة لجبهة التحرير الوطني المعتقلون يعينون أعضاء «شرفيون» فيها .

1958

8 فيفري الطيران الفرنسي يقصف ساقية سيدي يوسف (بتونس) .

15 ماي القادة العسكريون الفرنسيون بالجزائر يدعون الجنرال ديغول إلى تولي الحكم في فرنسا .

1 جوان المجلس الوطني الفرنسي ينصب ديغول .

25 أوت جبهة التحرير الوطني تقوم بعمل مسلح في فرنسا .
 19 سبتمبر لجنة التنسيق والتنفيذ تتخلى عن مكانها لصالح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (فرحات عباس) .

1959

فيفري/أفريل
 جويلية/أوت

سبتمبر الجيش الفرنسي يشن هجوما واسع النطاق في مناطق من ولاية وهران ، والونشريس ، والقبائل الكبرى والصغرى ، وفي الحضنة . جيش التحرير الوطني يغير من استراتيجيته حتى لايتعرض للقمع .

16 سبتمبر خطاب ديغول حول تقرير المصير .
 سبتمبر أزمة خطيرة تقود الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الى مأزق . الرئيس يدعو القادة العسكريين لايجاد حل لهذا المشكل .
 ديسمبر

عشرة عقدا من جيش التحرير الوطني يعقدون (اجتماع المائة يوم) الذي عين على اثره مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية (1) .

(1) العقداء العشرة هم : الأخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوالصوف ، بلقاسم كريم (ح.م.ج.م) عبيدي الحاج الاخضر (الولاية 1)، علي كافي (الولاية 2) ، محمد يزوران (السعيد) (الولاية 3) ، سليمان دهيلس (الولاية 4) ، بودغن بن علي (لطفلي) (الولاية 5) ، السعيد محمدي (قائد جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية) ، هواري بومدين (قائد جيش التحرير الوطني بالحدود الغربية) .

ديسمبر ديفول يعلن : اننا نصرف 1.000 مليار سنويا من أجل الحرب في الجزائر (ما يعادل في سنة 1986 ستة أضعاف المبلغ المذكور فرنك قديم) .

16 ديسمبر

1959

18 جانفي

1960

المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس يوافق بالتصويت على مبدأ انشاء قيادة أركان عامة لجيش التحرير الوطني ، كما يغير تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعين فيما بعد بومدين على رأس قيادة الأركان العامة .

1960

29/25 جوان فشل المحادثات الجزائرية الفرنسية بمولان

13/10 ديسمبر مظاهرات شعبية في عدة مدن كبرى بالجزائر .

1961

فيفري المنظمة المسلحة السرية للمتطرفين الفرنسيين تتأسس رسميا بألبانيا .

20 فيفري لقاء جزائري - فرنسي بلوسيرن (سويسرا) .

26/22 ابريل فشل محاولة الانقلاب التي قام بها الجنرالات الفرنسيون بالجزائر العاصمة ضد ديفول .

20 ماي

13 جوان مفاوضات ايفيان الأولى .

22/18 جويلية الجيش الفرنسي يقمع التونسيين المتظاهرين من أجل جلاء الفرنسيين عن بنزرت (ألف قتيل) .

| | |
|---------------|--|
| 27/9 أوت | المجلس الوطني للثورة الجزائرية يعين حكومة جديدة (بن خدة) . |
| 5 سبتمبر | ديغول يعترف بالصحراء كجزء لايتجزأ من التراب الجزائري . |
| 17 أكتوبر | الجزائريون يتظاهرون في باريس (مئات من القتلى) . |
| أكتوبر/نوفمبر | اللقاءان : الجزائريان - الفرنسيان ببال (سويسرا) في الجزائر، تصاعد العمليات الارهابية التي تقوم بها المنظمة المسلحة السرية . |
| 1962 | |
| 19/10 فيفري | لقاء «لي روس» . |
| 27/22 فيفري | المجلس الوطني للثورة الجزائرية يصادق على مشروع اتفاقيات ايفيان . |
| 18/7 مارس | ايفيان الثانية . آخر لقاء جزائري - فرنسي والتوقيع على اتفاقيات ايفيان . |
| 19 مارس | وقف اطلاق النار . |
| ابريل/ماي | المنظمة السرية الفرنسية تحاول تكوين جو ايرهابي |
| 1 جويلية | الاستفتاء على تقرير المصير : الشعب الجزائري يصوت بنعم للاستقلال . |
| 3 جويلية | فرنسا تعترف بصفة رسمية باستقلال الجزائر . |

انجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية بن عكنون - الجزائر

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

كانت اتفاقيات إيفيان مسك الختام الذي أنهيت به
الحرب في الجزائر . فهل يكون معنى ذلك أنها باغت
الثورة الجزائرية بأبخص الأثمان ؟ لقد كانت هذه
الاتفاقيات نتيجة مفاوضات طويلة وشاقة لم يدون تاريخها
حتى الآن . فهل يمكن أن نعتبرها مجرد وسيلة لتشكيل
استقلال ممنوح ؟ أم هي تتويج باهر لاستقلال انتزع
انتزاعا ؟ وبعبارة أخرى : ماهو المعنى البعيد ، والمدى
المديد لاتفاقيات إيفيان ؟ هل كانت أرضية لاستعمار
جديد ؟ أم مساهمة كبرى فى تصفية استعمار ؟ لقد بقي
الذين صاغوا هذه الاتفاقيات من الجانب
الجزائري - محتفظين بآرائهم الى حد الآن .
لأول مرة يتكلم واحد منهم بن يوسف بن خدة الرئيس
السابق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وخصم
الجنرال ديغول فيدلي بآرائه فى هذه الاتفاقيات .